الملحق الرابع عشر: أطر النتائج المراجعة

يتضّمن هذا الملحق آخر النتائجالمراجعة على نحو ما ترد في القسمين الرابع والرابع باء في الوثيقة الرئيسية ويُشار فيه إلى التغييرات التي طرأت منذ صدور الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 (الوثيقة C2009/15) من خلال حزف لِلنص المُلغى ووضع خط تحت النص الجديد

الهدف الاستراتيجي ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

القضايا والتحديات

يعتبر النهوض بإنتاجية المحاصيل وجودتها، المستند إلى الممارسات المستدامة المبنية على العلم، عنصراً حاسماً في تحسين كفاءة استخدام الموارد، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وسبل المعيشة. ومن بين الأراضي المنزرعة على المستوى العالمي، يُستخدم نحو 1.4 مليار هكتار لإنتاج المحاصيل و2.5 مليار هكتار كمراعي. وتوفر هذه المساحات معاً معظم الأغذية، والأعلاف، والألياف في العالم. وفي حين أن التوقعات تشير إلى أن العالم يحتاج إلى كميات من الأغذية لإطعام 9.2 مليار نسمة عام 2050 تعادل ضعف ما كان عليه الحال عام 2000، فإن عليه أن يعالج أمر انكماش المساحات المتوافرة من الأراضي (*ستنخفض حصة الفرد من الأراضي* من 4.3 هكتار في عام 1961 إلى 1.5 هكتار في عام 2050)، وانخفاض معدلات نمو إنتاجية المحاصيل (سينخفض معدل النمو السنوي للحبوب الرئيسية من نسبة تراوحت بين 3 و5 في المائة عام 1980 إلى زهاء 1 في المائة عام 2050)، والإجهادات الناجمة عن التغير المناخي (ارتفاع شدة وتيرة موجات الجفاف، والفيضانات، والآفات)، وتآكل خدمات النظم الإيكولوجية. كما أن هنا طلباً على زيادة تنوع، وجودة، وسلامة المنتجات الزراعية ناجماً عن التمدّن وزيادة الدخل.

وفي ظل القضايا العالمية الحالية، على وجه الخصوص، مثل النمو السكاني وتغير المناخ، فإن إتاحة إمدادات كافية من الأغذية من النوعية المطلوبة، تعتمد على توافر نظم الإنتاج الكفوءة والصامدة التي تستخدم الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة على الاستعمال الكفوء لقاعدة الموارد الطبيعية، والمترافقة مع إطار تمكيني من السياسات والمؤسسات. وتدعو الحاجة إلى اعتماد نُهج مستدامة لسبل المعيشة، وسلامة الأغذية، وسلاسل القيمة لدعم الزيادة في الإنتاجية والتنوع.

وبغية مجابهة هذه التحديات فإن الهدف الاستراتيجي يعمل على الترويج لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك توفير المساعدات فيما يتعلق بالشؤون الفنية والسياسات المتصلة بأربعة أبعاد أساسية هي:

(أ) زيادة **الإنتاجية الزراعية** عن طريق تحسين استخدام الموارد لتحقيق غلات عالية مع تعزيز استدامة النظم الزراعية والانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة الموجهة نحو الأسواق، ومساندة ذلك، وضمن جملة أمور، من خلال الزراعة الصونية والإدارة المتكاملة للمغذيات؛

(ب) تحسين **الإنتاج المحصولي** المستدام عن طريق الإدارة المتكاملة للآفات، وعن طريق التنفيذ القطري والعالمي للصكوك المتفق عليها دولياً مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام للإقلال إلى أدنى حد من مشاكل الآفات وإساءة استخدام مبيدات الآفات، وتلوث البيئة.

(ج) إدارة **خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية**، عبر تحديد واستخدام آليات لتقدير قيمة أدوار خدمات التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى الممارسات الزراعية (الإدارة الفعالة للمحاصيل والتربة والمغذيات).

(د) تعزيز **سُبل المعيشة** المستدامة باستخدام فوائد زيادة الإنتاجية والتنوع ضمن سلسلة القيمة، بما في ذلك عن طريق توفير الظروف اللازمة للوصول إلى المعارف والممارسات

الزراعية الجيدة، والبذور الممتازة، وتكنولوجيات مرحلة ما بعد الحصاد والتجهيز الزراعي، ونظم سلامة الأغذية، والأسواق، والائتمان.

ويشمل هذا الإطار أيضاً صكوكاً ومعاهدات واتفاقيات ومدونات عالمية وإقليمية تجسد التعاون الدولي في مجال تعزيز الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والحدّ من المخاطر الناتجة عن تهديدات عابرة للحدود بالنسبة للإنتاج والبيئة والصحة البشرية، وتحسين إدارة هذه المخاطر في عالم يتسم أكثر فأكثر بظاهرة العولمة.

ويعتمد نجاح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي على بيئة تمكينية من السياسات والمؤسسات مدعومة ببناء القدرات. وسيتطلب ذلك تحليلات قطاعية فرعية للزراعة المحصولية، ومعلومات وإحصاءات محدثة عن القطاعات الفرعية وذلك لدعم عملية التنمية، ومعلومات عن التفاعل بين المحاصيل والبيئة، وعن أثر الآفات العابرة للحدود على المحاصيل، وعن أهمية وتأثير محاصيل الطاقة الحيوية، وعن خدمات النظم الإيكولوجية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن الطلب على الأغذية، والأعلاف، والألياف سيواصل نموه بالمعدلات المتوقعة أو بمعدلات أعلى منها، وذلك بفعل النمو السكاني وزيادة الدخل، وأن البلدان ملتزمة بوضع سياسات إنمائية لصالح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.
- افتراض أن التغير المناخي سيستمر في التأثير على الإنتاج المحصولي، مما يستدعي اعتماد ما هو مناسب من استراتيجيات، وتكنولوجيات، وسياسات للتكيف والتخفيف.
- افتراض أن البلدان، بالشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين، ستستثمر في تطوير واعتماد تكنولوجيات وسياسات لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما يؤدي إلى توسيع الفرص وزيادة تنوع نظم الإنتاج التي يمكن للمزارعين استخدامها للنهوض بالدخل والأوضاع الصحية.
- افتراض أن الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي ستتخذ الإجراءات التقنية، والمؤسسية، والسياساتية، والقانونية اللازمة لكي يحقق قطاع المحاصيل الأهداف الوطنية على نحو فعال، وآمن، ومنصف، وأن المنظمة ستُمنح الوسائل الضرورية لمساعدة الجهات المذكورة في جهودها هذه، وأن البلدان ستكون قادرة على تنفيذ المعايير والاتفاقات المعتمدة دوليا.
- خطر أن يؤدي التقلب المتزايد في أسواق الطاقة والمدخلات إلى عرقلة الزراعة، وإلى خفض الربحية بسبب الصلات السعرية المتزايدة بين المدخلات وسلع الطاقة وفي ظل الافتقار إلى خيارات ردود مناسبة.
- خطر أن تتسبب الأحداث السياسية والاقتصادية في بعض البلدان الهشة في تباطؤ شديد لانتقال واستيعاب الابتكارات.
- خطر أن تشكل تكلفة المياه/قلة توافرها عائقاً رئيسياً أمام تكثيف المحاصيل.
- خطر عدم امتلاك بعض البلدان لقدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات، والتحقق منها، وتحليلها، ونشرها، وتبادلها، واستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بشكل فعال.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي الف								
النتيجه التنظيمية	**الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات**	**باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات**	**جيم – الصكوك الدولية**	**دال – المشورة على صعيد السياسات**	**هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات**	**واو – الدعوة والاتصال**	**زاي – النهج المشترك بين التخصصات**	**حاء- الشراكات والتحالفات**
الف -1	X	X	X	X	X	X	X	X
الف -2	X	X	X	X	X	X	X	X

ألف -3	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف -4	X	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية ألف 1 – سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4 سنوات~~ نهاية عام 2013)	***الغاية (~~سنتان~~ نهاية عام 2011)***
ألف 1-1 سياسات و/أو برامج قطرية و/ أو إقليمية جديدة أو محسَّنة بشأن ~~الأمن الغذائي~~ والتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي أو تنويعه، بما في ذلك استجابات لتغير المناخ.	سيحدد للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي والتنويع المحصولي. ~~16 برنامجا قطريا للأمن الغذائي~~ ~~4 برامج إقليمية للأمن الغذائي~~	10 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي ~~33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي~~ ~~8 برامج إقليمية للأمن الغذائي~~ 8 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات أو برامج بشأن تنويع المحاصيل	*3 بلدان لديها سياسات/ استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.* *~~27 برنامجا قطريا للأمن الغذائي.~~* *~~6 برامج إقليمية للأمن الغذائي.~~* *بلدان لديهما سياسات استراتيجيات أو برامج بشأن التنوع المحصولي*
ألف 1-2 منتديات حكومية دولية، تشمل لجنة الزراعة، ولجنة التنمية المستدامة، توفر توجيهاً بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة	*لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة*
ألف 1-3 عدد البلدان التي توجد لديها سياسات وبرامج واستراتيجيات و/أو مشروعات لاختبار وتوثيق واعتماد ممارسات تدير خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحافظ على التنوع البيولوجي. ~~، بما في ذلك عن طريق تطبيق مفهوم مدفوعات الخدمات البيئية في إطار الإنتاج الزراعي.~~	3	8	~~54~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- مشورة فنية لواضعي السياسات تُعزز إدماج الإنتاج المحصولي المستدام في منظور أوسع للأمن الغذائي والتغذية.

2- إطار للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من خلال نهج النظام الإيكولوجي الذي يشمل مبادئ توجيهية، وقوائم مرجعية، ودراسات حالة، وذلك لاستخدامه في إعداد السياسات، والمشروعات، والبرامج.

3- وثائق التوجيه والمساعدة الفنية بشأن تقييم التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية، عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.
5- استراتيجيات للتنويع والإنتاج المحصولي، بما في ذلك إدخال تقنيات جديدة ومعدلة (مثل المحاصيل البستانية، والزراعة في المناطق الحضرية وما حولها، والأعلاف، وغيرها).
6- استخدام محسن للمعلومات الحالية والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات الربط الشبكي وإدارة المعارف.
7- قياسات خط الأساس ورصد المراعي والأراضي العشبية لتحسين الأمن الغذائي وتشجيع التنمية التي تقاوم- تغير المناخ.
8- تحليل النظم الزراعية، وخطوط توجيهية، ودعم المشروعات لربط المزارعين بالأسواق.
9- استراتيجيات نووية في مجاليّ الأغذية والزراعة.
~~10- مشورة فنية تتعلق بمدفوعات الخدمات البيئية في مناطق زراعية مختارة.~~
10- إنتاج واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة وموثوق بها تتعلق بالإنتاج المحصولي.

النتيجة التنظيمية ألف 2 – الحدّ بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4 سنوات~~)نهاية عام 2013)	***الغاية (~~سنتان~~)نهاية عام 2011)***
ألف 2-1 اعتماد هيئة تدابير الصحة النباتية لمعايير دولية جديدة أو منقحة لتدابير الصحة النباتية، إضافات، ملاحق بروتوكولات معالجة وتشخيص الصحة النباتية والتطبيق المناسب للمعايير الدولية من قبل البلدان النامية.	45 معيارا دوليا التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 55 بلدا ناميا	57 معيارا دوليا التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 65 بلدا ناميا	*51 معيارا دوليا التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 60 بلدا ناميا*
ألف 2-2 النسبة المئوية للبلدان المتضررة من الجراد الصحراوي وتلك المتضررة بآفات نباتية رئيسية عابرة للحدود وتحصل على تنبؤات ومعلومات أخرى بما في ذلك استراتيجيات المكافحة	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و10 في المائة من تلك المتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود غير الجراد	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و60 في المائة من تلك المتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود غير الجراد	*100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و30 في المائة من تلك المتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود غير الجراد*
ألف 2-3 عدد خطط الطوارئ القطرية التي أعدت خصيصا بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية	0	12	*2*

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
ألف 2-4 عدد البلدان والأقاليم الفرعية التي تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع	يحدد فيما بعد عدد البلدان 9 بلدان فيما يتعلق بالجراد 12 بلدا يستخدم تقنيات الحشرة العقيمة في مكافحة تطبيقات نووية لمكافحة ذبابة الفاكهة والعثّة	24 بلدا فيما يتعلق بالجراد 15 بلدا تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة تطبيقات نووية	*12 بلدا فيما يتعلق بالجراد* *13 بلدا تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة تطبيقات نووية*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- إنجاز وظائف الأمانة المتفق عليها لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والهيئات الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي.
2- مشورة فنية لصانعي السياسات تشجع على إدماج وقاية النباتات في الإنتاج المحصولي المستدام ضمن منظور أوسع للأمن الغذائي.
3- إطار لبرامج للوقاية المستدامة للنباتات عن طريق تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واستخدام المعايير الدولية.
4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية وأدلة إرشادية ومنهجيات.
5- توفير منتدى محايد واستخدامه على وجه أفضل لتبادل المعلومات، بما في ذلك كعنصر أساسي في النظام العالمي لحوكمة الصحة النباتية في مجال التجارة.
6- قياسات خط الأساس لاحتياجات بناء القدرات القطرية ووضع إطار دولي لتيسير تنفيذ التدابير الدولية لمعايير الصحة النباتية.
7- التعاون في التخطيط للطوارئ والإنذار المبكر عن الآفات والأمراض العابرة للحدود خاصة من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وإطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
8- استراتيجيات استحداث ونقل تقنيات نووية لاستحداث أدوات تتيح للمساهمة في إدارة الآفات والأمراض الحيوانية في إطار نهج متكامل.
9- تدابير لهشاشة سُبل المعيشة عن طريق بيانات خاصة بالتعرض للخطر مأخوذة من مصادر مختلفة مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة من أجل البلدان المتضررة.
10- آليات لضمان التعاون الفعّال والإبلاغ عن المخاطر، والتعاون فيما بين الوكالات، والتنسيق بين البلدان والأقاليم بشأن الوقاية من الآفات والأمراض العابرة للحدود ومكافحتها.
11- صكوك تنفيذية، وأدوات وموارد في مجالات الدعم الإداري الرئيسية للمسائل المالية، والمشتريات واللوجستيات، وإدارة الموارد البشرية لتنفيذ عمليات الطوارئ بكفاءة.
12- إعداد واستخدام معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها بشأن الإنتاج المحصولي والآفات والأمراض.

مؤشر النتيجة التنظيمية ألف 3 – الحدّ بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
ألف 3-1 عدد البلدان التي تعتمد تدابير لتحسين إدارة الآفات على امتداد دورة عمرها بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة	10	30	*20*
ألف 3-2 تحسين البلدان للرقابة التنظيمية على توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وفقاً للمدونات والاتفاقيات الدولية	10	30	*20*
ألف 3-3 إنشاء أو تعزيز البلدان برامج للإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات	20	60	*40*
ألف 3-4 عدد البلدان التي انضمت إلى اتفاقية روتردام لإجراءات الموافقة المسبقة عن علم بشأن مواد كيميائية خطرة ومبيدات في التجارة الدولية أو اتخذت تدابير لتنفيذها	128 طرفا متعاقدا في 2009. الكثير من الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام.	140 بلدا انضمت إلى اتفاقية روتردام 20 بلدا ناميا اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام	*134 بلدا انضمت إلى اتفاقية روتردام* *10 بلدان نامية اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- قيام الأمانة بالوظائف المتفق عليها لدعم تنفيذ اتفاقية روتردام والاجتماعات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية، ومواصفات مبيدات الآفات، وإدارة مبيدات الآفات.
2- خطوط توجيهية فنية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن التعامل مع مبيدات الآفات وإدارتها في حالات الطوارئ.
3- إعداد وتنفيذ مبادرة خاصة للحدّ من استخدام مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في البلدان.
4- وضع برامج للإدارة المتكاملة للآفات أو تعزيزها للحدّ من الاعتماد على مبيدات الآفات.
5- إتاحة توجيهات عملية بشأن رصد مبيدات الآفات في البيئة وأثرها على صحة الإنسان لتوجيه السياسات والإجراءات.
6- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.
7- إنشاء نظام محسن لإدارة مبيدات الآفات وإجراء استقصاء عن مبيدات الآفات في حالات الطوارئ.
8- برامج ومشروعات لمساعدة البلدان في أن تحدد كمياً مخزونات مبيدات الآفات القديمة وتحد من مخاطرها وتزيلها وتمنعها، وكذلك التلوث الناجم عن مبيدات الآفات.
9- وضع استراتيجيات وتقديم مشورة فنية وتوجيه للسياسات لصالح البلدان عن النُهج المتكاملة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات تماشياً مع مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، واتفاقية روتردام، والصكوك الدولية الأخرى.
10- إعداد برامج ومشروعات لبناء القدرات على المستوى الإقليمي والقطري وعلى مستوى المجتمع الزراعي للترويج لاتباع نهج متكامل بشأن إدارة الآفات ومبيدات الآفات.
11- التعاون الإقليمي ومواءمة النهُج، بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الصكوك والمعايير الدولية، وكذلك تحسين استخدام المعلومات الموجودة، والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات إدارة المعارف.
12- إصدار واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة ويعول عليها عن مبيدات الآفات.

النتيجة التنظيمية ألف 4 – سياسات فعالة وقدرات ممكَّنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	*الغاية (سنتان) نهاية عام 2011*
ألف 4-1 عدد البلدان المنضمة إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أو تبنت اللوائح القطرية لتنفيذ تلك المعاهدة.	121 طرفا متعاقدا (2009) معظم الأطراف المتعاقدة ومعظم الأطراف المتعاقدة ليست لها أنظمة لتنفيذ المعاهدة الدولية	انضمام 130 بلدا إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 10 بلدان نامية في سبيلها لوضع/تنقيح تشريعات/سياسات قطرية	*125 بلدا انضمت إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة* *5 بلدان تبنت خططا قطرية/سياسات*
ألف 4-2 عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات/ سياسات قطرية وآليات	10 بلدان نامية 55 آلية قطرية لتقاسم المعلومات لرصد	17 بلدا ناميا 73 بلدا عملت على تحديث آليات تقاسم	*12 بلدا ناميا* *64 بلدا عملت على تحديث آليات تقاسم*

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
قطرية لتقاسم المعلومات في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعزز الصلات بين الصون، وتربية النباتات، ونظم البذور، بما يتفق مع تنفيذ خطة العمل العالمية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام	تنفيذ خطة العمل العالمية – الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية	*المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية*
ألف 4-3 عدد البلدان التي توجد لديها قدرات فنية ومعلومات عن الصون، وتربية النباتات ونظم البذور، والتكنولوجيا الحيوية – السلامة البيولوجية، والتقنيات النووية، وعدد الأقاليم الفرعية التي عملت على تنسيق وتأييد الأطر التنظيمية المتعلقة بالبذور	~~0~~ ~~يحدد فيما بعد للبلدان~~ إقليم فرعي واحد	10 بلدان 3 أقاليم فرعية	5 بلدان إقليمان *فرعيان*
ألف 4-4 عدد البلدان التي توجد لديها برامج على مستوى المجتمعات المحلية لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإنتاج البذور في المزرعة ~~بما في ذلك من خلال أدوات إدارة المخاطر~~ للاستجابة لتغير المناخ ~~والتحديات البيئية~~ وما يرتبط به من مخاطر وتحديات	0 ~~0~~	~~10 بلدان 7 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض~~	~~5 بلدان 3 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- إنجاز وظائف الأمانة المتفق ~~-~~ عليها لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك إعداد وتسليم التوجيه والدعم لتحقيق برنامج العمل الذي أقره الجهاز ~~الرياسي~~ الرئاسي.

2- مشورة في مجال السياسات ومساعدة فنية لخطة العمل العالمية الحالية والمحدثة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة عن طريق مجموعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ وتيسير تنفيذ ورصد خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بما في ذلك من حيث علاقتها بالصكوك الدولية ذات الصلة.

3- دعم فني لوضع وتنفيذ برامج متكاملة عن الصون والاستخدام المستدام، بما في ذلك نظم البذور، على المستويين الإقليمي والقطري.

4- توليد وإدارة ونشر معارف وبيانات وأدوات وتكنولوجيات لبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي في مجال الصون، وتربية النباتات، وتطوير نظم البذور وما يتعلق بها من مجالات متعددة التخصصات.

5- مساعدة فنية وتوجيه للمجتمعات المحلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين لإدارة التنوع المحصولي ونظم البذور بشكل مستدام.

6- تعزيز الشراكات والتحالفات مع المنظمات ذات الصلة لضمان اتخاذ قرارات مدروسة وتنفيذ أفضل الممارسات لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من أجل الإنتاج المحصولي المستدام.

الهدف الاستراتيجي باء -
زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

القضايا والتحديات

يوفِّر قطاع الثروة الحيوانية حالياً 43 في المائة من الإنتاج الزراعي العالمي من حيث القيمة. وسوف تتطلب الزيادة المتواصلة المتوقّعة في الطلب على المنتجات الحيوانية تحسينات كبيرة في كفاءة استخدام الموارد، وتسريع وتيرة استحداث واستخدام تكنولوجيات ملائمة.

ويتسم القطاع الحيواني العالمي بانقسام واضح بين (1) الحيوانات التي تحتفظ بها أعداد كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة؛ (2) الإنتاج الحيواني التجاري الكثيف والواسع النطاق. وبينما تسهم النظم الحيوانية التقليدية في سُبُل معيشة 70 في المائة من الفقراء الريفيين في العالم فإن ازدياد أعداد العمليات الواسعة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة باستخدام مصادر العلف الدولية والموارد الوراثية الحيوانية يساعد على سرعة نمو أسواق اللحوم والألبان والبيض، في حين تُدفع المزارع الأسرية المتوسطة الحجم إلى خارج الأسواق الرسمية المتنامية.

ويرتبط ظهور أمراض الحيوانات وتفشّيها، بما في ذلك مسبّبات الأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر (الأمراض الحيوانية المصدر)، ارتباطاً وثيقاً بالتغييرات التي تطرأ على بيئة الإنتاج، وازدياد التفاعلات بين الثروة الحيوانية والحياة البرية في ظل اتساع تربية الحيوانات لتشمل الموائل الطبيعية

ومن العواقب الخطيرة لانتشار الإنتاج الواسع النطاق والضغوط التي تتعرض لها التربية التقليدية للحيوانات على النطاق الصغير تدمير التنوع الوراثي الحيواني. وتشير أحدث الأرقام إلى أن 20 في المائة من السلالات الموثقة معرضة للانقراض.

وتحتل الثروة الحيوانية ربع أراضي الرعي في العالم، ويسهم القطاع، الذي يستحوذ على ثلث أراضي زراعة المحاصيل في العالم لإنتاج حبوب الأعلاف، في زيادة أسعار الحبوب، ولكنه يتأثر أيضاً بالاتجاهات العامة للأسعار. وفي ظل ازدياد التنافس على الأراضي تتزايد تكاليف علف الحيوان، والمياه، والطاقة، والأيدي العاملة، كما أن الإنتاج الحيواني المكثف المعتمد على الرعي يواجه الآن تقلبات تغيُّر المناخ والضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وباتت هناك حاجة إلى حوكمة متأنية من المجتمع الدولي في ظل النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية وازدياد أهميته في الأمن الغذائي وتغذية وصحة البشر، والتغييرات الهيكلية ~~التي طرأت عليه مؤخراً~~ السريعة. وعلى ضوء الآثار الإيجابية والسلبية الكبيرة لقطاع الثروة الحيوانية على الأهداف الاجتماعية والبيئية والصحة العامة، يُعتبر وجود معلومات متكاملة عن قطاع الثروة الحيوانية في سياق التنمية الزراعية والريفية الشاملة أساسية لإعطاء توجيهات لهذا القطاع.

وثمة فرص مجدية للحد من كثير من المخاطر المرتبطة باتساع القطاع الحيواني واستغلال كل إمكاناته. وسوف تساعد زيادة الإنتاجية على تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة؛ وستؤدي زيادة الإنتاجية إلى استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة استخداماً أكثر كفاءة؛ كما أن أوجه التقدم في إنتاج الحيوانات وتغذيتها وتربيتها وفي الوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين رعاية الحيوانات مع الحد في الوقت نفسه من خطر ظهور أمراض حيوانية المصدر. وسوف يتطلب تحقيق هذه الأهداف ابتكار واعتماد تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن التنمية المؤسسية، بما في ذلك تحسُّن التعاون بين القطاعات (مثل مفهوم ~~عالم واحد – صحة واحدة~~الصحة الواحدة) المدعومة بسياسات مواتية وبيئات تنظيمية.

وتتوقف أيضاً زيادة الإنتاج الحيواني المستدام على توافر معلومات وإحصاءات حديثة وموثوق بها لدعم عملية التنمية وكفالة دعمها بسياسات ذات صلة وملائمة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار الطلب القوي على المزيد من المنتجات الحيوانية العالية الجودة والمأمونة (المجهزة بشكل متزايد). وبذلك سيتعاظم دور قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وسوف تشجِّع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص على الاستثمار في البحث والإرشاد المرتبطين بالثروة الحيوانية من أجل التنمية وكذلك في بناء القدرات والمؤسسات الوطنية والإقليمية.
- افتراض استمرار أهمية الثروة الحيوانية في المستقبل المنظور، وأن تمثل في كثير من الأحيان، لا سيما في المناطق الرعوية، مصدر الدعم الوحيد لسبل معيشة أعداد كبيرة من السكان.
- افتراض اتخاذ التدابير التقنية والمؤسسية والسياساتية والقانونية من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وأمان وإنصاف، وتخويل المنظمة مهمة تصميم تلك التدابير ~~والتفاوض بشأنها~~وتيسير المفاوضات ذات الصلة.
- افتراض أن البلدان ستكون لديها قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بفعالية.
- خطر الإضرار بالمجتمع (مثل تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة) والصحة العامة (مثل تفشّي الأمراض الحيوانية المصدر أو ظهور أمراض جديدة) والموارد الطبيعية والبيئة والمناخ (مثل تدهور التنوع الوراثي الحيواني، والتلوث، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتعدّي على الموائل) بسبب النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية في ظل انعدام الرقابة الفعّالة الشاملة وتحسّن التعاون بين القطاعات والحوكمة الدقيقة.
- خطر عرقلة تربية الحيوانات بسبب ازدياد تقلّبات قطاع الحبوب والطاقة نتيجة تزايد الصلات بين أسعار الحبوب وسلع الطاقة وتقلص ربحية قطاع الثروة الحيوانية في ظل عدم وجود خيارات ملائمة للاستجابة.
- خطر تعرّض نظم الإنتاج الحيواني القائمة على المراعي لتهديدات تغيُّر المناخ ومن ثم سُبل معيشة عدد كبير من الأسر المعيشية الأشد ضعفاً.
- خطر عجز الاستثمارات في مجال بحوث التنمية عن استحداث التكنولوجيات المطلوبة لمواجهة التحديات في هذا القطاع السريع التغيُّر.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي باء								
النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء- الشراكات والتحالفات
باء 1	x	x		x	x	x	x	x
باء 2	x	x	x	x	x	x	x	x
باء 3	x	x	x	x	x	x	x	x
باء 4	x	x	x	x	x	x	x	x

النتيجة التنظيمية باء 1 - مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام (2013)	~~الغاية~~ ~~(سنتان) نهاية عام (2011)~~
باء 1-1 عدد البلدان التي تنفذ التدابير التي نصحت بها المنظمة لزيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الحيواني لديها	~~يحدد فيما بعد~~ 30	50	*35*
باء 1-2 ~~عدد برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية~~ الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي تكون مكوناتها المتعلقة بالثروة يستجاب لها بمساعدات مرتبطة بالثروة ~~عاملة~~ الحيوانية	~~لا يوجد 15 برنامجا قطريا، 4 برامج إقليمية~~	~~33 برنامجا قطريا، و8 برامج إقليمية~~ 0	~~*20 برنامجا قطريا، و6 برامج إقليمية 15*~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~الإحصائيات والمعلومات والمعارف المتعلقة بقطاع~~ عمليات تقييم تحليلات قطاع الثروة الحيوانية والتحليلات ذات الصلة التي تثري وتؤثر على ~~صُنّاع القرار في~~ المساعدة الإنمائية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

~~2 - تحليل قطاع الثروة الحيوانية والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات، وأدوات دعم القرار لتمكين القطاع من المساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين تغذية وصحة الإنسان، بما في ذلك من خلال تحسين سُبل وصول منتجي الثروة الحيوانية إلى الأسواق المحلية والإقليمية الدولية الآخذة في التوسع والتعقّد.~~

~~3 - المشورة التشريعية، وقرارات الاستثمار~~ التي تدعمتمس قطاع الثروة الحيوانية ~~في كفالة تنميته المنصفة والفعّالة.~~

42 - التوجيه وبناء القدرات (الخطوط التوجيهية، والأدلّة، والمنهجياتوالمعلومات، والاستعراضات ~~الفنية، وورقات القضايا والخيارات~~) التي تتناول جوانب تربية الحيوانات (التغذية ~~الحيوانية~~، والأعلاف، وتربية الحيوانات، وتربية الحيوانات، والتجهيز/إضافة القيمة، ~~وسلامة الحيوان، وتعريف الحيوانات، وتنظيم قطاع الثروة الحيوانية، وممارسات الإدارة السليمة لترشيد تكثيف وزيادة كفاءة الإنتاج الحيواني (الذي يغطي نُظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراجة الزراعية).~~) الذي يحسن الإنتاجية، ويشجع الابتكار، ويحد من التغييرات البيئية المعاكسة، ويعزز مساهمة هذا القطاع في النهوض بسبل المعيشة والأمن الغذائي.

~~5 - المكوّنات الحيوانية في (برامج الأمن الغذائي القطرية وبرامج الأمن الغذائي الإقليمية)، والتركيز على زيادة الإنتاجية وتحسين الدخل والفوائد التغذوية.~~

~~6~~3 - التوجيه وبناء القدرات (الخطوط التوجيهية، والأدلّة، والمعلومات، والاستعراضات) التي تغطي المناولة، والتسويق، وتنظيم وتجهيز المنتجات الحيوانية من أجل زيادة الكفاءة في سلاسل القيمة غير الزراعية، والحد من الخسائر وتوفير منتجات أكثر سلامة.

4 - الإغاثة وإعادة التأهيل من خلال الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان التي تؤثّر على قطاع الثروة الحيوانيةمربي الحيوانات المعرضين لتلك للكوارث.

~~7 - تيسير الاستثمار في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، مع الاسترشاد بسياسات واستراتيجيات القطاعات الفرعية، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الخدمات الحيوانية، ومن خلال إقامة شراكات رسمية بين أصحاب الشأن المهمين.~~

~~8 - بناء القدرات (التقنية، والإحصائية، والسياساتية، والقانونية، والمؤسسية) من أجل النهوض بمساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين نوعية النظم الغذائية.~~

النتيجة التنظيمية باء 2 – الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام (2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام (2011)
باء 2-1 عدد أهم أمراض الحيوانات والأمراض الحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل الممرَضة التي يشملها برنامج النظام العالمي للإنذار المبكّر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بشأن أمراض الحيوانات/الأمراض الحيوانية المصدر (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة، والحياة البرية).	12	جميع أمراض الحيوانات الأرضية والمائية الهامة والأمراض الحيوانية المصدر (حسبما حددها/ وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمد من المعايير التي حددت في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)	*معظم أمراض الحيوانات الأرضية والمائية والأمراض الحيوانية المصدر الهامة (حسبما حددها وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمدة من المعايير في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)*
باء 2-2 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تتخذ إجراءات وطنية/إقليمية بمساعدة المنظمة وبدعم منها للوقاية من الأمراض الحيوانية/ المنقولة عبر الحيوان (الحيوانات البريّة المحلية والمائية، والحياة البريّة) التي أسندت إليها الأولوية ومكافحة هذا النوع من الأمراض.	30	~~10~~74	~~75~~50
~~**باء 2-3** عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ، وتستثمر في إطار تنظيمي لنظام حوكمة صحة الحيوان يركز على الوقاية الأمراض وقدرات مكافحتها وتتضمن شراكات من القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات يجسد نهج "عالم واحد صحة واحدة"~~	~~20~~	~~60~~	~~40~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- ~~تحليل نظم الصحة الحيوانية القطرية، بما في ذلك التفتيش على المنتجات وصحة المنتجات من أجل توجيه تصميم السياسات والتشريعات وفرص الاستثمار الشاملة المتعلقة بالصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية (الأمراض الحيوانية المصدر/المنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج) والتفاوض بشأنها وتنفيذها.~~

2- ~~المعلومات السريعة، والمراقبة،~~ ومعلومات الأمراض، والتنبؤ، والإنذار المبكّر ~~لتتبع،~~ واكتشاف التهديدات الناجمة عن الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر، ~~والمنقولة بالأغذية أو العوامل الممرَضة، من من~~ خلال ~~قاعدة معلومات~~ النظام العالمي لمعلومات الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، لتوفير البيانات والتحليلات للنظام العالمي للإنذار المبكّر ~~عن الأمراض الحيوانية/الحيوانية المصدر~~والاستجابة المشتَرك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية (الحيوانات الأرضية ~~والمائية المستأنسة~~ والحياة البرية).

3- ~~2~~ الأساليب والأدوات (الخطوط التوجيهية والأدلة وقواعد البيانات) والاستراتيجيات ~~(والصكوك~~ والسياسات ~~والصكوك~~ ودعم اتخاذ القرار ~~للوقاية منللتعرف على~~ الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية والأمراض المنقولة بالنواقل ~~والوقاية منها~~ واكتشافها ومكافحتها والقضاء عليها ~~والإبلاغوللإبلاغ~~ عن المخاطر ~~على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي، والاستجابة لأزمات الصحة الحيوانية (مثل (بما في ذلك~~ مركز إدارة الأزمات ~~– السلسلة الغذائية– صحة الحيوان~~/مركز الطوارئ لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ~~استجابة لأحداث طوارئ الأمراض الحيوانية~~)؛ وتعميم ~~مفهوم عالم واحد – صحة واحدة (صحة الحيوانات المستأنسة النهج المتعددة التخصصات في إدارة~~ الأمراض (بما في ذلك المساهمة في نهج الصحة الواحدة، أي صحة الحيوان، والحياة البرية ~~والبشر والنظم~~، وصحة الإنسان، وصحة النظم الإيكولوجية).

4- ~~إقامة آليات إقليمية وإقليمية فرعية للتعاون في ما بين البلدان والقطاعات حول التخطيط للطوارئ، والوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومراقبتها استناداً إلى برنامج طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (برنامج إمبريس) ومبادرة المنتدى الدولي المعني بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لصحة الحيوان.~~

5- ~~إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صكوك قانونية ووضع استراتيجيات استثمارية لتعزيز نظم صحة الحيوان، بما في ذلك الممارسون الخاصون/مقدّمو الخدمات وعمال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية، عند الاقتضاء.~~

6- ~~دعم بناء القدرات القطرية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي والتنظيمي~~3- تحليل نظم صحة الحيوان الوطنية وتوفير الدعم على المستويين الوطني والإقليمي من أجل بناء القدرات (نهج المجموعات القطرية) التقنية والمؤسسية والسياساتية والتنظيمية بشأن الإنذار المبكّر واكتشاف المخاطر والوقاية منها والاستعداد لها والإبلاغ عنها، والتعاون المشترك بين الوكالات والتنسيق والمكافحة للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية ~~في مرحلة الإنتاج؛~~على مستوى الإنتاج وفي سلاسل التسويق الغذائي، والربط الشبكي بين المتخصصين (بما فيها المراكز المرجعية) وترتيبات الشراكة.

النتيجة التنظيمية باء 3 - تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4~~ سنوات)نهاية عام 2013)	*الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)*
باء 3–1 عدد البلدان التي تنفذ إجراءات لتخفيف	5	~~15~~22	*10*

وطأة تأثير القطاع الحيواني على البيئة وتغير المناخ			
باء 3-2 الاتفاقات الدولية المعترف فيها بدور المنظمة بشأن قضايا الموارد الوراثية الحيوانية والثروة الحيوانية– البيئة	لا يوجد	اتفاقية التنوع البيولوجي – اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ اتفاق ما بعد كيوتو	*تعترف كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الاطاريةالإطارية بشأن تغير المناخ بالدور المعياري للمنظمة ومسؤوليتها في مفاوضات ما بعد كيوتو بشأن الموارد الوراثية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القطاع الحيواني.*
باء 3-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية (استنادا إلى خطة العمل العالمية) لتحسين إدارة وصون الموارد الوراثية الحيوانية	~~19~~	~~2040~~	*10*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~إدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتفاعلاتقواعد بيانات وأطر تحليلية لتقييم التفاعلات~~ بين الثروة الحيوانية والبيئة، ~~وآثار~~ بما في ذلك آثار تغيُّر المناخ ~~على الثروة الحيوانية، والحياة البرية، والتنوع البيولوجي،~~ واستخدام الموائل، ~~وانتشار الأمراض عن طريق البيئة، والخياراتوالموارد المائية وتدفق المغذيات، وفرز الخيارات~~ التكنولوجية والمؤسسية والتنظيمية والسياساتية ~~ذات الصلة~~ للحد من ~~الأثر البيئي لقطاع الثروة الحيوانية (بما في ذلك الضغوط الناجمة عن الإفراط في الرعي، والنفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وتلوّث المياه، وتحويل الغابات، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي)؛ وبناء القدرات الوطنية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي في مجال التفاعل بين الثروة الحيوانية والبيئة، والتعرّض للمخاطر،الآثار البيئية للقطاع وتعزيز العوامل الخارجية الإيجابية، والتكيف مع تغير المناخ.~~

2 - ~~سياسات وتوجيهات~~ واستراتيجيات بما يشمل الدفع لقاء الخدمات البيئية ~~التخفيف من المخاطر والتكيُّف معها.~~

~~2 - سياسات وإستراتيجيات لتمكينلتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني، وتمكين~~ قطاع الثروة الحيوانية من التكيُّف مع الظروف البيئية المتغيِّرة؛ ~~وتنفيذ برامج لمساعدة قطاع الثروة الحيوانية على التكيُّف مع آثار التغيُّر البيئي والمناخي~~ والتخفيف ~~منها، بما في ذلك تقييم مدى تدهور موائل تربية الأحياء المائية المؤثرة على إنتاج الأسماك[14].~~

~~14~~

~~3 - الاستثمار في رعاية الموارد الطبيعية التي توفِّرها الثروة الحيوانية، مع إيلاء عناية خاصة للنظم الصناعية ونظم المراعي الواسعة، بما في ذلك سداد رسوم الخدمات البيئية والتركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.~~

~~4 - المعلومات التقنية والعلمية لتعزيز دمج الاعتبارات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية في~~ المنتدياتمن الآثار البيئية الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات) وآثار تغير المناخ.

~~5 - التوجيهات (الخطوط التوجيهية والأدلة والمنهجيات وممارسات الإدارة السليمة، وبناء القدرات في مجال الإرشاد والخدمات الاستشارية) من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني، بما في ذلك استخدام الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه (نظم زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراجة الزراعية).~~

3 ~~6~~ - دعم البلدان في تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية[15] من خلال إدارة المعلومات والمعارف، واستحداث أدوات وخطوط توجيهية ~~بشأن التوصيف، والرصد، وإعداد قوائم الجرد، والاستخدام المستدام، والحفاظ على الموارد~~، واعتماد آلية مقاصة للمعلومات (نظام معلومات التنوّع الوراثي للحيوانات المستأنسة)، وأنشطة الدعوة وبناء القدرات؛ وتوّلي زمام قيادة ~~وضع وتنفيذ آلية تمويلية~~تنفيذ استراتيجية التمويل؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان في مجال التنمية المؤسسية والسياساتية والقانونية.

4 - إسداء المشورة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشأن القضايا المرتبطة بالموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك عن طريق جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.

[15] تقتصر على الأنواع الحيوانية البرية (باستثناء الحيوانات المائية~~)~~.

النتيجة التنظيمية باء 4 – تستند السياسات والممارسات التي يسترشد بها قطاع الثروة الحيوانية إلى وجود معلومات موثوق بها في التوقيت الصحيح

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4 سنوات~~) نهاية عام 2013)	الغاية (~~سنتان~~) نهاية عام 2011)
باء 4-1 حالة المفاوضات~~مفاوضات~~ لجنة الزراعة بشأن خطوط توجيهية طوعية لتوجيه قطاع الثروة الحيوانية أو مدوّنة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد	لا مفاوضات	تقرير لجنة الزراعة عن المفاوضات (رهنا باتخاذ لجنة الزراعة لقرار ~~ايجابي~~) إيجابي)	*قرار لجنة الزراعة فيما إذا كانت ستجرى أم لا مفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية أو مدونة السلوك*
باء 4-2 مطبوع رئيسي عن الثروة الحيوانية في العالم	الثروة الحيوانية في العالم 2011 ~~لا يوجد~~	الثروة الحيوانية في العالم (يصدر المطبوع في 2013)	*الثروة الحيوانية في العالم (يصدر المطبوع في ~~2011~~) 2013)*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تجميع معلومات ~~عن~~ودعم إجراء تحليلات بشأن تصميم اتفاق إطاري مقترح تقوده لجنة الزراعة ذي صلة بقطاع الثروة الحيوانية والتفاوض بشأنه (مثلا خطوط توجيهية طوعية لتوجيه قطاع الثروة الحيوانية / مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد) تحت إشراف لجنة الزراعة، على أن يتم ذلك في إطار من التضافر والتجانس مع الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة؛ والاسترشاد ~~بمشاورة (مشاورات) فنية~~بمشاورات فنية مع مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة على امتداد سلسة قيمة الثروة الحيوانية.

2- دعم التحليل بغرض إصدار مطبوع رئيسي سنوي ("الثروة الحيوانية في العالم ××20"، على أن تصدر الطبعة الأولى في عام 2011) بما يتيح توافر المعلومات / التوجيهات عن قطاع الثروة الحيوانية بصورة مستمرة.

3– إعداد برنامج معلومات شامل عن القطاع الحيواني وكفالة استمراريته لإثراء صناع القرار والتأثير عليهم في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك إحصائيات قطاع الثروة الحيوانية.

الهدف الاستراتيجي جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

القضايا والتحديات

يؤدي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوراً مهماًحاسماً في التغذية البشرية، ومكافحة الجوع والفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ومكافحة الفقر، والتنمية الاقتصادية بشكل أعمّ. وسوف يظل الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في ازدياد. وتدعووسوف يحتاج الوفاء بهذا الطلب المتزايد إنعاش الإمدادات الحالية وتحقيق استقرارها، عند اللزوم، إلى جانب زيادة تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة. ومن الأساسي لبلوغ هذه الغاية ما تدعو إليه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى الإدارة الفعالةمن إدارة فعالة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية والحفاظ عليها، وإلى كفالةوكفالة الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي وصحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية التي تدعم الموارد السمكية وإنتاج الأسماك.

وحالة مصايدوالحالة الراهنة لمصايد الأسماك الطبيعية في العالم بعيدة عن أن تكون مثالية على نحو ما يشير مطبوع "*حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم*" الذي صدر في مارس/آذار 2009. وعلاوة على ذلك، تمثل مشاكل قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدياً للمجتمع الدولي في سعيه إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل.يناير/كانون الثاني 2011. وخلص تقرير عام 2010 بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد فقد كانت التحسينات في حياة الفقراء تسير بوتيرة بطيئة على نحو غير مقبول، ويضيع بعض ما أحرز من تقدم بسبب الأزمات المناخية والغذائية والاقتصادية.[16] وبذلك ما زالت الحاجة تدعو بإلحاح إلى تعزيز الحوكمة والممارسات السليمة والإجراءات التنظيمية المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، لا سميا ما يرتبط منها بالمبادئ والمعايير الواردة في مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة. ويجب تعزيز المؤسسات ذات الصلة من أجل تحقيق الحوكمة السليمة لمصايد الأسماك، ويتعين أن ينضم إليها أصحاب المصلحة الآخرين في القطاع كشركاء لتحقيق هذه الغاية.

وفي حالة مصايد الأسماك الطبيعية، تمثل مشاكل قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدياً للمجتمع الدولي. والموارد الداخلية والنُظم الإيكولوجية عُرضة بوجه خاص للآثار السلبية الناجمة عن طائفة متنوعة من الأنشطة البشرية.

والنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في المصيد العالمي من الأرصدة السمكية البرية هو نمو محدود ومن المتوقع أن تسدتسهم تربية الأحياء المائية الثغرة في تلبية الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية. وتوفّر تربية الأحياء المائية حالياً حوالي نصف الأسماك التي تُستخدم للاستهلاك البشري. وتواجه التنمية المستدامة للقطاع تحديين، هما: الحاجة الماسة إلى تكنولوجيات وسُبل ملائمة لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية؛ والحاجة العامة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة وحماية البيئة.

وتتمثل إحدى القضايا الهامة في الانقسام، في ما يتعلق بكل من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ما بين قطاع صناعي كبير وقطاع فرعي صغير.قطاعات صناعية كبيرة وقطاعات فرعية صغيرة. ويستخدم في القطاع الأخيرالقطاعات الأخيرة أكثر من 90 في المائة من

[16] نقلا عن "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية" 2010. متاح في هذا الموقع:
http://unstats.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2010/MDG_Report_2010_En.pdf

جميع العاملين في مجتمعات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والمجتمعات التي يمثل فيها الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي وسبل المعيشة. ويلزم وضع سياسات متكاملة ووجود أدوات محسّنة على صعيد الإدارة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذين القطاعين الفرعيين.

~~وستظل هناك حاجة كبيرة إلى النهوض بالحوكمة والممارسات والإجراءات التنظيمية الرشيدة في ما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ولا سيما ما يستند منها إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة. ويجب تعزيز المؤسسات ذات الصلة لتحقيق الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك.~~

ويلزم اتباع نهج متعدد الجوانب لتمكين أعضاء المنظمة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من اتخاذ ~~الإجراء اللازم~~الإجراءات اللازمة لتيسير تعزيز المسؤولية والوفاء بالالتزامات الدولية، وخاصة عند تنفيذ الصكوك الدولية التي تسعى إلى تحسين حوكمة مصايد الأسماك. وهم سيحتاجون، علاوة على ذلك، إلى موظفين مدرّبين وموارد مالية كافية. ويُعتبر تقديم المساعدة وبناء القدرات في هذه المجالات أساسيين.

وتوجد تحديات رئيسية تواجه تحسين المعلومات والبيانات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكي تُستخدم كأساس سليم لوضع السياسات، والإدارة، والتخطيط القطاعي. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما يكون الصيد الحرفي وتكون تربية الأحياء المائية على نطاق صغير ممثلين أقل مما يجب أو يكونان حتى في بعض الأحيان موضع تجاهل تام في الإحصاءات الرسمية، وهو ما يمكن أن يفضي إلى عدم الاعتراف بهما على النحو الملائم في القرارات والإجراءات المتعلقة بالسياسات المتعددة القطاعات. وتمثّل مصايد الأسماك الداخلية ككل مشكلة خطيرة أيضاً في هذا الصدد. وقد اعتمدت لجنة مصايد الأسماك استراتيجيتين متكاملتين لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية من أجل مواجهة هذه التحديات. ويلزم الآن التنفيذ النشط للاستراتيجيتين على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وهذا سيتطلب تركيزاً رئيسياً على بناء القدرات وإقامة الشراكات مع التركيز على تكامل المعلومات والبيانات باستخدام معايير مشتركة.

~~وتنشأ تحديات أخرى، هي: أثر تغيُّر~~وتشمل التحديات الأخرى التي ما زالت تتطلب اهتماما ما يلي: الحاجة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ، بما يشمل تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية؛ ~~وارتفاع أسعار الأسماك، والاعتماد~~وما يترتب على ~~الوقود واستهلاكه، وتكاليف مدخلات الإنتاج؛ وظهور الأمراض الحيوانية~~ذلك من حاجة إلى استجابات وافية لحالات الطوارئ وتحسين الاستعداد للكوارث؛ والتهديدات والشواغل البيئية الأخرى؛ وآثار ارتفاع تكاليف المدخلات في تربيةقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك تقلب أسعار الوقود، والحاجة إلى تقليص الاعتماد على الوقود، وزيادة الكفاءة؛ وتزايد تأثير قطاع البيع بالتجزئة واستخدام أدوات السوق وإصدار الشهادات لتعزيز الاستدامة والتجارة الرشيدة، والتدهور العام في النظم الإيكولوجية المائية نتيجة للآثار البشرية المتعددة القطاعات، سواء في البيئة البحرية أو في المياه الداخلية؛ ~~والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتهديدات والشواغل البيئية والحاجة إلى استجابات وافية لحالات الطوارئودور التنوع البيولوجي في كفالة مرونة النظم الإيكولوجية وإنتاجيتها~~ء والأمراض الحيوانية في تربية الأحياء المائية؛ وهشاشة كل من يعتمدون على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبالتالي تأثرهم بكل تلك التحديات، وبخاصة مجتمعات الصيد الصغيرة وصغار المستزرعين.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تولي الدول جميعها أولوية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

- افتراض ~~استعداد~~التزام البلدان لتحسين~~بتحسين~~ الحوكمة والإدارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقدرتها ~~على القيام بذلك~~ من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي وإبدائها الإرادة السياسية وتمتعها بالقدرة، أو استعدادها لتنمية تلك القدرة، للقيام بذلك.
- افتراض توافر قدرة كافية في الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وهيئات المصايد الإقليمية للإدارة الفعالة، بما في ذلك التمثيل المناسب لمصالح قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية في عمليات التخطيط الوطنية والإقليمية.
- افتراض أن تُدرْ تجارة الأسماك والمنتجات السمكية منافع (دخل وعمالة) من مرحلة الصيد/الإنتاج حتى المستهلك النهائي.
- افتراض توافر قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، والمدونات والخطوط التوجيهية، واستخدام تلك المعلومات والبيانات لتيسير عملية صنع القرار من جانب البلدان فردياً أو جماعياً من خلال الآليات ~~الإقليمية~~الوطنية والإقليمية والعالمية.
- افتراض تحقيق التعاون القوي والمنسق داخل المنظمة في الوقت المناسب مع المكاتب الميدانية وممثليات المنظمة وإدارة التعاون التقني، وبالتالي تحسين تصميم وتنفيذ المشروعات
- افتراض عدم تغير تمويل البرنامج العادي لفترة السنتين 2012-2013 عن مستوياته التي كان عليها في الفترة 2010-2011، والحاجة إلى تمويل من خارج الميزانية وتوفير ذلك التمويل لتلبية العدد المتزايد من طلبات الحكومات على تدخلات المنظمة.
- افتراض تكوين تآزرات مع البرامج الجارية الأخرى داخل المنظمة وخارجها، وبين المنظمة وشركائها، والحفاظ على تلك التآزرات وتعزيزها.
- خطر ~~استمرار بل وحتى تفاقم الإفراط فيعدم~~ كفاية تقليص صيد الأسماك، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلكبل وتفاقم ذلك في حالة عدم مواصلة التدابير التنظيمية والمؤسسية اللازمة، أو عدم اعتمادها وتنفيذها.
- خطر الصعوبات الواسعة الانتشار المتعلقة باجتذاب واستبقاء موظفين مؤهلين في إدارات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما في البلدان النامية.
- خطر عدم كفاية المعلومات وتقويض عملية اتخاذ قرارات فعالة بسبب الافتقار إلى القدرة الكافية وعدم الالتزام بالمعايير.
- خطر أن يفضي عدم توافر قدرة كافية وعدم التقيُّد بالمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تعريض عملية صنع القرار الفعالة للخطر.
- خطر ألا تكون الحكومات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك مهيأة بما فيه الكفاية أو عاجزة عن مواجهة تأشيرات تغير المناخ في المستقبل.
- خطر تعرقل نمو قطاع تربية الأحياء المائية، وذلك مثلاً بسبب: الأثر البيئي لتنمية تربية الأحياء المائية؛ والصراعات بين مستخدمي الموارد؛ وانتشار الأمراض؛ وزيادة الاعتماد على الأسماك البرية في إنتاج الزريعة السمكية والأعلاف.
- ~~خطر أن يفضي عدم توافر قدرة كافية وعدم التقيُّد بالمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تعريض عملية صنع القرار الفعالة للخطر.~~

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي جيم								
النتيجة التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
جيم-1	x	x	x	x	x	x	x	x

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي جيم									
النتيجه التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات	
جيم-2			x	x	x				
جيم-3	x	x	x	x	x	x	x	x	
جيم-4	x	x	x	x	x	x	x	x	
جيم-5		x	x	x	x	x	x	x	
جيم-6		x	x	x	x	x		x	

النتيجة التنظيمية جيم 1 – حسَّنت البلدان الأعضاء وحسَّن أصحاب المصلحة الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسِّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

الوحدة المسؤولة: إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
جيم 1-1 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي استحدثت مكونا واحدا على الأقل لإطار سياساتي وتنظيمي ملائم لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما يشمل صياغة واعتماد أو تنفيذ سياسات وخطط عمل وقوانين وأنظمة واتفاقات ثنائية وإقليمية مع العناية تحديدا بمصايد الأسماك الصغيرة، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ.	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية 6 أجهزة إقليمية إضافية لمصايد الأسماك	*5 بلدان إضافية* *3 أجهزة إقليمية إضافية لمصايد الأسماك*
جيم 1-2 عدد الصكوك الدولية لمصايد الأسماك (بما في ذلك الخطوط التوجيهية الدولية والصكوك الملزمة قانونا) التي اعتمدت تحت رعاية المنظمة.	يحدد فيما بعد	3 صكوك إضافية	*33 مشاريع إضافية مقدمة من الرئيس*
جيم 1-3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي لديها ~~نظم جمع الإحصاءات والإبلاغ عنها والتي تكفل الإبلاغ السنوي على مستوى الأنواع~~ أثبتت تحسين	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية 6 أجهزة إقليمية إضافية لمصايد الأسماك	*5 بلدان إضافية* *3 أجهزة إقليمية إضافية لمصايد الأسماك*

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
عمليات الرصد والإحصاءات المتعلقة بقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في مراحلة مبكرة من التغطية، ومستوى التفاصيل أو الدقة أو إمكانية المقارنة.			

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- رفع تقارير منتظمة عن حالة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة.
2- إسداء المشورة بشأن إقامة وإدماج أطر للسياسات وأطر قانونية، مع الموازنة بين الأهداف الإنمائية والاحتياجات من حيث صون الموارد ومع إيلاء عناية خاصة لمصايد الأسماك الصغيرة ولتربية الأحياء المائية على نطاق صغير.
3- إتاحة منصات، من قبيل لجنة مصايد الأسماك، للنقاش الدولي، وتعزيز مساهمة تلك المنصات ومشاركتها في منتديات دولية أخرى [من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، وهيئة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية].
4- إعداد صكوك جديدة، من قبيل الاتفاقات أو خطط العمل أو الخطوط التوجيهية الفنية والدولية.
5- الدعوة والاتصال، لا سيما بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمة القطاع المعززة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية ذات الصلة.
6- بناء القدرات في مجال الإحصاءات وإعداد الأطر القانونية وأطر السياسات، والتفاوض الدولي، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك.
7- إنتاج معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها واستخدامها وإعداد واستخدام دراسات وتحليلات أخرى لاستخدامها كأساس لوضع السياسات.
8- تبادل وجمع ونشر الإحصاءات والمعلومات بوسائل تشمل ترتيبات الشراكة وإيجاد حلول مستدامة للبنية الأساسية للمعلومات والبيئات الافتراضية للعمل التعاوني.
9- تعزيز التعاون مع الشركاء الحكوميين الدوليين والحكوميين وغير الحكوميين من ذوي الصلة، ومن بينهم منظمات الصيادين، ومستزرعي الأسماك، وصناعة صيد الأسماك/تربية الأحياء المائية.
10- الدعوة والاتصال للتوعية على وجه الخصوص بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمصايد الأسماك المستدامة.

النتيجة التنظيمية جيم 2 – جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

الوحدة المسؤولة: شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)
جيم 2–1 عدد البلدان التي عمدت إلى ساعدتها المنظمة على تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو أنشأتانشاء ترتيبات جديدة عند الحاجة أسفرت عن تأثير هام على حوكمة القطاع.	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 2-2 عدد الاجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجرتساعدتها المنظمة على إجراء تقييمات لأدائها واتخذت خطوات لتحسينه	يحدد فيما بعد 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	64 اجهزة إقليمية أضافية لمصايد الأسماك	*3 اجهزة إقليميةجهازان إقليميان إضافيان لمصايد الأسماك*
جيم 2-3 عدد الاجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/شبكات تربية الأحياء المائية الجديدة المدعومة في المنظمة والتي أعدت أنظمة أساسية أو اتفاقات استجابة للثغرات حددت وجود ثغرات في حوكمة الموارد المشتركة	يحدد فيما بعد	إنشاء جهازين إقليميين لمصايد الأسماك/شبكتي أحياء مائيةسد معظم الثغرات في مشاريع القوانين أو الاتفاقات	*مشروع قوانين إنشاءالانتهاء من وضع مشروعين لقانونين أو اتفاقيات لجهازيناتفاقين بشأن جهازين إقليميين لمصايد الأسماك/ شبكتي أحياء مائية*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تقديم المشورة والمساعدة (من خلال الدعم القانوني وفي مجال السياسات والمعلومات) وتعزيز المؤسسات الموجودة.
2- بناء القدرات في مجال حوكمة وإدارة المؤسسات.
3- إجراء تحليل ورفع تقارير بصفة منتظمة عن التجارب المتعلقة بالتقييمات المؤسسية والإصلاح المؤسسي.
4- تقديم المشورة القانونية والمشورة على صعيد السياسات والمشورة الفنية لإقامةمن أجل إقامة أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك.
5- تقديم الدعم الميداني وإجراء دراسات إفرادية بشأن الإصلاح المؤسسي.
6- العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكفالة أقصى قدر من الكفاءة في تشجيع الإصلاح المؤسسي لتحسين الحوكمة.
7- تقديم الدعم للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وشبكات تربية الأحياء المائية، والمؤسسات الدولية ذات الصلة في معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات من قبيل مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير.

النتيجة التنظيمية جيم 3 – لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام

الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)
جـــــيم 3 – 1 عـــــدد الأرصـدةالبلـدان والأجهـزة الإقليميـة لمصـايد الأسـماك الـتي تبنت رسميا خططا أو التجمعـاتأطـرا معادلـة لإدارة المصـــايد بشـــأن مصـايد أسـماكها *الطبيعيـة* البحريـة والداخليـة الـتي جـرى تقييمهـا باسـتخدام أفضـل الأدلـة العلميـة المتـوافرة، وأيضـاًو الـنظم الإيكولوجيـة البحريـة، وفقـاً لمدونـة السلوك بشأن الصيد الرشـيد واتسـاقاً مـع نهـج النظم الإيكولوجية في إدارة مصـايد الأسـماك ومـع أخذ المعرفـــة التقليديـــة والمحليـــةالاحتياجات والمســـاهمات المحـــددة لمصـايد الأسـماك الصـغيرة في الاعتبار حسب الاقتضاء	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية 6 أجهـــزة إقليميـــة إضـــافية لمصـــايد الأسماك	*54 بلدان إضافية 2 أجهزة إقليمية إضافية لمصايد الأسماك*
جـــيم 3 – 2 مسـتوى المتوسط العالمي للأرصدة أو التجمعـات القطريـة والدوليـة التـي تعرضـت للافـراط فـي الصـيد واسـتنزفتها وتشـهد تجـددا**جـيم 3 – 2** النسـبة المئويـة للمشـروعات أو حلقـات العمـل أو تـدخلات المنظمـة الأخـرى التـي أسـفرت عـن اعتمـاد أو تعديل ممارسات وسياسات الإدارة المسـتدامة لمصـايد الأسماك البحرية والداخلية.	يحدد فيما بعد28 في المائة	25 في المائة75 في المائة	*28 في المائة75 في المائة*
جـيم 3 – 3 عـدد البلـدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تبنت رسميا خططا أو أطـرا معادلـة لإدارة المصـــايد بشـــأن مصـايد أسـماكها الطبيعيـة البحريـة والداخليـة والـنظم الإيكولوجيـة البحريـة، وفقـاً لمدونـة السلوك بشأن الصيد الرشـيد واتسـاقاً مـع نهـج النظم الإيكولوجية في إدارة	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية 6 أجهـــزة إقليميـــة لمصـايد الأسماك	*45 بلدان إضافية 2 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك*

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغايه (سنتان)نهايه عام 2011)
مصايد الاسماك ومع اخذ الاحتياجات والمساهمات المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة في الاعتبار**جيم 3** –3 عدد البلدان التي استخدمت الخطوط التوجيهية والتقارير الفنية الصادرة عن المنظمة عند وضع سياسات وخطط إدارة مصايد الأسماك.			

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- إعداد ونشر خطوط توجيهية فنية، وأدوات، ومادة إعلامية أخرى بشأن إدارة مصايد الأسماك في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك والجوانب ذات الصلة من مدونة السلوك، وذلك بالتعاون مع الشركاء الملائمين الآخرين. وسيجري التركيز بوجه خاص على المادة اللازمة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة

22- تقييم حالة الموارد السمكية والنظم الإيكولوجية بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.

3- رفع تقارير منتظمة عن حالة الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية وتقييمها.

4-3- تحديد مصايد الأسماك الداخلية الإرشادية لاستخدامها في دراسات متعمقة وعمليات رصد لتقييم حالة واتجاهات تلك المصايد واستقرائها بعد ذلك لتوفير معلومات عالمية.

5- إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات تقييم مصايد الأسماك وإدارتها في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، مع أخذ احتياجات مصايد الأسماك الصغيرة ومتطلبات سبُل المعيشة، على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، في الاعتبار بوجه خاص.

46- إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الأكاديمية (مثل الجامعات) وتيسير وتشجيع التعاون الدولي في مجال إدارة مصايد الأسماك من خلال جملة وسائل منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل، وإجراء مشاورات، وإقامة شبكات، ووسائل أخرى، بما في ذلك مع قطاعات أخرى عند الاقتضاء.

7- الدعوة والاتصال للتوعية على وجه الخصوص بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمصايد الأسماك المستدامة.

النتيجة التنظيمية جيم 4 – استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة
الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
جيم 4–1 ~~زيادة النسبة المئوية لزيادة مساهمة الإنتاج العالمي لقطاع تربية~~ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ صكوك المنظمة ومعاييرها وخطوطها التوجيهية لتشجيع النمو المستدام لتربية الأحياء المائية ~~والإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية وسبل المعيشة~~	يحدد فيما بعد	~~10 في المائة (الإنتاج العالمي)~~ 5 في المائة (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية) 20 بلدا إضافيا	~~5 في المائة زيادة في (الإنتاج العالمي) 2 في المائة زيادة في (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية) 10 بلدان إضافية~~
~~**جيم 4–2** النسبة المئوية للنقصان في الاستخدام العالمي لجريش السمك~~، **جيم 4-2** عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ صكوك المنظمة وخطوطها التوجيهية لزيادة الفوائد الاجتماعية لتربية الأحياء المائية (التنمية الريفية وسبل المعيشة)	يحدد فيما بعد	~~10 في المائة~~ نقصان 20 بلدا إضافيا	~~5 في المائة~~ نقصان 10 بلدان إضافية
~~**جيم 4–3** النسبة المئوية للزيادة في استهلاك منتجات الأسماك المستزرعة المتأتية من ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة~~ جيم 4 – 3 عدد البلدان التي أسفرت فيها مشروعات المنظمة أو حلقات العمل التي تنظمها أو تدخلاتها الأخرى عن اعتماد أو تعديل الممارسات أو السياسات الموجهة إلى التنمية المستدامة وإنتاج الأحياء المائية	يحدد فيما بعد	~~10 في المائة~~ زيادة 20 بلدا إضافيا	~~5 في المائة زيادة 10 بلدان إضافية~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- ~~الترويج لاتباع نهج النظم الإيكولوجية~~بناء قدرات الأعضاء ومساعدتهم في تنمية وإدارة تربية الأحياء المائية بما يشمل أطر السلامة البيولوجية~~من~~ خلال برامج التدريب، ووضع أدلة وخطوط توجيهية فنية، وتيسير الأخذ بها وتنفيذها من خلال الاجتماعات وحلقات العمل.

2- دعم وتشجيع تربية الأحياء المائية على النطاق الصغير في المناطق الريفية عن طريق تنظيم وتمكين صغار المزارعين، بمن فيهم النساء والمجتمعات المحلية الضعيفة.

3- ترويج تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة والرشيدة من خلال المشورة على صعيد السياسات وبناء القدرات الفنية لتحسين إدارة التنوع البيولوجي، وتقييمات المخاطر، وتربية الأحياء المائية المتكاملة، والإدارة ~~المتكاملة للمناطق الساحلية وغير~~البيئية، والأعلاف والتغذية، والتنوع البيولوجي، ونهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية، وما إلى ذلك.

~~2- بناء القدرات من خلال برامج التدريب، وعقد حلقات عمل إقليمية لتيسير اعتماد وتنفيذ الخطوط التوجيهية للمنظمة، مع التركيز على القطاعات الريفية، وصغار المزارعين، والمرأة.~~

~~3- دعم وتشجيع مجموعات ورابطات صغار المزارعين مع التشديد على مشاركة المرأة والأقليات.~~

4- تشجيع إجراء استعراضات وتقييمات عالمية وإقليمية ومواضيعية لقطاع تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الموارد الوراثية المائية.

5- تشجيع ودعم الشراكات في مجال تربية الأحياء المائية وشبكات تربية الأحياء المائية في مجال البحث والتطوير التطبيقي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

6- استحداث أدوات ونظم للمعلومات، بما في ذلك وسائل افتراضية، لنشر البياناتالمعلومات ذات الصلة بتربية الأحياء المائية وتشجيع تبادلها وجمعها وإدارتها واستخدامها.

7- تحسُّن الاتصال والتنسيق بين المكاتبالمنظمة ومكاتبها الإقليمية وإدارة مصايد الأسماك في المقر الرئيسي، وكذلك بين المنظمة والهيئات الإقليمية الأخرىو العالمية المعنية.

8- ~~العمل الفعال~~توفير أمانات فعالة وكفوءة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية.

النتيجة التنظيمية جيم 5 – أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات

الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان)~~نهاية عام 2011
جيم 5–1 عدد البلدان التي يجري الصيد في مصايد أسماكها باستخدام سفن للصيد ومعدات للصيد وممارسات صيد غير ضارة للبيئة ومأمونة وتتسم بالكفاءة من الناحيتين الفنية والاقتصادية	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية	5 بلدان إضافية
جيم 5–2 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أنشأت نظمنظماً عاملة لرصد السفن وعززتمن أجل تعزيز قدرتها من قدراتها على الرصد والمراقبة والإشراف	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية ~~64~~ أجهزة إقليمية إضافية لمصايد الأسماك	~~5~~ 3 بلدان إضافية ~~3 أجهزة إقليمية~~جهازان إقليميان إضافيان لمصايد الأسماك

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- استحداث واستخدام منتجات معرفية وأفضل الممارسات بشأن عمليات صيد الأسماك الأكثر أماناً والأكفأ من الناحيتين الفنية والاجتماعية – الاقتصادية، بما يشمل إجراء حصر للتكنولوجيات وأفضل الممارسات ذات الصلة بجيم 5-1 وجيم 5-2 أعلاه.

2- استحداث واستخدام المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات والإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على البيئة بما يشمل إجراء تحديثات عالمية للبيانات المتعلقة بالمصيد العرضي والمصيد المرتجع، وتكنولوجيات الصيد القليلة الاستخدام للطاقة، واستحداث تكنولوجيات لصيد الأسماك لا تلحق ضرراً بالبيئة.

3- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن جميع الأمور ذات الصلة بعمليات الصيد الرشيد بما يشمل تيسير عقد حلقات العمل، والمشاورات الفنية، والتكليف بإجراء دراسات واستعراضات.

4- تقديم المشورة الفنية والدعم في استحداث تكنولوجيات ملائمة للصيد على نطاق صغير.
5- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن إدارة الموانئ، والحد من الهدر، وبرامج التمويل المتناهي الصغر، وتنويع سبل المعيشة، وعمليات زيادة مشاركة أصحاب الشأن في عمليات الصيد وتربية الأحياء المائية.
6- تقديم الدعم للدول الأعضاء وللأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في مجال بناء القدرات وتشجيع الأنشطة التي تعزز وتوسِّع قدرتها من أجل وجود نُظم رصد ومراقبة وإشراف متكاملة لعمليات صيد الأسماك.

النتيجة التنظيمية جيم 6 – حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاذ إلى الأسواق
الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
جيم 6–1 عدد البلدان التي تبنيت الممارسات الجيدة في **استخدام** الأسماك وتسويقها والاتجار والإتجار بها، على كل من المستوى الحكومي ومستوى الصناعة	يحدد **فيما بعد**	10 بلدان إضافية	*5 بلدان* إضافية
جيم 6–2 عدد البلدان ~~النامية~~ التي زاد دخلها اعتمدت السياسات والممارسات الموصى بها من التجارة القطرية والإقليمية والدولية المنظمة لتحسين قطاع ما بعد الصيد في مصايد الأسماك ~~5 في المائة كحد أدنى~~ وتربية الأحياء المائية	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية	*5 بلدان* إضافية
جيم 6-3 عدد البلدان التي عمدت إلى تنسيق قوانينها **ولوائحها** وممارساتها لتجارة الأسماك بما فيها التي تنطبق على سلامة الأغذية البحرية، مع المتطلبات والمعايير المتفق عليها دوليا	يحدد **فيما بعد**	10 بلدان إضافية	*5 بلدان* إضافية

~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تقديم الدعم والمشورة وبناء القدرات للمنظمات القطرية والإقليمية والدولية، بما يشمل القطاع الخاص، ~~لتحسين ممارساتفي~~ جميع مجالات استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها بعد الصيد، وجودة المنتجات، وسبل الوصول إلى الأسواق. ويمكن تحقيق ذلك من خلال من خلال الاستجابات لطلبات الدعم الفني المخصوصة، ومشروعات برنامج التعاون التقني، وتقديم الدعم الفني المستمر والمساندة لدوائر المعلومات السمكية، والمشروعات الشاملة القصيرة والطويلة الأجل الممولة من خارج الميزانية.
2- إجراء تقييمات ورفع تقارير بصفة منتظمة، لا سيما من خلال اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، بشأن التطورات والاتجاهات والقضايا المتعلقة باستخدام الأسماك وتجارتها ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق واجتماعات دولية أخرى معنية بالتجارة.
3- تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي مثلاً من خلال الاستجابات لطلبات الدعم الفني المخصوصة، ومشروعات برنامج التعاون التقني، وتقديم الدعم الفني المستمر

والمساندة لدوائر المعلومات السمكية، والمشروعات الشاملة القصيرة والطويلة الأجل الممولة من خارج الميزانية.

4- إقامة شراكة استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للترويج لإعداد وتنفيذ أدوات وممارسات، من بينها أدوات بشأن السوق، من أجل استخدام الأسماك وتسويقها ~~والاتجار~~والإتجار بها بطريقة رشيدة ومستدامة.

5- تقديم الدعم لمؤسسات الإرشاد والبحوث والمؤسسات المهنية القطرية والإقليمية وللشبكات الإقليمية لتشجيع استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها بطريقة مستدامة.

الهدف الاستراتيجي دال -
تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية

القضايا والتحديات

ما زالت البلدان المتقدمة والنامية على السواء تعاني قصور الضوابط على سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية. وتكشف التقارير التي تتناول قصور إدارة سلامة الأغذية عن الصعوبات التي تواجهها البلدان في تحقيق ضوابط فعّالة ومتكاملة على طولا امتداد السلسلة المتواصلة بدءا من مرحلة ما قبل الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك حتى في البلدان المتقدمة التي لديها نظم متطوّرة مدعومة بقدرات تقنية وعلمية هائلة في مجال سلامة وجودة الأغذية. وتشمل عواقب ذلك القصور في نظم سلامة الأغذية/جودتها الأمراض المنقولة بالأغذية، وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية سلبية على المزارعين والأعمال الغذائية والمستهلكين. وتتفاقم التحديات ومازالت الأمراض المنقولة بالأغذية سبباً رئيسياً للوفاة والمرض في الكثير من البلدان النامية حيث توجد، لا سيما بين الأطفال، وتكمن التحديات الرئيسية أمام تحسين الرقابة على الأغذية في الآتي: وجود نظم مجزأة للرقابة على الأغذية، وقصور أو عدم اتساق في الأطر القانونية، وضعف في المؤسسات، والافتقار افتقار إلى سياسات وافية لحماية المستهلكين، وتدنّي البنية الأساسية، ونقص الموارد البشرية المدرّبة؛ كما أنها مرتبكة بالحد. وتمثل التحديات الرئيسية أمام تحسين نوعية الأغذية ما يلي: عدم الاعتراف بأهمية خصائص التغذية في التقييم العام لجودة الأغذية، وعدم كفاية القدرات والموارد، وقلة البيانات المتعلقة بتركيب واستهلاك الأغذية التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات واعية.

ويتوقف الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالقدرةبدرجة كبيرة على قدرة البلدان على الامتثال لاحتياجات الأسواقلمتطلبات السوق بشأن السلامة والجودة؛ والتي ما زالت الأمراض المنقولة بالأغذية تشكل فيها سبباً رئيسياً للوفاة والمرض، لا سيما بين الأطفال. وفي كثير من البلدان النامية تبوء بالفشل أيضاًعلى أن الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية تبوء بالفشل عموماً في كثير من البلدان النامية بسبب قصور وعدم اتساق دعم الميزانيات وغير ذلك من أشكال الدعم. ويتطلب تحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية على الصعيد القطري في جميع مراحل السلسلة الغذائية تخطيطاً واستثماراً استراتيجياً مشتركاً بين القطاعات. وتلزم توعية مقرّري السياسات الرفيعيعلى المستوى الرفيع بالحاجة إلى صياغة سياسات واستراتيجيات بشأن سلامة الأغذية والنظر فيها على ضوء السياق الأوسع للأمن الغذائي والتغذوي القطري والتنمية الزراعية وأهداف الصحة العامة.

وتتولى هيئة الدستور الغذائي وضع مواصفات علمية لسلامة الأغذية لا تتوافر لدى البلدان منفردة، وبخاصة البلدان النامية، القدرة أو الموارد على وضعها بنفسها. وتضع الهيئة أيضاً مواصفات متفقاً عليها دولياً بشأن جودة الأغذية، بما في ذلك وضع قيم مرجعية للمغذيات والتوسيم. وتتطلع البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى التوجيه الدولي من مواصفات الدستور الغذائي لحماية صحة المستهلكين مع كفالة اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية. وبالنظر إلى آثار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة على تجارة الأغذية الدولية فإن هناك آمالاً متزايدة معلّقة على عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وعلى إسداء المشورة العلمية لدعمبشأن سلامة الأغذية والتغذية دعماً لتلك العملية. ويجب على البلدان النامية بناء قدرتها على المشاركة بفعالية في عمل هيئة الدستور الغذائي والأجهزة التابعة لها من أجل كفالة صلاحية وملاءمة مواصفات الدستور الغذائي في السياق الدولي.

ومجرد وجود مواصفات لا يكفي لضمان حماية الصحة العامة أو الامتثال للاحتياجات المحدّدة من الأسواق. إذ يتطلب ذلك قدرة على تطبيق المواصفات من خلال نظام قطري لإدارة ومراقبة سلامة/جودة الأغذية ويضطلع فيه القطاعان العام والخاص على السواء بأدوار ومسؤوليات واضحة ويتمتعان فيه بالمعارف والمهارات والتسهيلات الضرورية لأداء وظائفهما بفعالية وكفاءة.

والآثار المرتبطة بالمناخ، والتحولات الديمغرافية، وتغير أساليب الحياة، وتطوّر نظم إنتاج الأغذية، وضياع التنوع البيولوجي للأغذية، والتحوّل في ديناميات الأسواق، وازدياد تطبيق المعايير الخاصة، من المتوقع أن تشكل جميعها تحدياً يدفع الحكومات إلى تحديد المخاطر الناشئة، والاعتراف بالأولويات المتغيّرة بشأن سلامة وجودة الأغذية، وتعديل ~~برامج إدارة سلامة/جودة الأغذية~~البرامج ذات الصلة تبعاً لذلك.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض ~~ألا تؤدي المعايير~~استمرار التزام البلدان الأعضاء بوضع مواصفات الدستور الغذائي والاشتراك فيها بدور نشط باعتبار ذلك أساساً لإجراء مواءمة دولية للمعايير الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها ~~إلى تقويض مواءمة~~ واستمرار المساهمة بالموارد في وضع المواصفات ~~الرسمية مع مواصفات الدستور~~ الغذائي الدولية والأنشطة ذات الصلة.
- افتراض أن يكفل التنسيق المحسن بين الأعداد المتزايدة من الوكالات الدولية ~~المشتركة في وضع مواصفات الأغذية~~ وبناء المعنية بوضع معايير تنمية القدرات في مجال سلامة الأغذية وجودتها تفادي تجزؤ تقديم المساعدات التقنية وانخفاض كفاءتها وفعاليتها.
- ~~افتراض ألا يتضرر التخطيط الطويل الأجل لسلامة الأغذية وإدارة الجودة بفعل الحاجة إلى الاستجابة لحالات طوارئ السلسلة الغذائية، وأن تقر الحكومات عوضاً عن ذلك بأن تحسين جمع واقتسام معلومات سلامة الأغذية والتطوير الاستراتيجي لنظم مراقبة الأغذية هما من الشروط الضرورية لضمان الكشف المبكر عن حالات طوارئ السلسلة الغذائية ومنعها.~~
- افتراض أن البلدان تعترف بما تؤديه نظم الرقابة الدولية على الأغذية من دور مهم في الصحة العامة، والأمن الغذائي، والوصول إلى الأسواق، والتنمية الاقتصادية، وأنها توفر الموارد الكافية وتهيئ البيئة التي تمكن من إدارة سلامة/جودة الأغذية بفعالية.
- خطر تقويض قدرة الحكومات على مواصلة دعم برامج سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك الجودة التغذوية، بسبب عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الأمن الغذائي والأولويات المتنازعة.
- خطر ~~تقويض~~تعارض الاتفاقات الإقليمية والإقليمية الفرعية مع الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تنظيم سلامة وجودة الأغذية ~~بسبب السياسات الحمائية على المستويات الإقليمية/الإقليمية الفرعية و/أو الوطنية~~.
- ~~خطر أن تؤدي النظم والمستويات المنفصلة لمراقبة الصادرات والأسواق المحلية إلى ظهور مخاطر ضخمة وخارجة عن نطاق السيطرة في مجال السلامة الغذائية بالنسبة للشرائح الأشد ضعفا.~~
- خطر عدم توجيه الاهتمام الكافي لإدارة سلامة وجودة إمدادات الأغذية في الأسواق المحلية في ظل إعطاء أولوية الاهتمام لنظم مراقبة الأغذية الموجهة لأسواق التصدير.
- خطر ألا تكون الاستثمارات في بحوث سلامة الأغذية والتغذية وتنمية الموارد البشرية كافية للعناية بصورة فعالة بالتحديات الناشئة ~~مثل آثار التغير المناخي على سلامة الأغذية والمخاطر المنبثقة الأخرى المتعلقة بسلامة الأغذية، ونظم الإنتاج المتطورة، والتطبيق المتزايد لمعايير القطاع الخاص، وما إلى ذلك.~~، بما فيها تغير المناخ.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي دال

النتيجة التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
دال 1	X	x	x		~~x~~	x	x	X
دال 2	~~x~~X	x		x	x	x	x	X
دال 3-	~~x~~X	x			x	x	x	X
دال 4-	~~x~~X	x			x	x	x	X

النتيجة التنظيمية دال 1 - وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقّحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي

الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
دال 1-1 عدد جهات **الاتصال** القطرية التي تستخدم صفحة "MyCodex" على الإنترنت للتفاعل مع أمانة الدستور الغذائي والأعضاء الآخرين	0	80	20
دال 1-2 النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن استخدامها لمواصفات الدستور في اجتماعات لجان التنسيق الأولية وفي موقع الدستور على الويب	لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا: 41 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي: 77 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 38 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في آسيا: 46 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى: 35 في المائة	اتجاه تصاعدي: توافر تقارير عن 60 في المائة على الأقل في جميع الأقاليم	*توافر تقارير عن 50 في المائة على الأقل في جميع الأقاليم*

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013)	*الغايه (سنتان)نهاية عام 2011)*
	لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أفريقيا: 55 في المائة		
دال 1-3 النسبة المئوية لمخرجات أجهزة الخبراءالمشورة العلمية المتخصصة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (سلامة **الأغذية**، متطلبات الجودة والتغذية) التي تدمجها أو تستخدمها لجان الدستور الأخرى في وضع المواصفات الدولية والتوصياتو التوصية ذات الصلة المتفق عليها	80 في المائة	~~90~~85 في المائة	*85* في **المائه**

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~مساهمة أمانة الدستور الغذائي في دعم هيئة~~توفير الأمانة لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأجهزتها الفرعية.

2 - إسداء المشورة القانونية إلى هيئة الدستور الغذائي وأجهزة الخبراء ذات الصلة.

3 - الدعوة لإذكاء الوعي بين صُنّاع القرار على المستوى القطري بأهمية الدستور الغذائي واستخدام نصوصه على المستويين القطري والإقليمي، وتيسير التعاون الإقليمي في توحيد مواصفات الأغذية.

~~4 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية لتعزيز المشاركة الفعّالة على المستوى القطري في الدستور الغذائي واستخدام مواصفاته.~~

~~5~~4 - مناصرة وإدارة حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية (بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية) لدعم مشاركةالمشاركة الفعالة من البلدان النامية في الدورات العادية لهيئة الدستور الغذائي.

5- وضع التوجيهات والمنهجيات المطلوبة لدعم إسداء المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية وجودتها على المستوى الدولي.

6 - إسداء المشورة العلمية بشأن سلامة وجودة الأغذية، ~~بما في ذلك تركيب الأغذية والاحتياجات التغذوية~~ من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ولجنةواجتماعات الخبراء المخصصة.

7- إسداء المشورة العلمية بشأن التغذية وجودة الأغذية من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالتغذية، واجتماعات الخبراء المخصصة، وتشغيل الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية.

النتيجة التنظيمية دال 2 - وضع أُطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية

الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغايه (سنتان)نهايه عام 2011)
دال 2-1 عـدد البلـدان النامية / البلـدان التـي تمـر فـي مرحلـة انتقالية والتـي وضـعت أو تبنـت سياسـات وطنيـة بشـأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمـات السـليمة ومـن خـلال العمليات التشاركية	38	50	*46*
دال 2-2 عـدد البلـدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي قامت بتقييم أطرها التشريعية المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية وتحديد أولويات صياغة التشريعات ووضع اعتماد التشريعات المطلوبة	47	62	***55***
دال 2-3 عـدد البلـدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية ~~والتي تملك~~التي أنشأت آليات مؤسسية فعالة تكفل~~ا~~ أو استعرضت/راجعت إجراءاتها لتحسين الآليات المؤسسية القائمة من أجل تنسيق الرقابة على الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية	30	45	*38*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~دعم استعراض وتقييم وتعزيز الأُطر~~تحليل واستعراض أطر السياسات والأطر المؤسسية والتشريعية لإدارة~~ا~~الوطنية والإقليمية بشأن مراقبة سلامة / جودة الأغذية ومراقبتها، (بما في ذلك ~~النظر~~جودة التغذية) كأساس لتوجيه الحكومات في ~~نظم الأمن البيولوجي~~ المتكاملة~~ت~~حسين أطرها الوطنية/الإقليمية.

~~2 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية من أجل تحديد القضايا الناشئة من مجالات سلامة الأغذية وتركيبة الأغذية، وتجميع وتحليل واستخدام البيانات العلمية المتعلقة، وتركيبة الأغذية، والتنوّع البيولوجي الغذائي، ولاستخلاص المشورة العلمية بشأن دعم قرارات السياسات. إحصائيات إنتاج وتجارة الأغذية وتحليل اتجاهات السوق وتقييم تكلفة الامتثال، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعدم الامتثال.~~

~~3 - تيسير اتباع الممارسات السليمة في الاستثمار في سلامة/جودة الأغذية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.~~

2 - الدعوة إلى نهج سلاسل القيمة في معالجة قضايا سلامة الأغذية وتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير تحقيق أهداف جودة الأغذية وسلامتها.

3- إسداء المشورة القانونية لتعزيز الأطر التشريعية الوطنية والإقليمية بشأن سلامة/جودة الأغذية.

4- تجميع وتحليل المعلومات لتوجيه القرارات بشأن الاستثمار في هياكل مراقبة سلامة/جودة الأغذية.

5 - الدعوة إلى تشجيع التنوع البيولوجي للأغذية عن طريق تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام من أجل تحقيق استدامة السلسلة الغذائية ورفع مستوى جودة الأغذية.

النتيجة التنظيمية دال 3 - قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعّال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية
الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4~~ سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
دال 3-1 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر والتي تطبق أفضل ممارسات المنظمة، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ	~~17~~22	~~25~~34	*21*
دال 3-2 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تقدم أو تعمل على تقديم خدمات ~~كفوءة ومتسقة~~ في مجال التفتيش وإصدار الشهادات وفقاً للتوصيات الدولية	37	49	*43*
دال 3-3 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تمكنت من توسيع نطاق قدرات تحليلات الأغذية فيما يتعلق ~~بقوائم موسعة للاختبار~~ بأعداد الاختبارات التحليلية المتاحة أو تحديث نوعية نتائج ~~الإختبار~~ الاختبار	45	55	*50*
دال 3-4 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت ~~خططاستراتيجيات~~ قطرية ~~للاستجابة لطوارئ~~ وخطط عمل تنفيذية لتعميق الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة وجودة الأغذية، ~~باعتبارها مكونا أصيلا من الخطة القطرية للاستجابة للكوارث والطوارئ، مترافقة مع خطة عمل لتنمية القدرات الضرورية لتنفيذها الفعّالبما في ذلك الفوائد التغذوية للأغذية~~	~~10~~15	~~18~~27	~~*15*~~*24*
دال 3-5 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية ~~والتي وضعت استراتيجيات قطرية وخطط عمل تنفيذية لبناء الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما~~التي وضعت عمليات وهياكل لكفالة المساهمة بانتظام في ~~ذلك الفوائد الصحية والتغذوية للأغذية المحلية/التقليديةوضع مواصفات~~ الدستور الغذائي	~~15~~45	~~27~~80	~~*24*~~*60*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - التوجيه بشأن أفضل الممارسات لتهيئة بيئة مواتية للمشاركة الواسعة من أصحاب الشأن في تصميم برامج سلامة/جودة الأغذية وفي وضع المواصفات على المستوى القطري، وللتعاون على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي بشأن قضايا سلامة الأغذية وجودتها.

2 - دعم تطبيق إطار تحليل مخاطر سلامة الأغذية على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسلامة الأغذية على المستوى القطري (تقدير المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر)، بما في ذلك وضع مواصفات قطرية للأغذية.

3 - تيسير الحصول على المعلومات عن معايير السلامة الغذائية الدولية، وتقدير المخاطر (المخاطر/الفوائد) وإسداء المشورة العلمية، وتركيب الأغذية، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة (مثل البوابة الدولية لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات) وسلسلة مطبوعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وتقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ومجلة تركيب الأغذية، ~~وما إلى ذلك)~~وتقارير اللجنة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالتغذية، وما إلى ذلك)

4- دعم بناء القدرات وتحسين كفاءة مختبرات الأغذية، وخدمات التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات.

5 - التوجيه والمساعدة التقنية بشأن القيم المرجعية للمغذّيات، وتوسيم الأغذية، واستهلاك الأغذية، والاحتياجات التغذوية، والمطالبات المتعلقة بالصحة.

6 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية في المسائل المحدّدة المتعلقة بالرقابة على الأغذية، من قبيل برامج رصد الملوِّثات، وبرامج جمع العيِّنات، وإمكانية التتبع/تتبع المنتجات، وتيسير تهيئة بيئة داعمة للسياسات من أجل تنفيذ برامج فعّالة.

7 - توفير المعلومات في الوقت المناسب، والمعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية، والتنبؤ، والإنذار المبكّر والتوجيه والمساعدة على المستوى القطري في مجال الاستعداد والتصدي لحالات طوارئ السلامة الغذائية من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود - سلامة الأغذية، والشبكة الدولية لمسؤولي سلامة الأغذية، ومركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية.

8 - إقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية بوصفها مراكز مرجعيةمتعاونة، وتعزيز وتوسيع التدريب وبناءوتنمية القدرات.

النتيجة التنظيمية دال 4 - قيام البلدان بتنفيذ برامج فعّالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيُّد باشتراطات السوق

الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013	*الغايةسنتان)نهاية عام 2011*
دال 4-1 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت استراتيجيات وخطط عمل شاملة ومتكاملةمتكاملة لتشجيع الامتثال للممارسات السليمة في مجال الزراعة والتصنيع والصحة استناداً إلى التقديرات السليمة للقطاعات الفرعية الرئيسية	32	44	*40*
دال 4-2 عدد البلدان التي عمل على	25	40	*35*

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4 سنوات~~)~~نهاية~~ عام 2013)	~~الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)~~
~~انجازها~~إنجاز هـا الـدمج الشـامل لاعتبـارات سـلامة/صـحة الأغذيـة فـي بـرامج الممارسـة السـليمة فـي الإنتاج الأوّلي			
دال 4-3 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لديها برامج فنية لمساعدة ~~قطاع الأعمال الغذائيالعناصر الفاعلة في السلسلة~~ الغذائيـــة فـــي مجـــال إدارة سـلامة/جـودة الأغذيـة والتـي تضمنت أفضل ممارسات المنظمة في مجال سلامة الأغذية	34	49	*42*
دال 4-4 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لديها برامج لتعزيز قدرات المزارعين والأعمال التجارية والمؤسسات التي تدعمها على الامتثال للمعايير والخطـط الطوعيـة ~~لجـودة الأغذيـة وانتاجها~~	20	28	*24*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - دعم وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف جودة وسلامة الأغذية.
2 - دعم القدرات المؤسسية والفردية لوضع وتنفيذ برامج لتحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية في المشروعات التجارية الصغيرة والأصغر، بما في ذلك قطاع أغذية الشوارع.
3 - توفير خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة أثناء مرحلة إنتاج المواد الأوّلية في القطاعات الحيوانية والنباتية والسمكية.
4 - التوجيه بشأن أفضل الممارسات على تقدير جدوى المعايير والنظم الطوعية/المدونات المتعلقة بجودة الأغذية ودعم تنمية القدرات ~~المؤسسية والفردية~~ لتنفيذ تلك المعايير/المدونات والنظم، بما في منتجاتذلك ما يتعلق منها بمنتجات الجودة النوعية.
~~5 - دعم تنمية القدرات القطرية لتشجيع الابتكار في المنتجات والعمليات.~~
5~~6~~ - دعم الجهات الفاعلة والمؤسسات القطرية على وضع برامج لتوعية/تثقيف المستهلكين بشأن سلامة الأغذية~~،~~ وجودتها، بما في ذلك جودة التغذية والتنوّع البيولوجي ~~وأثر ذلك على التغذية والقضايا الأخرى المتعلقة بجودة الأغذية~~.
6~~7~~ - أدوات دعم اتخاذ القرار ليهتدي بها تخطيط الاستثمار في الهياكل الأساسية لسلامة/جودة الأغذية.
~~8 - دراسات السوق وتحديد~~7 - تحديد الاتجاهات المستجدة في الأسواق ~~بما في ذلك تحليل~~ تأثيروتحليل أثر المواصفات الخاصة والطوعية على الدخول إلى الأسواق.

الهدف الاستراتيجي هاء -
الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

القضايا والتحديات

ما زال يتأثر قطاع الغابات يتأثر بسرعة وتيرة التغيرات العالمية. وقد أصبحت الحراجة أكثر تمحوراً حول الناس، وشهدت مطالب المجتمع بالنسبة للغابات تغيرات كبيرة تزايد فيها التركيز على القيم البيئية، والاجتماعية والثقافية. ويتزايد إدراك أن التفاعلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات هي مصدر المشاكل أمام قطاع الغابات ومصدر الفرص على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يتزايد إدراك الأدوار البالغة الأهمية التي تلعبها الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ وفي التكيُّف معه وأيضاً كمصدر للطاقة الحيوية، مما يتطلب النظر بعناية في عملية صنع القرار على المستويين القطري والدولي.

وتحظى المساهمات القيمة للغابات والأشجار إزاء سبل المعيشة المستدامة واستئصال الجوع والفقر بتقدير متزايد. ويوجد إدراك متزايد لصلات الحراجة بالزراعة والطاقة والماء والتنمية الريفية والطاقة والماء وبات من المفهوم بصورة متزايدة أن ذلك هو مصدر المشاكل والفرص على السواء. بيد أن التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات ما زال متفاوتاً وكثيراً ما تكون إمكانية وجود تآزرات في ما بين القطاعات، ووجود تكامل في الإدارة والمناظر الطبيعية، مستغلَّة استغلالاً أقل مما يجب. ويشكّل استمرار وبالرغم من تسجيل تحسينات مهمة خلال السنوات الفائتة فإن فقدان الغابات وتدهور الغابات في كثير من البلدان النامية، لا سيما في المناطق الاستوائية، يمثل موضوعا رئيسيا. وكثيراً ما تعتمد سُبل المعيشة في الريف على الغابات الإنتاجية التي تدعم فرص العمل والدخل، مما يحد من الفقر. وفي كثير من البلدان المتقدمة اقتصادياً، يمثِّل الحفاظ على البيئة والترويح القائم على الغابات الشاغلين الرئيسيين للمجتمع. وفي جميع الأقاليم، يتزايد الطلب على خدمات النظم الإيكولوجية من الغابات. ويلزم اتباع نهج استراتيجي لكفالة صحة الغابات وإنتاجيتها، من أجل تعظيم قدرتها على المساعدة على التخفيف من آثار تغيّر المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وصون موائل الحياة البرية، وحماية الأراضي ومستجمعات مياه الأمطار.

ويكمن التحدي الذي يواجه المنظمة في مساعدة مزيد من البلدان الأعضاء بفعالية على تحسين إدارتها لغاباتها. وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (الأنشطة الإضافية للحد من الانبعاثات). ومع استمرار التوسع السريع في كمية المعلومات عن الغابات والحراجة وفي الحصول على تلك المعلومات، تشتد إلحاحية الحاجة بإلحاح إلى تقاسم المعلومات وإدارتها بطريقة أكثر فعالية. وتتوقع البلدان أن تقدم المنظمة الخدمات خارج قطاع الغابات التقليدي، ولإقامة شراكات مع أصحاب شأن جدد، وللعمل كقائد عالمي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض التقدم الاقتصادي المتواصل نسبياً وزيادة الاستثمارات في قطاع الحراجة.
- افتراض الإقرار على نطاق واسع بأهمية الإدارة المستدامة للغابات ودعم دور المنظمة في المساعدة على تشجيع تلك الإدارة على كل من الصعيد القطري والصعيد الدولي.
- افتراض توافر موارد كافية لتعزيز قدرات البلدان وذلك لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تقف في طريق الإدارة المستدامة للغابات من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمشورة القانونية، وتنمية القدرات، وتقديم المساعدة الفنية.
- خطر الضغط لاستخدام موارد الغابات بصورة غير مستدامة بسبب استمرار النمو السكاني والفقر الريفي.

- خطر الضغوط الاقتصادية الطاغية لتحويل الغابات إلى الزراعة، أو الاستخدامات الحضرية أو غيرها من استخدامات الأراضي.
- خطر عجز البلدان عن الجمع بين الإرادة السياسية، والحوكمة الفعالة على جميع المستويات، والتقدم الاقتصادي الإجمالي لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي هاء								
النتيجه التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء- الشراكات والتحالفات
هاء-1	x	x			x	x	x	x
هاء-2			x			x	x	x
هاء-3			x	x	x	x	x	x
هاء-4			x		x	x	x	x
هاء-5	x	x		x				
هاء-6			x	x	x	x	x	x

النتيجة التنظيمية هاء 1 – السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة ~~-~~تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة

الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام (2013)	***الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)***
هاء 1-1 عدد البلدان التي ~~انتهت~~انتهت من تقييم ورصد شاملين ومحسنين للغابات القطرية يلبيان معايير المنظمة أو القياس والإبلاغ والتحقق وفقا لمعايير المنظمة	9	~~18~~24	*10*
هاء 1 – 2 عدد البلدان التي قدمت تقارير مكتملة إلى التقدير العالمي للموارد الحرجية، 2010	130	150	*150*
هاء 1-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتستخدم أساليب وأدوات الاستشعار من بعد التي استحدثتها المنظمة لتقدير التغييرات في مساحة الغابات على المستوى الوطني	0	5	*0*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - العمل كمصدر عالمي موثوق للمعلومات عن ~~الغابات~~موارد ومنتجات والمؤسسات المعنية بالغابات.

2 - إعداد ونشر ~~نتائج~~الكتاب السنوي عن منتجات الغابات، ونتائج التقييمات العالمية الدولية للموارد الحرجية، والتقارير عن حالة الغابات في العالم.

3 - تقديم الدعم لعمليات الرصد القطرية والإقليمية للغابات وتقييمها، بما في ذلك التفاعلات مع القطاعات الأخرى من خلال التقييم المتكامل لاستخدامات الأراضي.

4 - تقاسم المعارف والمعلومات بشكل فعّال من خلال استخدام الإنترنت والشبكات والمطبوعات والوسائل الأخرى في الوقت المناسب وبطريقة عالية الجودة.

5- تقديم الدعم إلى البلدان لمساعدتها على إجراء عمليات القياس والإبلاغ والتحقق فيما يتعلق بالغابات وأرصدة الكربون في الغابات وفقا للخطوط التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والخطوط التوجيهية للمنظمة.

6- استحداث أساليب وأدوات لتقدير التغير في مساحة الغابات عن طريق الاستشعار من بعد.

7- تدريب البلدان على استخدام تلك الأساليب والأدوات.

النتيجة التنظيمية هاء 2 – تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين

الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
هاء 2-1 عدد البلدان التي يمثلها في الهيئات الإقليمية للغابات وفي لجنة الغابات كبار المسؤولين، والتي تأكدت من فائدة الاجتماع وأهميته استنادا إلى مسوحات مرتبة بعد الاجتماع	80 (لجنة الغابات) 108 (الهيئات الإقليمية للغابات)	100 (لجنة الغابات) 130	*90 (لجنة الغابات)* *120*
هاء 2-2 عدد المبادرات الرسمية في إطار الشراكة التعاونية من أجل الغابات والتي نفذتها اثنتان أو أكثر من منظمات **الشراكة** التعاونية **من** أجل الغابات	2	4	*3*
هاء 2-3 عدد المبادرات المتخذة مع الشركاء الدوليين بشأن قضايا الغابات العالمية	5	10	*7*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - توفير منتدى مفعم بالحيوية للحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمناقشة قضايا السياسات والقضايا المستجدة، بما يشمل الاجتماعات الوزارية، ولجنة الغابات، والمؤتمر العالمي للغابات، والهيئات الإقليمية للغابات، واجتماعات وهيئات الخبراء الفنيين، ومشاورات الخبراء، والشبكات الإقليمية.

2 - تقوية الصلات بين العمليات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال توسيع دور الهيئات الإقليمية للغابات.

3 - قيادة الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بما في ذلك وضع برامج أو إجراءات مشتركة، ومن خلال الشراكات الأخرى، بما في ذلك استضافة الشراكة في مجال الجبال ومن خلال الشراكات النشطة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

4- تكثيف التعاون مع المنظمات الدولية في قضايا الغابات العالمية، من قبيل البحوث والتثقيف.

النتيجة التنظيمية هاء 3 – تعزيز المؤسسات التي تنظِّم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى

الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	*الغاية (سنتان) نهاية عام 2011*
هاء 3-1 عدد الشركاء من البلدان التي أحدثت فيها مرفق برامج الغابات القطرية أثرا ايجابيا إيجابيا حسبما جرى تقديره بأداة المرفق لتقدير الأثر	30	50	*40*
هاء 3-2 عدد البلدان التي قامت بتحديث **سياساتها** أو قوانينها بشأن الغابات تبعا لأفضل استخدام أفضل الممارسات **التشاركية** وبمشاركة من المنظمة	20	35	*27*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية
~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~

1 - دعم برامج الغابات القطرية الفعالة، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل المعرفة.
2 - استضافة ودعم مرفق البرامج الحرجية القطرية.
3 - دعم التحليل والتخطيط المتكاملين للسياسات (المشتركة بين القطاعات) لتحسين فهم آثار سياسات القطاعات الأخرى على الغابات والعكس بالعكس.
4 - دعم إعداد السياسات والقوانين المتعلقة بالغابات بطريقة تشاركية، والإصلاح المؤسسي، والجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة على جميع المستويات.
~~5~~ 5 - دعم عمليات شاملة وتشاركية لإصلاح حيازة أراضي الغابات، بما في ذلك بناء القدرات من خلال التعاونيات والرابطات.
6- إجراء الدراسات المتعلقة بالقطاع، بما في ذلك دراسات الآفاق الحرجية الإقليمية، والتحليلات المقارنة للمؤسسات المعنية بالغابات.

النتيجة التنظيمية هاء 4 – الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغيّر المناخ
الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	*الغاية (سنتان) نهاية عام 2011*
هاء 4-1 عدد البلدان التي تدمج / تتبع تستخدم الخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة للممارسات الحرجية الجيدة، بما في ذلك حماية الغابات	5 خطوط توجيهية لمكافحة الحرائق 5 خطوط توجيهية للغابات المزروعة 0 دليل لسلامة الغابات	20 20 15	*10* *10* *5*
هاء 4–2 (1) عدد البلدان التي تستخدم النُهُج المجتمعية لإدارة الحرائق التي وضعتها المنظمة و(2) عدد المدرّبين الذين جرى تدريبهم	0 0	10 80	*5* *40*
هاء 4-3 عدد البلدان المشاركة في البرامج الشاملة الرامية إلى تخفيض معدلات إزالة الغابات وتدهور الغابات التي تستخدم برامج	~~50~~	~~12~~10	~~*80*~~

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013)	~~الغايه (سنتان)نهايه عام 2011)~~
جديدة لتعزيز ارصدة الكربون			

~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~وضع واستخدام~~تعزيز القدرات القطرية لتنفيذ خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة في إدارة الغابات من خلال التشاور الفعّال مع الجهات صاحبة الشأن.

2 - دعم ~~وضع وتنفيذ استراتيجيات للحفاظ على الموارد الوراثية للغابات واستخدامها المستدام على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.~~

~~3 - دعم تحسين نُهج الهيئة الطبيعية المتكاملة في~~ إدارة الحرائق ~~التي تشب في الغابات بما في ذلك من خلال النُهُجبطرق~~ تشمل النهج المجتمعية.

~~4 - دعم وضع وتنفيذ آليات مالية قطرية ودولية لدعم الإدارة المستدامة للغابات.~~

~~5 - زيادة استخدام الآليات المالية وتيسير~~ تقاسم3 - دعم تبادل المعلومات ~~و~~إنشاء~~و~~وضع قواعد البيانات، ~~و~~لبناء وتنمية القدرات لتعزيز القدرة ~~على~~ تعزيز إدارة الغاباتو~~ال~~مقدرة على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات والحد من إزالة الغابات وتدهورها ~~(~~مثلاً، تخفيض.

4 - تعزيز القدرات القطرية في مجال التحريج وإعادة التحريج، ومساعدة التجدد الطبيعي للغابات، وتحسين الزراعة الحرجية للغابات المحلية والمزروعة.

5 - تعزيز الصلات والتعاون مع أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، ومرفق البيئة العالمية، والجهات المانحة الثنائية في الإدارة المستدامة للغابات، والأنشطة الإضافية من أجل الاستعداد لخفض الانبعاثات ~~م~~نالناجمة عن إزالة الغابات ~~و~~تدهور ~~الغابات)~~ وتدهورها.

6- دعم الشراكة العالمية لاستعادة الهيئة الطبيعية للغابات، والشبكة الدولية للغابات النموذجية.

النتيجة التنظيمية هاء 5 – تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسبُل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي

الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام (2013)	الغاية (سنتان) نهاية عام (2011)
هاء 5-1 عدد البلدان التي تحظى بالمساعدة توسع الاستثمار في المنتجات الحرجية والخدمات الحرجية بدعم من المنظمة لوضع استراتيجيات للمنتجات والصناعات الحرجية ومدونات وممارسات جيدة وإحصاءات تجارية وبناء القدرات في مجال استغلال الغابات والمنتجات الخشبية والمنتجات الحرجية غير الخشبية والطاقة الخشبية والتجارة والأسواق والتسويق والاقتصاد ذات الصلة	15	3020	2017
هاء 5-2 عدد الشراكات التي أنشئت مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز إنتاج المنتجات والخدمات الحرجية القانونية والمستدامة والمسؤولة اجتماعياً	5	10	8

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تحليل وفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسفر عن زيادة الابتكار والاستثمار.
2 - تحليل إنتاج واستهلاك المنتجات الحرجية والتجارة فيها.
3 - المساعدة الفنية والخطوط التوجيهية للإدارة المجتمعية للغابات وللمشاريع القائمة على الغابات لتحسين سُبُل المعيشة والحد من الفقر.
4 - تقديم المعلومات والمساعدة للعاملين في قطاع الغابات بشأن النفاذ إلى أسواق الكربون.
5- الشراكة مع القطاع الخاص بما في ذلك من خلال اللجنة الاستشارية للورق والمنتجات الخشبية التابعة للمنظمة.

النتيجة التنظيمية هاء 6 – بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيُّف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية

الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام (2013)	***الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)***
هـاء 6-1 عـدد البلـدان التـي تسـتخدم الخطـوط التوجيهيـة والأدوات والخبـرات المتاحـة لـدى المنظمـة لتحسين السياسـات والتنفيذ الميداني من أجل صون التنوع البيولوجي للغابات واستخدامها المستدام وإدارة مسـتجمعات الميـاه والمنـاطق الحرجية القاحلة والحراجة الزراعية	10	~~40~~60	*20*
هـاء 6–2 عدد البلدان التي تقدم تقارير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم (لمقارنتها بحلول عام 2013) .	0	150	*60*
هـاء 6-3 عدد البلدان التي تبنت خطوط المنظمـة التوجيهيـة بشـأن دمـج استراتيجيات تغير المناخ في السياسات القطرية الحرجية و في سياسات الغابات.	0	20	*5*
هاء 6-4 عدد البلدان المشاركة في برامج شـاملة بغـرض صـون أو تعزيـز القـيم البيئية المتعلقة بالغابات عن طريق الحد مـن إزالـة الغابـات وتـدهورها (الجهـود الإضـافية للاسـتعداد لخفـض الانبعاثـات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)		12	*8*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تقديم المساعدة الفنية والمساعدة في مجال السياسات والمساعدة القانونية لدعم النُهج القائمة على المناظر الطبيعية والنُهج الإيكولوجية، وإعداد خطط الدفع نظير الخدمات البيئية، مع التركيز على النظم الإيكولوجية الجبلية، والمناطق القاحلة، والمراعي، والغابات الساحلية، وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة.

2 - وضع واستخدام خطوط توجيهية لتكييف سياسات ومؤسسات وممارسات الغابات وترتيبات الحوكمة لتحسين التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه.

3 - دعم المبادرات القطرية والإقليمية لصون التنوع البيولوجي بما في ذلك موارد الحياة البرية في المناطق المحمية والغابات الإنتاجية.

4 - تقديم المساعدة في مجال السياسات والمساعدة الفنية لتحسين إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وإعادة تأهيل أراضي الغابات المتدهورة، ومكافحة التصحر.

5 - زيادة استخدام الآليات المالية لتيسير تبادل المعلومات، ووضع قواعد بيانات، وبناء القدرات لتعزيز إدارة الغابات والحد من إزالة الغابات وتدهورها (الجهود الإضافية للاستعداد لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها).

6 - دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات للحفاظ على الموارد الوراثية الحرجية واستخدامها بطريقة مستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

الهدف الاستراتيجي واو-
الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية
وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

القضايا والتحديات

تعتبر الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والمناخ والموارد الوراثية) والخدمات المتصلة بها عناصر أساسية لإنتاج الأغذية والتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة. وسوف يزداد الصراع والتنافس على سُبل الوصول إلى تلك الموارد واستخدامها في كثير من الأقاليم، بسبب ازدياد الطلب على الأغذية والمياه والألياف والطاقة وسوف يؤدي تزايد الكثافة في استخدام الموارد الطبيعية إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي الإنتاجية وموارد المياه. وسوف يتفاقم ذلك كله بسبب التأثير المتوقع لتغيُر المناخ على الإنتاج الزراعي وأوضاع الزراعة وتوافر المياه وحدوث الظواهر المناخية المتطرفة وغيرها من الظواهر في هذا الصدد، فضلا عن تقلب الأسواق العالمية. لذلك فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة تحتاج إلى تخصصات فنية متميزة لمعالجة الجوانب الرئيسية للموارد الطبيعية وحوكمتها في سياق التنمية الريفية، ~~وإلى إتباع نُهج~~تحتاج أيضا نُهجا متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات لتسوية المنافسة على الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تأمين الدعم على جميع المستويات للقدرات اللازمة لإدارة وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية. وهذا يشمل إعداد واستخدام الأدوات الدولية اللازمة. وسيكون على هذه القدرات أن تستجيب بصورة فعالة للتحولات الاجتماعية – الاقتصادية السريعة وحالات الطوارئ. ولابد أن تكون مدعومة بالبيانات الرئيسية (بما في ذلك البيانات المكانية) والمعارف والنهج المتاحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وهناك الكثير من الفرص للحد من الآثار المعاكسة لتغيُر المناخ من خلال تحسين المعارف وإدارة الموارد الطبيعية في السياسات والممارسات المعمول بها في الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. وتشمل استراتيجيات التكيف والتخفيف من الآثار السلبية، الحد مباشرة من الانبعاثات الناجمة عن النشاط البشري وتحسين امتصاص الكربون. وتوفر آليات التمويل الدولية (مثل آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية، وغير ذلك من الآليات المبتكرة) وسائل داعمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، تطبق على جميع القطاعات وتتطلب نُهجا متعددة التخصصات. على أن الإجراءات المعقّدة ومعايير الأهلية الصارمة تسببت في عرقلة تمويل الأنشطة في المجالات المتصلة بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. ويزداد الاعتراف الدولي بأن تنمية الطاقة الحيوية والاستثمارات الجديدة الأخرى (بما فيها الاستثمارات الدولية في الأراضي) تتيح فرصاً وتحديات أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ومن الضروري توفير بيانات ومعلومات دولية وقطرية وتنفيذ عمليات تشاورية لوضع استراتيجيات وسياسات بشأن الطاقة الحيوية المستدامة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن يستمر الاهتمام الدولي الحالي بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والالتزام بها، على- نحو يعبر عن أهميتها الرئيسية للأمن الغذائي والحد من الفقر، ويتحولان إلى قرارات سياساتية ومخصصات في الميزانية للترويج لتطبيق النهج والممارسات الملائمة في مجال الإدارة.
- افتراض أن تتمكن البلدان، على المستوى الوطني، من وضع أهداف قابلة للتحقيق وصياغة سياسات وبرامج وأساليب ذات صلة لتحقيق الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، والوصول إلى الأراضي وحيازتها، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.
- افتراض أن تتمكن المنظمة من الإسهام بفعّالية في صياغة الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على المستوى الدولي وتنفيذها على المستوى الوطني.
- الافتراض، على المستوى المؤسسي للمنظمة، أن توجد آليات كافية لضمان التعاون الفعّال فيما بين الوحدات.
- خطر أن تعجز البلدان من الاتفاق على السياسات والترتيبات الدولية ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، وفيما يتعلق بالصكوك ذات الصلة بتغير المناخ مثل بروتوكول كيوتو، وأي ترتيبات صادرة بعد عام 2012، وآلية التنمية النظيفة وآليات سوق الكربون الأخرى مما ييسر حصول المزارعين على الموارد المالية.
- خطر أن تعجز البلدان، على المستوى الوطني، عن القدرة على إدارة الفرص والتحديات وتعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- خطر أن تنشأ تحديات جديدة نتيجة التغير المناخي فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة والتي لم يتم بعد استكشاف آلية مناسبة بشأنها للتخفيف و/أو التكيف.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي واو								
النتيجة التنظيمية	**الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات**	**باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات**	**جيم – الصكوك الدولية**	**دال – المشورة على صعيد السياسات**	**هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات**	**واو – الدعوة والاتصال**	**زاي – النهج المشترك بين التخصصات**	**حاء - الشراكات والتحالفات**
واو-1	x	x	x	x	x	x	x	x
واو-2	x	x	x	x	x	x	x	x
واو-3	x	x	x	x	x	x	x	x
واو-4	x	x	x	x	x	x	x	x
واو-5	x	x	x	x	x	x	x	x
واو-6	x	x		x	x	x	x	x

النتيجة التنظيمية واو-1: ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي
الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
واو 1-1 عدد البلدان التي تطبيق قواعد بياناتها الخاصة بموارد الأراضي والبنية الأساسية المكانية مواصفات/معايير المنظمة. (حسب ما هو محدد في التقرير الفني عن "*إدارة المعلومات المكانية للأغذية والزراعة*" و "*المواصفات والمعايير المكانية*"	~~يحدد فيما بعد~~ 0	10 بلدان إضافية	~~5 بلدان إضافية~~
واو 1-2 عدد البلدان الجديدة التي تتسق خططها، واستراتيجياتها، وتشريعاتها الوطنية المتعلقة تعتمد خططا، واستراتيجيات، وتشريعات وطنية متعلقة باستخدام الأراضي بما يتسق مع الخطوط التوجيهية للمنظمة وسياساتها آخر ما أصدرته المنظمة من توجيهات وسياسات بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك في البيئات المعرّضة لأشد المخاطر (ولا سيما حالة موارد الأراضي الجافة والجبال والمناطق الساحلية) والمياه 2011، نحو إطار معدل، 2007)	0	10	*5*

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- توفير المشورة السياساتية والقانونية وبناء القدرات والتوجيه الفني و/أو وضع خطوط توجيهية بشأن كيفية استخدام الأراضي بطرق مستدامة، بما في ذلك تحليل السلسلة الغذائية وتأثيرها النسبي على موارد الأراضي وإتباع نهج النظم الإيكولوجية.
2- تعزيز قدرة البلدان على توليد واستخدام البيانات ذات الصلة بالتربة والغطاء الأرضي، وملاءمة الأراضي، واستخدام الأراضي على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال إقامة البنى الأساسية وإعداد المعايير للبيانات المكانية.
3- ~~الإسهام في إعداد مطبوعات المنظمة الدورية والرفيعة المستوى عنتحديث وموالاة قاعدة~~ بيانات حالة موارد الأراضي والمياه ~~(SOLAW)~~؛.
4- تقييم ورصد موارد الأراضي واستخدام الأراضي، ومدى مناسبة الأراضي، وتدهور الأراضي وممارسات إدارة التربة/الأراضي وتنسيق وتجميع ونشر عمليات التقييم على المستوى العالمي ونشر نتائجها ~~وخاصة~~ من خلال شبكة ~~Geonetwork~~؛الويب (الشبكة الجغرافية والمواقع الشبكية الأخرى) والمطبوعات والمساعدة التقنية.
5- الإسهام في إعداد المنظورات طويلة الأجل، وعمليات الرصد والتقييم والإبلاغ المنسقة ~~للاتجاهات~~لاتجاهات الموارد وإدارتها على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛.
6- تعزيز محتويات ونطاق وجودة الإحصاءات عن موارد الأراضي واستخدامها وإدارتها في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة لتمكينها كنظام معلومات مهم لدعم تصميم ورصد وتنفيذ سياسات متسمة بالفعالية والكفاءة على الصعيدين العالمي والوطني.

7- دعم الاتفاقيات الدولية التي يكون فيها استخدام الأراضي والتغيير في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي مفيدا ومساندا للبلدان في التزاماتها بتقديم التقارير بموجب هذه الصكوك الدولية، وفي تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال التشريعات الوطنية.

8- تقييم التفاعلات بين الأراضي وتغير المناخ بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وامتصاصها، والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية.

النتيجة التنظيمية واو-2: تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود

الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	~~الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)~~
واو 2-1 عدد البلدان او منظمات احواض الأنهار التي تعتمد توصيات المنظمة في استراتيجياتها لمواجهة ندرة المياه (الاطار الشامل لمواجهة ندرة المياه)	0	8	*4*
واو 2-2 عدد المؤسسات التي اعتمدت أدوات المنظمة ونهجها في تعزيز إنتاجية المياه (منهجية المساءلة عن المياه، تقنيات نطم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري، نموذج المنظمة للتنبؤ باستجابة الغلة للمحاصيل)	0	20	*8*
واو 2-3 عدد الزيارات الشهرية إلى موقع المنظمة *للمياه* على الويب	~~40~~33 000	~~60~~50 000	*~~48~~40 000*

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- تعزيزدخول برنامج المياه في المنظمة لتوثيقطور التشغيل الكامل لتعزيز العمل الفني المشترك ونشر النتائج المتعلقة بالاستخدام المتعدد الوظائف وإدارة المياه إدارة شاملة للقطاعات داخل المنظمة (عن طريق التعاون بين الوحدات ذات الصلة، بما في ذلك الوحدات المعنية بالمياه والزراعة والإنتاج الحيواني والاقتصاد والحراجة والشؤون القانونية والسياسات والاستثمار).

2- تقديم خدمات السياسات في مجال المياه لمعالجة استراتيجيات إدارة المياه على سبيل دعم التنمية الريفية -وتعزيز الإنتاجية الزراعية، واعتماد أساليب توزيع المياه في أوضاع ندرة المياه. ونشر منهجيات لوضع إطار لمراجعة المياه والري والاستثمار في منشآت المياه لحساب استخدام المياه في الزراعة وما يتصل بها من استثمار في الأصول المؤسسية وتلك المتعلقة بالبنى الأساسية.

3- تقديم الدعم الفني وبناء القدرات لتعزيز الإدارة المستجيبة للمياه الزراعية. وتعزيز القدرات في منشآت المياه الوطنية على معالجة أداء الري وتحديثه وتعزيز كفاءة استخدام المياه والإنتاجية وإدارة الجودة والتنمية التكنولوجية للمياه باستخدام المواد الرئيسية (بما في ذلك نموذج المنظمة للتنبؤ باستجابة الغلة للمحاصيل ~~(AQUACROP)~~ ونظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري ~~(MASSCOTE)~~ وما إلى ذلك) والخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة.

4- إقامة الشبكات مع الشركاء الرئيسيين بقصد الترويج الفعال لأفضل الممارسات في إدارة المياه من أجل الزراعة. وتقديم الدعم لمراكز المعرفة وإقامة الجماعات المعنية بالممارسات لتلخيص المعارف ونشرها وبناء القدرات على المستويات المطلوبة.

5- تقديم خدمات المعلومات عن المياه لدعم الأنشطة الميدانية والمعيارية للمياه عبر وحدات المنظمة. وتنسيق وتجميع ونشر البيانات والمعلومات عن الموارد المائية واستخدام المياه على المستوى العالمي ~~(الشبكة الجغرافية والنظام العالمي لمعلومات المياه، الربط بقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة)، ووضع وتحليل عالمي لحالة الموارد المائية واتجاهاتها (وعلى وجه التحديد بالنسبة لتوقعات 2050/2030 الواردة في حالة الأغذية والزراعة التي أعدتها المنظمة، وتقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه العالمية والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن قضايا المياه ~~UN-Water~~). وعلى الأخص تدعيم إقامة نظام عالمي للإنذار المبكر عن جودة المياه وكمياتها من خلال ~~UN-Water~~.[النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، والربط بقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، والشبكة الجغرافية].

6- إجراء تحليل عالمي لحالة واتجاهات الموارد المائية (على وجه التحديد لتوقعات المنظمة 2050/2030، وتقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن قضايا المياه- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية) فضلا عن دعم الدراسات التي يتم إجراؤها ~~إجراؤها~~ من منظور الموارد الطبيعية. والقيام على وجه الخصوص بتشجيع وضع نظام عالمي للإنذار المبكر بشأن جودة المياه وكميتها من خلال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

النتيجة التنظيمية واو 3: تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية

الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	***الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)***

واو 3-1 عدد النواتج والمعالم البارزة المحققة حسبما حددته هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في برنامج عملها المتعدد السنوات بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة التي تحققت	لا يوجد	معلمان بارزان واربع نواتج رئيسية محققة	*معلم بارز واحد ونواتج رئيسية محققة*
واو 3-2 عدد خطط العمل التشغيلية المشتركة أو ترتيبات التعاون بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مع المنتديات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	0	4	*2*

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- إتاحة منتدى حكومي دولي لرسم السياسات، بما في ذلك التفاوض بشأن الصكوك الدولية الفعّالة، وتحديث الصكوك القائمة (مثل خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية)، المتعلقة بجميع مكونات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك من خلال تيسير انعقاد دورات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

2- التوجيه والإشراف بشأن: (1) عمليات تقييم حالة مختلف مكونات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في العالم، (2) تنفيذ الصكوك السياساتية المعنية بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة

3- تيسير تحقيق النواتج والمعالم البارزة التي حددها برنامج العمل المتعدد السنوات

4- إقامة الشراكات وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة ~~من خلال جملة أمور من بينها تنسيق خبرات المنظمة/تعاونها مع الجهات الحليفة~~، من أجل تيسير وتنفيذ الصكوك ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بواسطة المشورة الفنية والمتعلقة بالسياسات.

5- رصد الاتجاهات فيما يتعلق باستخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة للمساعدة في بلورة خيارات السياسات والاستراتيجية بشأن سياسات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحسين الأمن الغذائي.

6- تنسيق الأعمال ذات الصلة التي تجريها المنظمة، فضلا عن التعاون بين المنظمة والمؤسسات الدولية المعنية بطرق منها الآليات الدائمة والمخصصة الملائمة.

النتيجة التنظيمية واو 4: وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وحيازة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى مع التركيز بوجه خاص على مساهمتها في التنمية الريفية

الوحدة المسؤولة: شعبة البيئة وتغيّر المناخ والطاقة الحيوية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	*الغاية (سنتان) نهاية عام 2011*
واو 4-1 توافق الآراء الدولية بشأن التدابير الخاصة بتحسين حوكمة الحصول على الأراضي وحيازة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلاتها المشتركة مع الموارد الطبيعية الأخرى.	لا يوجد توافق في الآراء بشأن تدابير محددة	اعتماد لجنة فنية في المنظمة لخطوط توجيهية طوعية ودعم تنفيذها	*مشروع خطوط توجيهية طوعية*

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- دعم عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوط التوجيهية والسياسات الطوعية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة للحيازة وتنفيذها في إطار رؤية ومبادئ إعلان المركز الدولي للبحوث الزراعية الدولية في المناطق الجافة المتعلقة بالتنمية الريفية والإصلاح الزراعي والجوانب الأخرى لحيازة الأراضي ومن خلال تأصيل مبادئ وإجراءات الخطوط الطوعية بشأن الحق في الغذاء، في حيازة الأراضي.

2- أدوات ومنهجيات لبناء القدرات على تنظيم حيازة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات والتحالفات للتشجيع على نشر وتطبيق المعلومات.

النتيجة التنظيمية واو 5: تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية

الوحدة المسؤولة: شعبة البيئة وتغيُّر المناخ والطاقة الحيوية

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	~~الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)~~
واو 5-1 عدد البلدان التي وضعت خطط عمل ومشروعات لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ في الزراعة والتخفيف من وطأته	~~□ يحدد~~ فيما بعد43	~~15~~ بلدا إضافيا 58	~~5 بلدان~~ إضافية48
واو 5-2 عدد البلدان التي وضعت سياسات، أو استراتيجيات أو خطط عمل لتلبية التحديات والفرص الناشئة عن تنميةلمعالجة قضايا الطاقة، بما فيها الطاقة الحيوية، في الزراعة	~~□ 0يحدد~~ فيما بعد	~~15~~ بلدا إضافيا على الأقل15	~~7 بلدان إضافية على الأقل~~7
~~واو 5-3 الاعتراف بالتفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر وتنمية الطاقة الحيوية تعكس المشروع الأول لمعيار المائدة المستديرة بشأن الوقود الحيوي المستدام والإطار الأول لمعايير ومؤشرات الاستدامة للشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية.~~	~~الإعلان النهائي للمؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، يونيو/حزيران 2008~~	~~1- مشروع مقترح بشأن مبادئ ومعايير الأمن الغذائي المرتبطة بتنمية الطاقة الحيوية المستدامة يعرض للتوصل إلى توافق حكومي دولي في الآراء وكأساس لتعديلات في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي رعتها المنتديات الدولية.~~ ~~2- مشاركة 15 بلدا ناميا على الأقل في توافق الآراء المقترح وعمليات الرعاية~~	~~1- التفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامةللموارد الطبيعية والحد من الفقر وتنمية الطاقة الحيوية تعكس المشروع الأول لمعيار المائدة المستديرة بشأن الوقود الحيوي المستدام والإطار الأول لمعايير ومؤشرات الاستدامة للشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية.~~ ~~2- اجتماعان على الأقل من اجتماعات المنظمة يعنيان بمعايير/مواصفات الطاقة الحيوية والأمن الغذائي والفقر.~~

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- إفراز وإدارة معارف، وبيانات، وأدوات وتكنولوجيات، ونهج، ~~واتصالات من أجل التنمية~~، وممارسات إرشادية، تتعلق ~~بتنمية~~بقضايا الطاقة ~~الحيوية المستدامة~~ والتخفيف من وطأه تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تقييم ~~التأثير (المتعلق بالمناخ)~~آثار تغير المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة وإمكانات التخفيف منها في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك لأغراض تشمل الاستثمار، والحد من مخاطر الكوارث، والآليات المالية للتنفيذ، مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية والأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

2- تقديم المساعدات الفنية والإرشادات السياساتية والقانونية كتعزيز بطرق تشمل الاستجابة لحالات الطوارئ من أجل تعزيز القدرات القطرية، ذات الصلة بالتحديات البيئية، بما في ذلك تقييم تأثيرات تغير المناخ والتخفيف من وطأته والتكيف معه، بما في ذلك الزراعة "الذكية مناخيا"، والحد من مخاطر الكوارث (المتعلقة بالمناخ)، والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية ونظم الإنتاج المكيفة لهذه الأوضاع.

3- إتاحة التدريب والمعلومات الملائمة وتطوير المواقع الشبكية وغير ذلك من أنواع الاتصال ودعم بناء القدرات، بما في ذلك تنسيق أنشطة المنظمة، فيما يتعلق بتحديات تغير المناخ والتنمية والطاقة المستدامة للطاقة الحيوية في الزراعة.

4- المشاركة في الحوارات الدولية بشأن تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه والتنمية والطاقة المستدامة للطاقة الحيوية، والاتفاقات في الزراعة، وفي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم الفني للبلدان لتيسير مشاركتها في هذه الحوارات الدولية وزيادة فعالية هذه المشاركة.

5- الدعوة وتوفير المدخلات للعمليات الحكومية الدولية لضمان إدراج الأبعاد الخاصة بالأغذية والمحاصيل والقطاع الحيواني والحراجة ومصايد الأسماك في المفاوضات الخاصة بالصكوك الدولية التي تعالج التحديات العالمية وبالآليات المالية لهذه الصكوك وبتنفيذها.

6- تنمية المعرفة واستحداث أدوات وخطوط توجيهية بشأن السياسات المتعلقة باستدامة استخدام الموارد الطبيعية على الأجل الطويل في إطار جهود كفالة الأمن الغذائي، بما في ذلك دراسات من منظور عالمي حول الموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر (ريو+20)، والخدمات البيئية.

النتيجة التنظيمية واو 6: تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها

الوحدة المسؤولة: مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	***الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)***
واو 6-1 عدد البلدان التي تنفذ مشروعات لتعزيز قدرات نظم البحوث والإرشاد بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	25	35	~~*2030*~~
واو 6-2 عدد البلدان التي تنفذ البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالاتصال في خدمة تنمية إدارة الموارد الطبيعية المستدامة	20	30	*25*

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- ~~1~~ إعداد أدوات واستراتيجيات لتقييم نظم الابتكارات الزراعية لدى البلدان من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية.

2- تقديم المساعدات الفنية والمشورة السياساتية للبلدان لتعزيز النظم الوطنية ~~للبحوث~~ والإرشاد~~للابتكارات~~ الزراعية.

23- إقامة ائتلاف مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من كيانات البحوث الزراعية لأغراض التنمية الزراعية المستدامة وتوافر المعارف ونقلها.

~~3- إعداد أدوات تقييم واستراتيجيات للقدرات القطرية في مجال البحوث ونظم الإرشاد والاتصال وخطط الاتصالات من أجل التنمية في إدارة التنمية الزراعية والموارد الطبيعية على أسس مستدامة.~~

4- تيسير الحوار لإقامة صلات وظيفية فيما بين أصحاب الشأن في نظم ~~الابتكار~~الابتكارات الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية.

الهدف الاستراتيجي زاي -
تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل المعيشة والتنمية الريفية

القضايا والتحديات

يرتبط المنتجون الزراعيون والعاملون والتجّار والمصنّعون وموردو المدخلات الزراعية والمصدرون والمستوردون والمستهلكون الزراعيون من خلال الأسواق المحلية والقطرية والإقليمية والدولية. ونتيجة لهذه التبادلات المتعددة الأسواق يمكن إدرار دخل وتوليد عمالة. ولذا فإن سُبل المعيشة تتأثر بمدى استغلال المشاركين فرص السوق وعمل الأسواق بكفاءة في بيئة متغيرة. إلا أن المشاركة الفعالة من جانب منتجي البلدان النامية في الأسواق محدودة وتقيِّد عمل الأسواق بكفاءة جملة من العوامل من بينها السياسات غير الملائمة، والأحجام المنخفضة، ومحدودية المنافسة، والافتقار إلى المعلومات، وقصور البنية الأساسية، وضعف المؤسسات، وأوجه اللا تماثل التباين في قوة الأسواق. وفي الوقت نفسه، تتطور الأسواق نتيجة للتغيرات في التكنولوجيا، والقواعد التجارية، والتطورات الهيكلية، وتكاثر المعايير التي تفرض مطالب، وطائفة متنوعة من القضايا المستجدة الأخرى.

ويحتاج أصحاب الشأن إلى معلومات تحليلية تتعلق بطبيعة وانعكاسات هذه التغيرات بالنسبة للنمو، والفقر الريفي، والأمن الغذائي. كما يحتاجون أيضاً إلى قدرة محسنة للمشاركة بفعالية في المنتديات الدولية التي تتفاوض بشأن القواعد التجارية الدولية بها يكفل أخذ اهتماماتهم في الاعتبار. وللحد من الفقر وتلبية احتياجات التنمية والأمن الغذائي، ينبغي أن يتمتع واضعو السياسات بالقدرة على تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتيسير استجابة القطاع الخاص، بما في ذلك صغار المنتجين، لمطالب وفرص الأسواق الجديدة. وفي الوقت ذاته فإن إيجاد فرص العمل من خلال تنمية المشروعات الريفية والأعمال الزراعية يجب أن يكون مصحوباً بسياسات تكفل ظروف عمل منصفة ومأمونة في المناطق الريفية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض وجود حاجة كبيرة إلى مساعدة البلدان والأجهزة الإقليمية وغيرها من أصحاب الشأن على تقييم انعكاسات التطورات الرئيسية وعلى تحديد الاستجابات في الأسواق وعلى مستوى المؤسسات والسياسات والاستجابات القانونية واستراتيجيات تعبئة الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات صغار المنتجين والمعوزين والعمال. من جهة ثانية، يفترض أن أولئك المشتركين مباشرة في أنشطة الإنتاج والتجهيز والتسويق يحتاجون عموماً إلى اتباع نهج أكثر توجُّها نحو الإنتاج التجاري وتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية والتسويقية للاستفادة من الأسواق المجزية. ومن ناحية ثانية، يفترض أن سكان الريف، ممن وجدوا عملا، يحتاجون إلى أجور وحماية كافية. وبالنظر إلى عولمة سلاسل القيمة، يفترض أن يكون أصحاب الشأن على دراية بالتطورات في الأسواق والسياسات الدولية وفي القواعد التجارية الدولية. وثمة حاجة إلى تحليلات ومعلومات بشأن الأسواق لدعم وضع سياسات قطرية ودولية ملائمـــة. ولا بد للبلدان من دعم تصميم السياسات وتنفيذها، وامتلاك المنظمة والمنظمات الشريكة لها القدرة على مساعدتها.
- ولربما أن تكون وزارات الزراعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة غير مهيَّأة لتحليل أو صياغة أو تنفيذ سياسات وأنظمة وتشريعات ملائمة ولتهيئة جوانب أخرى لبيئة مواتية للمنتجين الريفيين وللعاملين في الريف وللأعمال الزراعية التجارية. ومن المحتمل ألا تبدي الحكومات ما يلزم من إرادة سياسية والتزام مالي لتحسين عمل الأسواق القطرية والدولية والمؤسسات الأخرى، وقد لا تنجز الاستثمارات اللازمة في البنية الأساسية لتشجيع زيادة توجُّه صغار المنتجين نحو الأسواق. وهناك مخاطر خارجية. فهناك احتمال قوي بأن تتأثر

سلبا إمكانيات المؤسسات الصغيرة بقوة المؤسسات الكبيرة في الأسواق، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تتعرض للخطر الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية (بما في ذلك تقلّب أسعار الأغذية)، والبيئية التي قد تتجاوز الحدود القطرية.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي زاي								
النتيجه التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء- الشراكات والتحالفات
زاي-1	x	x		x	x	x	x	x
زاي-2	x	x	x	x	x	x	x	x
زاي-3	x	x		x	x	x	x	x
زاي-4	x	x	x	x	x	x		x

النتيجة التنظيمية زاي 1 – تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين صغار المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنويع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية احتياجات السوق

الوحدات المسؤولة: شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية / شعبة التجارة والأسواق/ شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
زاي 1-1 عدد البلدان ~~والمنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية~~ التي ~~نفذت تطورات سياسات أو بادرت بإجراء~~ إصلاحات ~~استراتيجيات للسياسات أو الاستراتيجيات~~ من أجل مساعدة صغار المنتجين على ~~الاستجابة وتحسين نفاذهم إلى أسواق المخرجات والمدخلات~~ زيادة إضافة القيمة والمشاركة في الأسواق المتغيرة	0	~~6 بلدان و4 منظمات إقليمية أو شبه إقليمية~~ 10	~~3 بلدان ومنظمتان إقليميتان أو شبه إقليميتان 5~~
زاي 1–2 عدد البلدان التي تنفذ ~~خططا لإعادة توجيه برامج لتعزيز توفير~~ خدمات الإرشاد ~~لديها نحو دعم أو الخدمات الأخرى لدعم~~ صغار المنتجين ~~لاستغلال فرص السوق حتى يمكنهم المشاركة بفعالية في الأسواق~~ المتغيرة	0	8	*4*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تحليل/إطار عالمي بشأن مستقبل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة مع حدوث تحوّل في نظم الزراعة والأغذية.
2 - تقييم ~~اتجاهات~~أداء الأسواق على المستوى القطري.
3 - وضع منهجيات لمساعدة البلدان على إجراء دراسات وتحليلات مؤسسية بشأن القدرة على المنافسة، وسلاسل القيمة، والآثار المترتبة.
4 - تحديد أفضل الممارسات لإقامة صلات منصفة وفعالة ومستدامة بين القطاع الخاص وصغار المنتجين.

5 - تقديم الدعم للبلدان بشأن السياسات اللازمة لإعادة توجيه خدمات الإرشاد بهاوالخدمات الأخرى بما يلبي احتياجات صغار المنتجين على نحو أفضل.
6 - إعداد أدلة إرشاد بشأن إدارة المزارع، والتسويق، والتناول بعد الحصاد.
7 - تشجيع وجود سياسات وآليات لتحسين تقديم الخدمات المالية لصغار المنتجين.
8 - تقديم الدعم المادي والاستشاري للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والمنظمات العاملة مع المنتجين في التخطيط للبنى الأساسية الموجهة للسوق وتصميمها.
9 - تقديم الدعم للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة والمنظمات التي تعمل مع المنتجين بشأن التمويل الريفي، وعمليات ما بعد الحصاد، والزراعة بعقود، وربط المنتجين بالأسواق، والبنية الأساسية للأسواق وتوريد المدخلات والمعدات.
10 - المساهمة في استحداث أدوات مناسبة لإدارة المخاطر من أجل المنتجين

النتيجة التنظيمية زاي 2 – إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية

الوحدتان المسؤولتان: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية / شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	*الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)*
~~زاي 2-1 عدد الطلبات على تحليلات المنظمة لأنماط واتجاهات العمالة في المزارع وخارجها~~	~~0~~	~~60~~	~~20~~
زاي 2 – ~~2-~~1 عدد البلدان التي ~~وضعت برامج وسياسات زراعية تشجّع نهجا ترمي إلى إيجاد فرص نقحت سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية حتى توجه اهتماما أكبر لفرص~~ العمل الريفية وللحصول لائق الريفي، أو فرص الحصول على الأراضي ~~ولتنويع~~ أو تنويع الدخل	0	8	~~8~~4

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - إقامة وموالاة قاعدة بيانات بها بيانات ومعلومات أساسية عن مصادر الدخل وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية الريفية.

2 - القيام بعمل تحليلي يتصل بالسياسات ويتناول مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية والأنماط والاتجاهات في العمالة في المزارع وخارجها، بما يشمل الفروق ~~بين الجنسينفي الجنس~~ والعمر.

3 - إجراء تقييم ذاتي للمنظمة ووضع استراتيجية وبرنامج عمل لها بشأن العمالة الريفية اللائقة والحصول على الأراضي ~~للتعبير عن جميع المجالات الفنية ذات الصلة للمنظمة~~ وجعلها في ~~متناول البلدان والشركاء~~المتناول من خلال الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة – منظمة العمل الدولية ~~وغيرها من القنوات~~والقنوات الأخرى.

4 - تقديم مشورة بشأن السياسات ~~لإيجاد عمالة ريفية أكبر وأفضل~~للزيادة فرص العمل الريفي الجيدة وتعزيز سبل الحصول على الأراضي في القطاعات الريفية الزراعية وغير الزراعية

5 - بناء القدرات والعمل في مجال الدعوة لدعم ~~السياسات التي تُفضي بدرجة أكبر إلى عمالة ريفية لائقة~~تنقيح و/أو وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج تساعد أكثر على توفير فرص العمل الريفي اللائق والحصول على الأراضي.

6 - ~~بناء القدرات في مجال~~تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر وتحليل قضايا العمالة الريفية ~~والحصول على~~ الأراضي والدخل الريفي.

7 - معايير واتفاقيات منظمة العمل الدولية ~~(أي تلك التي تتناول التمييز بين الجنسين، وعمل الطفل، وعمالة الشباب، والصحة والسلامة المهنيتين، وإقامة مشروعات ريفية، وحقوق إقامة رابطات، ومعايير العمل)~~، ومعايير المنظمة المتفاوض عليها والطوعية ومدونات السلوك الخاصة بها والمتصلة بالشواغل المتعلقة بالعمالة الريفية ~~(أي تلك التي تتناول استخدام المواد الكيميائية/مبيدات الآفات وتوزيعها والتصرف فيها، وسلامة المعدات، والممارسات الزراعية الجيدة، وقطع الأخشاب، والسلامة في البحر (على متن السفن)؛ والاتفاقية البحرية؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة الشديدة لموارد الأراضي والموارد الطبيعية وغيرها)~~والوصول إلى الأراضي.

8- مذكرة التفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية (2004) وإعلان النوايا الصادر عن منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والاتحاد الدولي لرابطات عمّال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والمقاصف والتبغ والرابطات المتصلة بها بشأن التعاون في مجال عمل الطفل في الزراعة (2007)

النتيجة التنظيمية زاي 3 – سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسِّن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسِّن آثارها الإنمائية

الوحدتان المسؤولتان: شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية / شعبة التجارة والأسواق

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
زاي 3 – 1 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية سياسات واستراتيجيات لتعزيز الآثار الإنمائية للأعمال الزراعية في سياساتها للتنمية الزراعية والريفية	يحدد فيما بعد 0	10	*5*
زاي 3-2 عدد البلدان وزارات الزراعة التي لديها ولايات آليات مؤسسية فيما يتعلق: بتنمية صغار المنتجين، تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص، والإشراف على قطاع الأعمال التجارية الزراعية أو الصناعات الزراعية أو لتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية	يحدد فيما بعد	66 بلدان اخرى انتهت من إنشاء آليات مؤسسية	*6 بلدان اخرى بدأت العملية في إنشاء آليات مؤسسية*
زاي 3-3 عدد البلدان التي لديها آليات موثقة بشكل رسمي لإدماج القطاع الخاص شرعت في الاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك صغار المنتجين ذوي التوجه التجاري برامج لتعزيز الدعم المقدم من القطاعين العام والخاص للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة	يحدد فيما بعد 0	10	*5*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تقييم الاتجاهات والاستجابات على صعيد السياسات
2 - دعم البلدان في وضع استراتيجيات قطاعية للأعمال الزراعية التجارية وللصناعات الزراعية مع تركيز خاص على منظمات المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
~~3 - تعيين مؤشرات ومقاييس قطاعية محددة لتوجيه عملية وضع السياسات والإصلاح المؤسسي~~
43 - تشجيع الإجراءات الرامية إلى تحسين الخدمات المالية وخاصة صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات المنتجين.
54 - دعم الحكومات في صياغة استراتيجيات وسياسات للميكنة
65 - تقديم إرشاد بشأن أدوار القطاع العام ومسؤولياته عن الوساطة بشأن العقود، وتسوية المنازعات، وتشجيع ممارسات الأعمال الرشيدة
76 - بناء قدرة المنظمات التي تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الزراعية
87 - دعم تطبيق وتقييم تكنولوجيات إضافة قيمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمبتكرات المتعلقة بسلاسل القيمة
98 - المساهمة في استحداث أدوات ملائمة لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الزراعية

النتيجة التنظيمية زاي 4 – وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة

الوحدة المسؤولة: شعبة التجارة والأسواق

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	*الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)*
زاي 4-1 ~~الاتجاه في~~ عدد التصفحصفحات المشاهدة/الزيارات إلى في موقع المنظمة في الويب الذي يحتوي على معلومات عنوتحليلات بشأن التطورات في الأسواق الدولية للسلع الزراعية، السياسات التجارية والقضايا المرتبطة بالمفاوضات التجارية وتأثيرها ~~على صغار المنتجين وعلى التنمية الريفية~~	يحدد فيما بعد	زيادة/على نفس الحال	*زيادة/على نفس الحال*
~~**زاي 4-2** عدد المرات التي استشهد فيها بتحليلات المنظمة للأسواق الدولية للسلع الزراعية والسياسات التجارية وقضايا المفاوضات، في مؤشرات التنويه مقارنة مع المنظمات الدولية~~**زاي** 4-1 نسبة الزيادة في عدد المسؤولين الذين حصلوا على دعم من المنظمة لتنمية قدرتهم على استخدام معلومات الأسواق والمعلومات التجارية الأخرى ذات الصلة وعلى التحليل في صياغة سياسات الأسواق والسياسات التجارية ذات الصلة الموجهة لتعزيز سبل معيشة صغار المنتجين وتشجيع التنمية الريفية	~~يحدد فيما بعد~~0	~~10~~50 + في المائة	*~~525~~ + في المائة*

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغايه (سنتان)نهاية عام 2011)
~~زاي 4 – 3 نسبة المسؤولين الذين حصلوا على التدريب من المنظمة على المفاوضات التجارية وعلى تحليل خيارات السياسات وصياغة السياسات التجارية لتعزيز سبل معيشة صغار المنتجين وتدعيم التنمية الريفية، والذين أبدوا تقييما ايجابيا للتدريب~~ **زاي** 4 – 3 عدد البلدان التي وضعت سياسات بشأن الأسواق أو ما يرتبط بها من سياسات تجارية بغرض تحقيق أهداف واضحة تتعلق بتحسين سبل معيشة أصحاب الحيازات الصغيرة	يحدد فيما بعد~~0~~	~~80~~ في المائة8 بلدان إضافية	*~~زيادة/ على نفس الحال~~4 بلدان إضافية*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - رصد المعلومات الإحصائية وتحليل الحالة والآفاق بالنسبة للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية
2 - تحليل المعايير المتبعة في التجارة الزراعية الدولية
3 - تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية
4 - رصد وتحليل التغيرات في القواعد التجارية بموجب الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية
5 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بمعلومات وتحليلات الأسواق
6 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بالمعايير والاعتماد
7 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في مجال صياغة السياسات ~~والتطوير~~ التشريعي
8 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة بشأن المفاوضات التجارية الدولية – حلقات العمل – واجتماعات المائدة المستديرة، والمساعدة الفنية.
9 - تتبع اتجاهات واستخدامات المعلومات والتحليلات.

الهدف الاستراتيجي حاء -
تحسين الأمن الغذائي والتغذية

القضايا والتحديات

منيساهم نمو الدخل في الحد من الجوع في الكثير من بلدان العالم، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل. على أن هذا النمو لا يعود بفوائده على الجميع ومن الواضح الآن أنه قد يكون من المتعذر تحقيق الغايات التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من الجوع بحلول عام 2015. ويعمل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الوقت نفسه ككابح للتنمية الاقتصادية، ومن الواجب بإلحاح ~~العثور على السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل وتيرة~~اتخاذ إجراءات موجهة وهادفة للتعجيل بوتيرة خفض نسب الجوع وسوء التغذية وزيادة مستويات الأمن الغذائي ~~والتغذية~~والتغذوي للجميع.

وتحدِّد أحدث تقديرات المنظمة بأن عدد الجوعى ~~(المتزايد) بأنه يبلغ انخفض من~~ 1020 مليوناً في عام 2009 ~~و~~وصل إلى 925 مليوناً في عام 2010، وهو ما يمثّل زيادة بأكثر من ~~18~~180 مليونا منذعلى امتداد فترة الأساس 1990-1992. وعلاوة على ذلك فإن نحو ملياري نسمة في مختلف أرجاء العالم يعانون من سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة، وهو ما يمثل أكثر من 30 في المائة من عدد السكان في العالم. وعلى المستوى العالمي يقضي 10 ملايين طفل نحبهم قبل بلوغهم السنة الخامسة من العمر، ~~و~~يرجعويمثل هذا العدد ما يزيد عن ثلث ~~هذه~~الوفيات ~~إلى~~ نقصالمرتبطة بنقص التغذية. ويشكو طفل من بين كل ثلاثة أطفال في البلدان النامية دون سن الخامسة، أي قرابة 178 مليون طفل، من التقزم بسبب الأمراض ورداءة الوجبات الغذائية.

~~وتشمل العوامل التي تسهم في تفاقم المشكلاتو~~من هذا المنظور تشمل تحديات الأمن الغذائي التحولات الديموغرافية (النمو السكاني والتمدين) التي تزيد من الطلب على الأغذية وتبدِّل الأنماط الغذائية في الوقت ذاته، حيث تفضي الضغوط البيئية إلى ~~جانب~~ تدهور الأراضي على نطاق واسع، ونقص المياه، وزيادة تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة، والأمراض العابرة للحدود، ~~والضغط البيئي~~. وتزداد مشقة الجهود المبذولة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب تأثير التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية وارتفاعها فضلاً عن ~~الأزمة المالية والاقتصادية الحالية~~الهبوط المالي والاقتصادي المستمر وتأثير تغير المناخ وتقلباته على المدى البعيد، واستخدام ~~المحاصيل الغذائية كوقود حيويا~~لموارد الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي.

وكما أظهرت الأحداث في الفترة 2008-~~2009~~2010، تتسم بالضعف إلى حد لا يُستهان به القدرات القطرية والإقليمية، والعالمية أيضاً، التي تدعم الحوكمة الملائمة والفعالة للأمن الغذائي والتغذية. ويجب تعزيز الأطر الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي ~~والتغذية~~والتغذوي ولدعم إعمال الحق في الغذاء.

~~ولقد أُجريو~~أُجري تقدير لحجم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في كثير من البلدان؛ ولكن ما زال يوجد قصور في فهم انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفئات الضعيفة على المستويات دون القطرية والأسباب الجذرية لذلك. وتلزم تقييمات وتحليلات استشرافية وفي الوقت المناسب لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة، وبرامج وأنشطة استثمارية ذات أولوية لمعالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي ~~والتغذية~~والتغذوي.

ومن الواجب تلبية الاحتياجات الفورية لمعظم المجموعات السكانية الضعيفة، مع العمل في الوقت ذاته على بناء القدرة طويلة الأجل على الصمود عبر معالجة الأسباب الكامنة. وعلى هذا فإن الأمر يتطلب معلومات وتحليلات وسياسات وبرامج حديثة للوقوف على الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية، ولتحديد وتنفيذ الحلول الفعّالة. والجمع ما بين معرفة المنظمة

وبشأن مبادراتها وبرامجها الموجهة المدعومة بعمل متواصل ومتسق وفعال على المستوى القطري (بما في ذلك دون القطري) الإقليمي والعالمي هو شرط مسبق لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض قيام الحكومات القطرية والمجتمع الدولي بخلق بيئة سياسات تمكينية، وإرساء آليات سياساتية ومؤسسية وفنية لتنفيذ سياسات وبرامج وإجراءات مشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض أن تكون قضايا الأمن الغذائي والتغذيةوالتغذوي عادة واضحة المعالم في العمليات القطرية مثل أوراقوثائق استراتيجيات الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي أولوياتوأطر البرمجة القطرية، وأولويات الحكومات القطريةالوطنية.
- افتراض توافر موارد بشرية وميزانيات كافية من جانب البلدان والشركاء في التنمية للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق تحسينات مستمرة في الأمن الغذائي المستدام والتغذية الجيدةورفع مستوى التغذية.
- افتراض وجود استعداد في أوساط الوزارات والمؤسسات التنفيذية القطرية المعنية، وفي أوساط الوكالات الدولية والشركاء في التنمية الآخرين، للعمل عبر القطاعات على جميع المستويات.
- افتراض وجود ما يلزم من قدرة لدى نُظُم المعلومات والإحصاءات القطرية لتقييم ورصد التطورات في مجالي الأمن الغذائي والتغذيةوالتغذوي، مع القيام أيضاً بتوفير البيانات الضرورية لإعدادلتقدير معدلات نقص التغذية، بما في ذلك حسابات استخدام الإمدادات وكشوف حسابات الأغذية التي تُستخدم في تقدير نقص التغذية، وتوزيع الدخل.
- افتراض توفير البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية ما يكفي من الاهتمام والموارد للتنويع الغذائي وتحسين التغذية.
- افتراض تمتُّع الأسر المعيشية وأفرادها عادة بحق الحصول على موارد اقتصادية كافية، وحصولهم فعلاً عليها، والوعي بكيفية الإدارة الكفوءة لمثل هذه الموارد للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض وجود الحد الأدنى من الوعى بالمنافع المتأتية من نظام غذائي صحي يودي إلى طلب أكبر على أغذية كافة ومأمونة ومتنوعة.
- خطر الحروب الأهلية والقلاقل السياسية والاقتصادية، والافتقار إلى الالتزام المالي، وعدم كفاية الحوار على صعيد السياسات، تؤدي إلى عرقلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة في السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية الأفضل.
- خطر الافتقار إلى التعاون الفعال وعدم كفاية قدرة أصحاب المصلحةالشأن الرئيسيين على المشاركة والمساهمة بفعالية في عمليات صنع القرار.
- خطر أن يؤدي عدم تنسيق السياسات والتركيز على أهداف ضيقة و/أو قصيرة الأجل إلى مفاقمة المشاكل ويحول دون إجراء تعديلات سليمة في نظم الأغذية.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد الاقتصادية والعزيمة السياسية إلى الإخلال باستهداف الفقراء والشرائح الأشد تهميشاً في المجتمع.
- خطر تبديد العوامل الخارجية (الافتقار إلى إمدادات المياه و خدمات الإصحاح، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا، والأمراض الأخرى) للتحسينات الغذائية والمكاسب المحققة في استخدام الأغذية.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي حاء								
النتيجه التنظيمية	**الف – رصد**	**باء – المعلومات،**	**جيم – الصكوك**	**دال – المشورة**	**هاء – الدعم**	**واو – الدعوة**	**زاي – النهج**	**حاء- الشراكات**

	وتقييم المنظورات والاتجاهات	والمعارف، والإحصاءات	الدوليه	على صعيد السياسات	الفني، وبناء القدرات	والاتصال	المشترك بين التخصصات	والتحالفات	
حاء -1	x			x	x	x	x		x
حاء -2	x		x	x	x	x	x		x
حاء -3				x	x	x	x		x
حاء -4	x	x			x	x	x		x
حاء –5	x	x	x	x	x	x	x		x

النتيجة التنظيمية حاء 1 – وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة تنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الوحدتان المسؤولتان: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية / شعبة دعم التنمية

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013	الغايه (سنتان)نهايه عام 2011
حاء 1–1 عدد بلدان منظماتالبلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي قامت بصياغة سياسات واستراتيجيات أو برامج قطاعية ومشتركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	0	(1) 17 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي و4 منظمات تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة لسياسات وبرامج في6 -بلدان	*(1) 11 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي) ومنظمتا تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة للسياسات والبرامج في 3 بلدان*
حاء 1–2 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي **الإقليمية** التي نفذت سياسات واستراتيجيات وبرامج قطاعية ومشتركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	16 برنامجا **قطريا** للأمن الغذائي العالمي و4 برامج إقليمية للأمن الغذائي	(1) 33 برنامجا قطرياً للأمن الغذائي و8 **برامج** إقليمية للأمن الغذائي (2) 10 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)	*(1) 27 برنامجا قطريا للأمن الغذائي و6 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 5 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)*
حاء 1-3 عدد البلدان الرائدة في إقامة نظم **لرصد** السياسات والبرامج القطاعية المشتركة المستندة إلى النتائج وتغطي اهتمامات انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو سوء التغذية	0	5	*2*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- الدعوة والتعاون المشترك بين القطاعات: إعداد ونشر الدروس المستفادة بشأن عمليات السياسات وإدارتها، وإذكاء الوعي باستراتيجيات الدعوة القائمة على الأدلة، وإعداد تلك الاستراتيجيات، مع العمل من خلال الشراكات والتحالفات عبر الوكالات وعلى المستويين القطري والإقليمي بما في ذلك من خلال المعلومات والاتصالات المحسنة للدعوة للاستثمار في برامج ذات أولوية ومشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

2- الرصد والتحليل: إعداد وتقديم وسائل وأدوات لتعزيز نُظم المعلومات والإنذار المبكر العالمية والإقليمية والوطنية بشأن الأمن الغذائي بما في ذلك تقديم الدعم لنظم المعلومات

القطرية عن انعدام الأمن الغذائي والتعرُّض لنقص الأغذية، وتقييمات الفقر والتعرُّض لنقص الأغذية دعماً لسياسات وبرامج ذات أولوية وهادفة بدرجة أفضل. وعلاوة على ذلك، توفير وسائل وأدوات للتقييمات السابقة لأثر السياسات والبرامج الاجتماعية – الاقتصادية، ونُظم رصد السياسات والبرامج والمعلومات المتعلقة بها، والمساعدة الفنية لنُظم رصد السياسات المستندة إلى النتائج.

3- تقديم المشورة بشأن سياسات المنظمة وبرامجها: إجراء تحليل عالمي وإقليمي وقطري لآثار سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج الزراعية والاجتماعية – الاقتصادية على الأغذية والتغذية، وآثار السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على الأهداف الإنمائية للبلد؛ وإعداد موجزات وأطر للسياسات بشأن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والتغذوي، وتقديم المشورة الفنية بشأن السُبل لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية والقطاعية المشتركة.

4- تنمية القدرات وبناء المؤسسات: تقديم الدعم الفني والمؤسسي لإعداد أدوات تحليلية ومنهجية للتحليل السابق لأثر السياسات ولرصد السياسات، ووضع برامج التنفيذ ورصد وتقييم البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي ومهارات التفاوض؛ ووضع استراتيجيات وسياسات تشاركية ومستدامة بشأن الأمن الغذائي والتنمية، والحد من فواقد الإنتاج بعد الحصاد وتعزيز أوجه الكفاءة في منظومة الأغذية و/أو سلسلة القيمة.

النتيجة التنظيمية حاء 2 – تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

الوحدة المسؤولة: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
حاء 2– 1 عدد البلدان التي اعتمدت مؤسساتها وطبقت مبادئ الحوكمة الجيدة في صياغة تنفيذ ورصد سياسات وبرامج الغذاء والتغذية	~~يحدد فيما بعد~~0	5	*3*
حاء 2-2 عدد البلدان التي استحدثت أو عززت أطر قانونية مؤسسية أو سياساتية للإعمال التدريجي للحق في الغذائي **الكافي**	**~~يحدد فيما بعد~~0**	10	*7*
~~**حاء 2-3** عدد البلدان التي استحدثت سياسات وبرامج ترتكز إلى حقوق الإنسان وتستهدف فئات محددة معدومة الأمن الغذائي ومعرّضة لانعدام الأمن الغذائي~~	~~يحدد فيما بعد~~	~~10~~	~~7~~
حاء 2–43 عدد البلدان التي نفذت استراتيجيات للدعوة والاتصال و/أو التثقيف دعماً للحق في الغذاء	~~يحدد فيما بعد~~0	10	*7*
حاء 2-~~5~~4 عدد وثائق سياسات المنظمة التي توضح السبل والوسائل إلى تعزيز	0	4 وثائق	*وثيقتان*

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهايه عام 2013)	الغايه (سنتان)نهايه عام 2011)
حوكمة الامن الغذائي العالمي			

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- توجيه مفاهيمي بشأن إعداد وتنفيذ حوكمة **معززة** للأمن الغذائي على المستويين العالمي والقطري.
2- تنمية القدرات والدعوة بشأن تطبيق نهج قائم على الحقوق ومبادئ الحوكمة الجيدة (بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والتمكين، واحترام سيادة القانون).
3- تطبيق وتكييف مجموعة الأدوات المنهجية الخاصة بالمنظمة بشأن الحق في الغذاء (التي تضم أدلة وأدوات منهجية بشأن كيفية التشريع والرصد ووضع ميزانية من أجل الحق في الغذاء، بما يشمل إعداد مناهج تعليمية بشأن الحق في الغذاء) لتوجيه وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات العامة.
4- تقييم وتحليل الفئات السكانية الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية ~~(من خلال برنامج نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية التابع للمنظمة)~~.
5- توليد المعرفة وتبادلها مع الشركاء القطريين والدوليين بشأن تطبيق نُهج الحق في الغذاء والنُهج القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك جمع المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحليلها ونشرها.
6- توفير منتدى لأصحاب الشأن المتعددين للحوار وتبادل الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الحوكمة الجيدة والحق في الغذاء (مثلاً لجنة الأمن الغذائي العالمي، وGPFS، ومنتدى الحق في الغذاء).
7- خدمات الدعم من الأمانة لعملية لجنة الأمن الغذائي العالمي.
8- التحليل والدعوة والمشورة الفنية بتعزيز الأمن الغذائي العالمي.
9- تقديم المشورة الفنية والمشورة على صعيد السياسات بشأن الإصلاحات القانونية والمؤسسية والاجتماعية.
10- إدماج مبادئ ونُهُج الحق في الغذاء الكافي وحقوق الإنسان في عمل المنظمة المعياري والتشغيلي.

النتيجة التنظيمية حاء 3 – تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة

الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الأساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام (2013)	***الغايه (سنتان)نهاية عام (2011)***
حـاء 3 – 1 عـدد البلـدان التـي ادمجـت الأهـداف التغذويـة فـي مـا لا يقـل عـن 3 سياسات قطاعية و/أو في استراتيجيتها للحد من الفقر	0	6	*3*
حاء 3 – 2 عدد البلدان التي قامت بتقييم وتحليل أثر تغير النظم الغذائية على التغذية	0	4	*2*
حـاء 3-3 عـدد البلـدان التـي وضـعت واعتمدت خطوط توجيهية تغذوية قطرية و/أو نفذت برامج قطرية للتثقيف التغذوي في قطاعين على الأقل (الزراعة والتعليم)	0	6	*3*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- توفير الخبرة الفنية والوسائل والخطوط التوجيهية والأدوات التحليلية المتعلقة بالأمن الغذائي للأسر وتغذيتها من أجل دعم وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج بشأن الأغذية والتغذية وتطبيقها، واختيار التدخلات الملائمة القائمة على الأغذية وتقييم أثرها.

2- إجراء تقييم على المستويين الأسري والفردي لحالة واتجاهات الأمن الغذائي ~~و~~التغذية والتغذوي، بما في ذلك تنوع النظم الغذائية والتدابير من أجل الحصول على الغذاء وتحليل العوامل التي تؤثر في المجموعات السكانية الأشد عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

3- تقديم المشورة بشأن إدماج الأهداف التغذوية في السياسات والبرامج الغذائية والزراعية للتصدي لمشاكل التغذية المتصلة بالأغذية المشار إليها.

4- بناء القدرات في مجال إعداد توجيهات وأنظمة غذائية قطرية مستندة إلى العلم واستحداث موارد تثقيفية واتصالية بشأن تحسين التغذية وتنوع النظم الغذائية لنشرها وتكييفها على كل من المستوى المحلي والقطري والإقليمي.

5- النهوض بمستوى القدرات المؤسسية لدى البلدان لوضع وتنفيذ مناهج تعليمية وبرامج للتدريب المهني بشأن التغذية على جميع المستويات لمساعدة البلدان على رفع مستوى القدرة وفهم أهمية الشواغل المتعلقة بالتغذية في إطار بيئة السياسات/البرامج الأوسع نطاقاً.

النتيجة التنظيمية حاء 4 – تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية

الوحدة المسؤولة: شعبة الإحصاء

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)~~نهاية~~ نهاية عام 2013)	الغاية ~~(سنتان)~~ نهاية عام 2011)
حاء 4 – 1 عدد البلدان التي تستخدم خطوط المنظمة التوجيهية ومنهجياتها أو معاييرها لجمع البيانات والإحصاءات عن الأغذية والزراعة وتحليلها ونشرها	25	40	*35*
حاء 4 – 2 عدد البلدان التي تتلقى دعم المنظمة من أجل تنفيذ التدريب على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أو تعميم ~~احصاءات~~إحصاءات الأغذية	25	55	*40*
حاء 4 - 3 الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة ومطبوعاتها الإحصائية حسب قياسها تبعا لمتوسط عدد الزيارات الشهرية على موقع قاعدة البيانات الإحصائية ~~FAOSTAT على~~ الويب الموضوعية في المنظمة	6 ملايين زيارة	7 ملايين زيارة	*6.5 مليون زيارة*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- بناء القدرات بشأن كشوف الحسابات الغذائية، والتعدادات الزراعية، واستقصاءات ميزانية الأسر المعيشية.
2- إعداد مجموعات بيانات عالمية بشأن حالة واتجاهات الأمن الغذائي.
3- التشجيع على زيادة تقاسم وتوحيد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.
4- التشجيع على اعتماد أو إقامة نُظم لإدارة البيانات والمعلومات، من قبيل ~~CountrySTAT~~نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة.
5- تكييف واستحداث طرق إحصائية جديدة وملائمة.
6- تقديم الدعم الفني لتحسين قدرة البلدان على تحليل البيانات والإحصاءات من أجل تحسين مساعدة صنّاع القرار على وضع سياسات وبرامج سليمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية.
7- وضع استراتيجيات داعمة للخدمات الإحصائية القطرية المستدامة.
8- التشجيع على إعداد حسابات للإمدادات/الاستخدام وكشوف حسابات بشأن الأغذية، بما يشمل إحصاءات عن توافر المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة.
9- التشجيع على إعداد ونشر إحصاءات عن الأمن الغذائي من خلال استقصاءات الأسر المعيشية.

النتيجة التنظيمية حاء 5 – وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة

الوحدة التنظيمية: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية/مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد

المؤشر	خط **الأساس**	الغاية (~~4 سنوات~~)نهاية عام 2013)	***الغاية (~~سنتان~~)نهاية عام 2011)***
حاء 5 – 1 متوسط عدد زوار الموقع على الويب شهريا بحثا عن موارد ومنتجات معارف المنظمة ومعلوماتها وخبرتها بشأن الأمن الغذائي والزراعةوالزراعة والتغذية	4 ملايين زائر	6 ملايين زائر	*5 ملايين زائر*
حاء 5 – 2 ~~-~~عدد مطبوعات المنظمة الرئيسية ~~'~~الرئيسية' وكتبها ومقالاتها في الدوريات التي استعرضها النظراء، وبحوث المنظمة وتحليلاتها بشأن الأمنوالمطبوعات الرئيسية الأخرى التي توثق البحوث والتحليلات المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية	~~مطبوعان~~ رئيسيان للمنظمة سنويا، ~~10 كتب/مقالات~~ في الدوريات يستعرضها النظراء15 مطبوعة	~~مطبوعان رئيسيان للمنظمة سنويا، 11 كتاباً/مقالاً في الدوريات يستعرضها النظراء20~~ مطبوعة	~~*مطبوعان رئيسيان للمنظمة سنويا، 12 كتاباً/مقالاً في الدوريات يستعرضها النظراء17*~~ مطبوعة

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013)	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011)~~
حساء 5 – 3 استخدام عدد مؤسسات البلدان الأعضاء والشركاء وأصحاب الشأن الآخرون الآخرين الذين يستخدمون المعايير والأدوات والخدمات التي توفرها المنظمة لإدارة المعلومات والمعرفة (المكنز الزراعي متعدد اللغات، والنظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية - أجريس، ومجموعة عناصر البيانات الوصفية الزراعية)	~~يحدد فيما بعد~~ 130130 من المؤسسات أو الشركاء أو أصحاب الشأن	يحدد فيما بعد 260 من المؤسسات أو الشركاء أو أصحاب الشأن	~~يحدد فيما بعد~~ *190* من المؤسسات أو الشركاء أو أصحاب الشأن

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- نشر مواد المنظمة البحثية والتحليلية القطرية والإقليمية والعالمية بشأن الأمن الغذائي والفقر والزراعة والتغذية (أي ورقات العمل والمواد الصحفية والموجزات بشأن السياسات، وغير ذلك).

2- نشر منتجات معلومات/معارف المنظمة الهادفة بما يشمل المطبوعات الرئيسية (تقرير حالة الأغذية والزراعة، وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم)، والتقارير الدورية والوثائق الأساسية عن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية (توقعات الأغذية، والشراكة التعاونية بشأن في مجال الغابات، وتقارير بعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وتوقعات الزراعة).

3- إجراء تحليل اجتماعي – اقتصادي بشأن القضايا المنظورية العالمية المتعلقة بالقضايا العالمية الرئيسية الطويلة الأجل بشأن الأغذية والتغذية والزراعة والموارد الطبيعية لكي تهتدي بها قرارات على صعيد السياسات وخطط للتنمية تستند إلى ~~معلومات تحليلية وتقدير~~ واعتحليل المعلومات والتقدير الواعي.

4- إجراء تحليل الأسر المعيشية الهام لمعالجة قضايا الفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، والدخل، والعمالة.

5- استحداث وتقديم طرق وأدوات وخطوط توجيهية ومواد تثقيفية لتوحيد وتنسيق المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية (~~نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام~~استراتيجية المنظمة بشأن نظم معلومات الأمن الغذائي ~~والتعرُّض لنقص الأغذية، وبرنامج الأمن~~والتغذوي، والبرنامج المواضيعي للأمن الغذائي المشترك بين المفوضية الأوروبية والمنظمة).

6- إعداد خدمات للتحليل والرصد العالميين وممارسة أنشطة الدعوة ~~من أجل~~ إلى تحسين عملية صنع القرار ~~في مجالي~~ من أجل تحسين الأمن الغذائي ~~والتغذية~~والتغذوي (لجنة الأمن الغذائي العالمي، وقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، ~~نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام~~استراتيجية المنظمة بشأن نظم معلومات الأمن الغذائي ~~والتعرُّض لنقص الأغذية، الموجز~~اتوالتغذوي، والموجزات القطرية المتعلقة بالتغذية).

7- منتديات عالمية وإقليمية وقطرية بشأن الأمن الغذائي والتغذية تدعمها المنظمة (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الاجتماعات الفنية، الاجتماعات الرفيعة المستوى).

8- إعداد لقاءات ومنصات لتبادل المعارف وجهاً لوجه وإلكترونياً وخدمات لتقاسم المعارف بشأن القضايا الحالية والمستجدة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري والمحلي (مثلاً، لجنة الأمن الغذائي العالمي، لجنة مشكلات السلع، المنتديات الإقليمية/القطرية).

9- إعداد ونشر معايير المنظمة وطرقها وأدواتها ونظمها وموادها التثقيفية المتعلقة بإدارة المعلومات وتقاسم المعارف.

10- إجراء تقييمات وتقديرات للثغرات في القدرات في مجالي المعلومات والمعرفة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذيةوالتغذوي.

11- دعم تنمية القدرات على ~~المستويين القطري والمحليا~~لمستويات الإقليمية والقطرية والمحلية في ما يتعلق بإدارة وتبادل المعلومات والمعارف.

12- إقامة منصات لتوثيق الخبرات، وتقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

الهدف الاستراتيجي طاء-
زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

القضايا والتحديات

يعيش ثلاثة من كل أربعة من أبناء البلدان النامية في المناطق الريفية ويعتمد على الزراعة أساساً لكسب عيشهم. والاتجاه السائد في حالات الطوارئ هو أن يكون لها أقصى الآثار على الأمن الغذائي وسبل العيش للسكانمعيشة السكان الفقراء، الذين يعانون هشاشة الأوضاع ويعتمدون على الزراعة. وتشمل حالات الطوارئ المذكورةوتتراوح طبيعة هذه الأزمات بين الكوارث الطبيعية المفاجئة، والكوارث المزمنة (كتلك المتعلقة بالجفاف)،الطبيعية البطيئة الظهور، وحالات الطوارئ المعقدة (أزمات ما بعد الصراع والأزمات المعقدة (مثل الصراعات الأهلية، والصدمات السوقية)، وآثار تقلب المناخ. فتغير المناخ لا يؤدي إلى زيادة وتيرة وقسوة الكوارث الطبيعية، بل يمكن أن يؤثر أيضا على تفشي الآفاتالممتدة)، والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.، وحالات طوارئ السلسلة الغذائية، وحالات الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية (تقلب الأسعار، وتوقف الأسواق، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

وفي عام 2008، أشاروأشار مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث إلى تفشي 321 مرضاً مرتبطاً بالمخاطر الطبيعية في عام 2008. وتسببت الكوارث المتعلقة بالمناخ بنحو ثلاثة أرباع الأضرار المتكبدة. وفي عام 2008، كانوكان عدد الوفيات الناجمة عن المخاطر الطبيعية في نفس السنة يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط الذي شهدته الفترة 2000- 2007. ويؤثر تغير المناخ وتقلباته على ظهور الآفات والأمراض العابرة للحدود. وما تزال حالات الطوارئ المعقدة تلحق الضرر أيضاً أضراراً بعشرات الملايين من الناس على المستوى العالمي. واستجابة لبعض هذه الاحتياجات، فقد ذكر النداء الموحد الإنساني للأمم المتحدة لعام 2009 أن 30 مليون نسمة سيحتاجونيحتاجون إلى المساعدة بتكلفة قياسية قدرها 8.2 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 3.8 مليار دولار أمريكي عام 2008 جرى تقديمها لنحو 25 مليون نسمة.

وتشكل الكوارث والأزمات خطرا يهدد الأمن الغذائي والتغذوي، ولذلك فإن الغرض الأساسي للهدف الاستراتيجي طاء هو إيجاد سبل للحد من هذه المخاطر وإدارتها. ومن شأن الإدارة المنهجية لمخاطر الكوارث في قطاعي الأغذية والزراعة أن يزيد من مرونة السكان الضعفاء وقدرتهم على النهوض من الكوارث بصورة مستدامة. وتنطوي الأزمات والكوارث على أثار مدمرة، ولكنها يمكن أن تفتح أيضا فرصا من أجل *إعادة البناء بطريقة أذكى*. ويمكن لهذه الفرص أن تولد الزخم المطلوب لبناء هياكل ومؤسسات أقوى وإدخال ممارسات أكثر استدامة في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسن بالتالي الأمن الغذائي وتعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

وتعكف المنظمة على وضع نهج متكامل إزاء إدارة مخاطر الكوارث بغرض الحد من هشاشة السكان قبل وقوع الكوارث وفي أثنائها وبعدها. ويعزز هذا النهج تنمية القدرة على الحد من المخاطر وتعزيز مرونة سبل المعيشة، ويكفل نهوض السكان المتضررين بالكوارث بسرعة من الأضرار الأولية وحالة التوقف التي تلحق بهم، وتمكينهم مرة أخرى من الاستفادة من التدخلات التي تركز على التنمية المستدامة. وتعتبر الاستراتيجيات الاستباقية عنصراً أساسياً لتمكين البلدان التي تعاني هشاشة الأوضاع من تجنب -الخسائر الكبيرة في الأرواح وتقويض البيئة والبنية الأساسية والنشاط الاقتصادي، فضلا عن تدهور سبل العيشالمعيشة والتغذية. ويجب، في سياق عملية التأهب للطوارئ والتصدي لها وإعادة التأهيل، الاهتمام بالاحتياجات المحددة للسكان المعتمدين على الزراعة، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين، والعاملين في الحراجة، والعمال الزراعيين المعدمين، وعيالهم، مع الاهتمام بصفة خاصة بمن يعانون انعدام

الأمن الغذائي والمجموعات ~~الهشاشة تغذوياً. وينبغي أن يشمل الدعم الفعلي جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث، بما فيها الإنذار المبكر، والتخطيط الاحتياطي، والحد من مخاطر الكوارث (الاستعداد لها)، وتقدير الاحتياجات، والاستجابة والدعم السريعين للتخطيط الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. ويجب علىالهشة تغذوياً. وينبغي في الوقت ذاته تعزيز ومواصلة التدابير على الأجل الأطول، والقدرات المؤسسية، والتكنولوجيات الزراعية لمنع وتخفيف الآثار المعاكسة التي تخلفها الأزمات على السكان الضعفاء والأماكن الهشة. ويجب أن يكون~~ التعاون مع الشركاء الرئيسيين، مثل وكالات الأمم المتحدة والشركاء (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش) والمنظمات الإقليمية والجهات الوطنية النظيرة، فضلاً عن القطاعات الأخرى، (مثلمن قبيل قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية~~)، أن يكفل تكامل~~) كفيلاً بتوفير الدعم المتكامل على الصعيد العالمي وعلى المستويات الإقليمية والوطنية.

ومن المحتم أن يتأثر الدعم الذي تقدمه المنظمة لتدابير الاستعداد والتصدي ~~لحالاتو~~إعادة التأهيل في حالات الطوارئ على المستوى القطري بالظروف المالية والمؤسسية المتغيرة. وستواصل تطور طرائق التمويل لتصبح أكثر تنوعاً وتجميعاً على المستويات العالمية والقطرية. ~~وسيتيح ازدياد عدد~~ وسيظل العدد المتزايد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ~~المعنية بالطوارئ الغذائية والتغذوية والزراعية وإعادة التأهيلبالأعمال التي تركز على إدارة~~ مخاطر الكوارث المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة يتيح فرصاً للعمل المشترك والتعاون~~، ولكنه سيطرح أيضاً~~. وقد يطرح أيضا عدد العناصر الفاعلة في جهود إدارة مخاطر الكوارث تحديات تتعلق بالتنسيق، لا سيما تلك التحديات المرتبطة بالانتقال من الاستجابة الفورية وإعادة التأهيل إلى التنمية. وضمن منظومة الأمم المتحدة ستتيح العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة فرصاً أمام المنظمة للتنسيق وتولي زمام القيادة في قضايا الأمن الغذائي والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وعلى المستوى القطري، ~~ستضطلعوسوف يتيعن على~~ حكومات البلدان التي تواجه حالات ~~طوارئ~~أزمات القيام بأدوار جديدة وقوية في الحد من المخاطر وتنسيق المساعدة الخارجية من خلال ~~بناء~~تنمية قدرات المؤسسات القطرية لإدارة الكوارث. وتقوم المنظمة بدور رئيسي في ضمان مراعاة الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في سياسات ومنتديات وأنشطة إدارة مخاطر الكوارث بدءا من المستويات العالمية ووصولا إلى المستويات المحلية، والتوعية بأهمية تطبيق وتكييف النهج الإنسانية القصيرة الأجل والنهج الإنمائية الطويلة الأجل من أجل الحد من مدة الاستجابة وتحسين كفاءتها وزيادة قدرة المجتمعات المحلية والبلدان والشركاء على الصمود في المدى البعيد.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تعترف الحكومات والجهات الشريكة والجهات المانحة بأهمية الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في كل جوانب إدارة مخاطر الكوارث على الأجلين القصير والطويل.
- افتراض أن تعطي الحكومات أولوية كافية لبناءلتنمية القدرات في مجال تحليل المخاطر، الإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، والتأهب، وتنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ، ودعم الانتقال من الإغاثة إلى وضع برامج للتنمية؛
- ~~افتراض أن تدعم البلدان النظم القطرية للتأهب والإنذار المبكر، وتشجّع تنمية القدرات في النظم المجتمعية والقطرية والإقليمية والدولية لتحديد التهديدات والمخاطر الجديدة، والآثار وتدابير التخفيف منها ذات الصلة.~~
- ~~افتراض أن تتوافر منهجيات فعالة ومستدامة للتأهب من أجل تنفيذها في البلدان النامية؛~~
- افتراض أن تظل القدرة الأساسية للشُعب الفنية في المنظمة متوائمة عموماً مع الحاجة إلى دعم العمل في حالات الطوارئمنع الكوارث والتخفيف من آثارها والاستعداد والاستجابة لها، وإعادة التأهيل، وعمليات التحوّل، وتولي زمام القيادة عند الاقتضاء. وستتولى المنظمة إدارة طوارئ السلسلة الغذائية باستخدام إطار إدارة الأزمات لمنع الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية والاستجابة لها [~~مركز إدارة~~ أزمات السلسلة الغذائية]~~.~~ وحدة إدارة الطوارئ]. وستعزز المنظمة قدرتها على الاستجابة السريعة من خلال التنفيذ التدريجي لنظام إدارة الحوادثلإجراءات التشغيل المعيارية في إطار إدارة الأزمات في ما يتعلق بحالات الطوارئ الكبرى.
- افتراض تقلب أعداد وأنواع مشاريع وبرامج الطوارئ التي تنفذها المنظمة من سنة إلى أخرى، وضرورة زيادة تركيز تحليلات وتقارير الأداء المستندة إلى النتائج التنظيمية للمنظمة على قياس النتائج من حيث ما يطرأ من تغيير بالنسبة لمجموع مشاريع وبرامج الطوارئ.
- خطر ازدياد عدد الأزمات وتنوعها بدرجة تفوق كثيراً قدرة البلدان والمنظمة على التصدي لها بفعالية.
- خطر أن تستبعدتؤدي الأزمة المالية العالمية إلى الحيلولة دون توافر مستويات كافية من التمويل للإغاثةتمويل برامج الاستعداد والاستجابة وإعادة التأهيل في الحالات الإنسانية والإنعاش وبرامج الانتقال في والانتقال فوراً وفي المستقبل الفوري والقريبالقريب، وكذلك استمرار انخفاض التمويل الإنمائي لمنع الكوارث والتخفيف من آثارها من خلال التدخلات الأطول أجلاً.
- ~~خطر ألا تكون المنظمة قادرة على كفالة اتباع النهج المتكامل والمنسق اللازم لتوفير دعم ملائم وفي الوقت المناسب عبر جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث المرتبطة بالأغذية والزراعة.~~
- خطر احتياج المنظمة إلى جهود كبيرة لتنمية قدراتها الداخلية وعدم وجود ثقافة مؤسسية ترحب بنهج متكامل ومتعدد التخصصات ومنسق إزاء إدارة مخاطر الكوارث على نطاق المنظمة، واحتمال أن يكون ذلك عائقا أمام العمل المتسق والمترابط لتنمية قدرات البلدان والشركاء خلال الدورة الأولى لبرنامج عمل وميزانية الاستراتيجية الجديدة للهدف الاستراتيجي طاء.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي حاءطاء								
النتيجة التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء- الشراكات والتحالفات
طاء 1	X	x	x	x	x	x	x	x
طاء 2	X	x	x	x	x	x	x	x
طاء 3	X	x	x	x	x	x	x	x

النتيجة التنظيمية طاء 1 – انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات

الوحدات المسؤولة: شعبةعملياتشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/شعبة التجارة والأسواق/ شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013	*الغاية (سنتان)نهاية عام 2011*
طاء 1–1 عدد البلدان المتأثرة التي أنشئت نظمها القطرية للإنذار أنشأت أو اتخذت خطوات لتحسين نظم الإنذار المبكر بشأن الزراعة والأمن الغذائي وانتقلت من الفئة 2 إلى الفئة 1، أو من الفئة 3 إلى الفئة 2باستخدام برامج منسقة	سيحدد فيما بعد16	(العدد قيد الإحصاء النهائي)35	*(العدد قيد الإحصاء النهائي)25*
طاء 1– 2 عدد البلدان والجهات الشريكة التي جرى فيها اختيارقامت بإدماج الزراعة والأمن الغذائي في خطط الطوارئ الخاصة بالزراعة والأغذية استنادا إلى برنامج الطوارئ في المنظمة	سيحدد فيما بعد10	15	*10*
طاء 1– 3 عدد بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر التي أدرجت في خططها القطرية للحد من المخاطر في الزراعة	7	15	*11*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- نظم الإنذار المبكر والتأهب: **الحوكمة السليمة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المؤسسات**: دعم الحكومات في وضع استراتيجيات وخطط للحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز على الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك؛ وتعميم تدابير الحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالزراعة في السياسات والخطط القطاعية، والاستراتيجيات والخطط الوطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ وتعزيز التكامل والصلات بين منع مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها والاستعداد لها، والإنذار المبكر والمساعدة الإنسانية من أجل الاستجابة للطوارئ؛ وتقييم وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها داخل الإدارات التنفيذية القطاعية وخدمات الإرشاد؛ وتنمية القدرات وتقديم التدريب لدمج ممارسات ومبادئ الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في

خطط التنمية القطاعية أو البرمجة القطرية؛ وإسداء المشورة إلى الوكالات المعنية بالأمن الغذائي/الزراعة/التغذية بشأن الاستراتيجيات التشغيلية.[17]

2 – **التقييم المتكامل للمخاطر، والرصد، والتحليل، والإنذار المبكر**: إعداد واستخدام خدمات ومنتجات من أجل تحليلنظم الإنذار المبكر المحسنة وتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية (معلومات وأدوات النظام العالمي للمعلوماتللإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ومقر عمل ذلك النظام، ولجنةوالتنبؤات المناخية، وإجراءات التقييم السريعة للكوارث الزراعية، ومنصة لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتنبؤات المناخ) – وتقييم المنتجات والخدمات الداعمة ونظم الإنذار المبكر وتحليل حالة الأمن الغذائي (تحليل سُبُل المعيشة، وتحليل القابلية للتأثر، والإطار المتكامل لتصنيف المراحل الإنسانية والأمن الغذائي، ومنهجية بعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) – وترشيد/تعزيز/تمويل نظم إنذار محلية وقطرية وإقليمية وعالمية من خلال شراكات ملائمة - واستحداث وتنفيذ حزمة التدريب الخاصة بالمنظمة في مجال التأهب للكوارث، داخلياً ومع الشركاء – والمنهجية)؛ وتعزيز الشراكات من أجل ترشيد وتعزيز وتعبئة الأموال لنظم الإنذار المبكر المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛ وإعداد واختبار وتعزيز المنهجية الأساسية للمخاطر وسُبل المعيشة والقابلية للتأثر – وخطوط، وأدوات منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها؛ ودعم تنمية القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، مع التركيز على تقدير المخاطر والاستعداد والتخطيط للطوارئ ونظم الإنذار المبكر؛ ومواءمة خدمات ومنتجات الإنذار المبكر على المستوى القطري لتحسين رصد المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتعزيز برنامج بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي في مجال تقدير المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها تحت قيادة نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود؛ وتحسين تحليل المخاطر وتنسيق إدارة مخاطر السلسلة الغذائية في العمليات الحكومية الدولية، ودمج رصد ومكافحة الأمراض والآفات في سياقات الأزمات، بما في ذلك تغير المناخ؛ وتوفير وتيسير سبل الوصول إلى قواعد البيانات المتكاملة بشأن مخاطر السلسلة الغذائية.

3– **تنمية القدرات والدعم الفني بشأن الاستعداد من أجل الاستجابة الفعالة**: وضع خطة للاستعداد في (المقر الرئيسي) للمنظمة ووضع خطط في البلدان محور التركيز، وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية (القدرة على التصدي للحالات العاجلة، والاستعداد للوجستيات والشراء، وإجراءات التشغيل المعيارية، ومركز الإدارة المحسنة للأزمات)؛ وتنفيذ حزمة تدريبية في المنظمة على الاستعداد للكوارث، بما في ذلك وضع خطوط توجيهية لبناء وتعزيز القدرة على إنتاج ورصد وتحليل وإدارة بيانات الإنذار المبكر في البلدان النامية المعرّضة لمخاطر شديدة ولديها أعداد كبيرة من سكان الريف المعرضين للتأثر – وخطوط توجيهية/دعم للتخطيط لحالات/تقديم الدعم لخطط الطوارئ –التي توضع وتستخدم داخليا وبالاشتراك مع الجهات الشريكة؛ وإنشاء وتدريب أفرقة في المنظمة معنية بالاستجابة من أجل إيفادهافرق استجابة يمكن نشرها بسرعة مع أدائها وظائفوتكلف بوظائف أساسية في مختلف أنواع مختلفة من حالات الطوارئ – وعمل المجموعة المعنية بالزراعة، بما في ذلك خطط عمل وشبكات للطوارئ في البلدان (بما في ذلك إدارة الحد من الكوارث) –

[17] تركز هذه المشورة على سبل تحقيق ما يلي: (1) تحسين الصلة بين الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وبين التكيف مع تغير المناخ؛ (2) تخطيط استخدام الأراضي ومعالجة مسائل الحيازة في سياق الظواهر المتطرفة أو النزاعات المسلحة أو الأزمات المعقدة أو التعدي على الموائل الجديدة؛ (3) دعم الأطر القانونية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ (4) دمج الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في خطط الاستعداد/الطوارئ الوطنية.

وتقديم الدعم الفني للتأهب للكوارث (على أن تكون مشتركة بين الوكالات – الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات،؛ وتمكين جماعات مجموعات الزراعة و/أو الأمن الغذائي من مساعدة الحكومات في التخطيط للطوارئ والتنسيق والربط الشبكي من أجل الحد من مخاطر الكوارث؛ ومساعدة الحكومات والجهات المانحة) باتباع نهج شامل يضمالمعنية الأخرى، بما فيها المجتمعات المحلية – وزيادة تعميم التأهب للكوارث في الأنشطة المتعلقة بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل – وتوافر خطة للطوارئ تسيطر عليها الحكومة، وتولي المنظمة القيادة في ما يتعلق بتنسيق سبل المعيشة القائمة على الزراعة والأمن الغذائي، على وضع خطط وممارسات متكاملة للاستعداد للكوارث باستخدام نهج شامل؛ ومواصلة تعميم الاستعداد للطوارئ في أنشطة الاستجابة للطوارئ وإعادة التأهيل.

2– وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من المخاطر ضمن السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: – المنظمة والشركاء (في إطار التخطيط للطوارئ وفي إطار مجموعات فريق الأمم المتحدة القطري) – يساعد الحكومات على وضع استراتيجية وخطة لإدارة مخاطر الكوارث (وثيقة متجددة ومرتبطة بأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل) استناداً إلى أكثر السيناريوهات احتمالاً – وتعميم إدارة مخاطر الكوارث في السياسات والمؤسسات القطرية، مع التعاون مع شركاء متعددين بشأن مرحلة التحوّل – وتقديم الدعم المتكامل على صعيد السياسات والدعم الفني وممارسات ومبادئ الحد من المخاطر بطريقة متكاملة – واستحداث أداة لتحليل التكلفة والفائدة لدعم خيارات/أنشطة التخفيف من الآثار – وتخصيص البلدان موارد للوقاية والتخفيف من الآثار وتدريب أفرقة أو قادة للتدخل السريع – وتخصيص البلدان موارد وتنفيذها سياسات بشأن الحد من مخاطر الكوارث (تحليل يستند إلى أدلة للمساهمة في عمليات إعداد البرامج وبناء القدرات على المستوى القطري) – والإبلاغ بأفضل الممارسات بشأن تقاسم المعرفة والدروس المستفادة بشأن التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار من خلال اتباع طريقة منهجية، وإدماج تلك الممارسات والدروس المستفادة ضمن المشروعات/البرامج.

3– (تابع) وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج سياسات ومبادئ الحد من المخاطر في السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: – تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (مثلاً: الأراضي، والمياه، ومستجمعات مياه الأمطار، والغابات، أو المناطق الساحلية) – وإعداد واعتماد خيارات زراعية من أجل الزراعة (الحراجة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية) في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة – ودعم قدرات التكيف لدى الأسر المعيشية من خلال دعم صمود النظم الغذائية – ورصد ومكافحة الأمراض والآفات في سياق الأزمات، بما في ذلك تغُّير المناخ – والتخطيط لاستخدام الأراضي وحيازتها في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة أو التعدي على الموائل الجديدة – وتطوير البنية الأساسية والخدمات الزراعية (مثلاً، نظم البذور، وتخزين البذور، وبنوك اللقاحات، وسلسلة التبريد) في سياق الأزمات المتكررة – ووجود بنية أساسية وبرامج مصمَّمة بشكل ملائم لإدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية – والوصول إلى قواعد بيانات متكاملة في ما يتعلق بمخاطر السلسلة الغذائية – وتقديم المشورة الفنية و/أو المساعدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وسُبل المعيشة في المناطق المعرّضة للخطر وفي سياقات حالات الطوارئ – وقاعدة بيانات مبادرة تكنولوجيا الزراعة بشأن الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الكوارث، لا سيما توثيق اختيارات الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر المناخ4-**الدعم الفني وتنمية القدرات من أجل تحسين تطبيق تكنولوجيات منع الكوارث والتخفيف من حدتها والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**: تعزيز وتنفيذ نهج وتكنولوجيات برنامجية متعددة التخصصات على المستوى القطري للحد من المخاطر في المستقبل، والتخفيف من الصدمات، وبناء القدرة على الصمود؛ وتحديد وتشجيع الممارسات السليمة من أجل زيادة مرونة سبل المعيشة في الزراعة (الحراجة ومصايد الأسماك

والثروة الحيوانية) في سياق الظواهر المتكررة و/أو الشديدة؛ وتحسين قدرة الأسر على التكيف؛ وتعزيز البيئة الأساسية وتنمية الخدمات الزراعية والبرامج المصممة بصورة ملائمة لإدارة مخاطر سلامة الأغذية في سياق الأزمات المتكررة؛ ووضع توجيهات بشأن كيفية تحقيق التكامل بين تحليل النزاع والحد من مخاطر الكوارث؛ وتعميم الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما تطبيق النهج والتكنولوجيات، في الإنعاش بعد الكوارث وفي البرمجة الإنمائية؛ واستحداث أدوات لتحليل التكاليف والفوائد من أجل دعم خيارات/أنشطة التخفيف من الآثار؛ ودعم الجهود الوطنية في مجال تنمية القدرات.

5- **إدارة المعرفة والشراكات الاستراتيجية من أجل الحد من مخاطر الكوارث:** توفير خبرة المنظمة ودرايتها لتحديد ملامح مخاطر الكوارث ورصدها وتحليلها ولسياسات وخطط الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها؛ وتوثيق خيارات الممارسات السليمة من أجل إدارة المخاطر المناخية في قواعد بيانات الحد من مخاطر الكوارث الدولية والتقييم القطري الموحد ~~– وإعداد خطوط توجيهية بشأن مبادئ خيارات الممارسات الجيدة المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث وتوثيق الدروس المستفادة من استخدام وتكرار خيارات الممارسات الجيدة المحددة حسب السياق والموقع على المستوى المحلي – وإعداد توجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث (التركيز على حالات الطوارئ المعقدة وعلى إعادة التأهيل المرتبطة بها) – واعتماد الممارسات الزراعية الجيدة – وتوجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث.~~

~~4- وبناء القدرات المؤسسية والفنية للحد الشامل من مخاطر الكوارث (التأهب، والوقاية، والتخفيف من الآثار)، بما في ذلك: – تقييم وتحسين قدرات الإنجاز المؤسسية والفنية في مجال الحد من مخاطرالكوارث في إطار الإدارات التنفيذية القطاعية وخدمات الإرشاد؛ وبناء القدرات والتدريب (الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني) لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من مخاطر الكوارث ضمن خطط التنمية القطاعية أو عمليات البرمجة القطرية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل)؛ – وبرنامج بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي بشأن تقدير المخاطر وإدارتها والإبلاغ بها الذي يتولى قيادته نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (امبريس)، بما في ذلك إقامة شبكات [مختبرية] إقليمية [مراكز إقليمية لصحة الحيوان] لتقاسم المعلومات وتوفير التدريب – وتوفير الخبرة من المنظمة وتوفير منتجاتها المعرفية الهادفة في مجال توصيف مخاطر الكوارث وسياسات رصد وتحليل الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها، والتخطيط لها – وتركيز برامج بناء القدرات (من قبيل نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر) على المستويين القطري والإقليمي على تقدير المخاطر والتأهب لها والتخطيط لحالات الطوارئ – وبناء قدرة داخلية بشأن التخفيف من آثار مخاطر الكوارث، في المقر الرئيس وعلى مستوى الميدان – وقيام مجموعة موظفين أساسيين مدرّبين ومتمرسين بدعم الجهود القطرية في مجال بناء القدرات.~~

~~5- والدعوة والتنسيق وتوفير المدخلات للعمليات القطرية والمشتركة بين الوكالات والحكومية الدولية، بما في ذلك: –~~ ، ونشر الممارسات السليمة بشأن تبادل المعرفة والدروس المستخلصة للاستفادة منها في الاستعداد والوقاية والتخفيف من خلال نهج منظم ودمجها في المشاريع/البرامج؛ وتعزيز وتكوين شراكات من خلال المشاركة الاستراتيجية في العمليات المشتركة بين الوكالات والحكومية الدولية ~~وفي الاتفاقيات،~~ والاتفاقيات والمؤتمرات؛ ~~– والمساهمة فيوالدعوة إلى تحسين~~ إدماج مفهومي الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد ضمن ~~عملياتالعمليات~~ التي تجري تحت قيادة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ~~؛ – واستخدام أدوات الدعوة الخاصة بالحد من مخاطر~~

الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث التي تركز على الزراعة لزيادة التركيز على جدول الأعمال العالمي لإدارة مخاطر الكوارث (الاستراتيجية واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ)؛ واجتذاب تمويل لأغراضالتمويل من أجل التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار وتحسين؛ ووضع استراتيجية الاتصال ونشر المعلومات عنلجمع وتنظيم وتقاسم مساهمات مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية في تحسين تحليل المخاطر وتنسيق إدارة مخاطر السلسلة الغذائية في العمليات الحكومية الدولية وقدرات المنظمة في الحد من مخاطر الكوارث، وزيادة تسليط الضوء على الصورة الداخلية والخارجية وتعزيز المعرفة والمناصرة وتعبئة الموارد في البلدان الأعضاء.

النتيجة التنظيمية طاع 2 – استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة

الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	*الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)*
طاع 2– 1 عدد البلدانالنسبة المئوية للبلدان ***التي*** تؤديشاركت ***فيها*** تقييمات الاحتياجات بعد الكوارثالمنظمة بدور في تقديرات للاحتياجات أفضت ***إلى*** اتخاذ إجراءات شكل الوقت فيها عاملا حاسما لدعم ***خطط وأنشطة قطرية منسقة للاستجابة***	سيحدد فيما بعد 41 في المائة	10 75 في المائة	*550 في المائة*
طاع 2– 2 النسبة المئوية للبلدانعدد البلدان ***التي*** استجابت لأزمة جديدة تطبقحصلت على دعم من المنظمة ونفذت ***نهج*** المجموعات وتنفذ خطط مجموعات في مجال الزراعة والأمنمجموعة الأمن ***الغذائي*** تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة بشأن هذه الخططلصياغة وإدارة ***مواجهة الطوارئ***	سيحدد فيما بعد26	***في المائة*** 8049	***في المائة*** *6037*
طاع 2- 3 نسبة البلدان التي نفذت برامج للطوارئ باستخدام أدوات التحليل الاجتماعي الاقتصادي والجنساني (حللت فيها مشاريع وبرامج الطوارئ ***التي*** تتمثل للمعايير الفنية لدىنفذتها ***المنظمة***) المسائل الجنسانية وصاغت ورصدت الاستجابة على أساس الاحتياجات المختلفة حسب نوع الجنس.	سيحدد فيما بعد43 في المائة	***في*** المائة 3080	***في المائة*** *1050*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية
~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~

1– **تحسين الشراكات والتنسيق والقيادة**، بما في ذلك: ~~(أ)~~ الدعم على المستويين العالمي والقطري للقيادة الفعالة للمجموعات؛ ~~(ب)~~ تعميمو~~تعميم~~ معلومات هامة وموثوق بها بشأن الأمن الغذائي المرتبط بالأزمة على الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب؛ ~~(ج)~~

استحداثواستحداث مجموعة أدوات للاتصال والإعلام من أجل المجموعات؛ (د) المشاركةوالمشاركة النشطة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ والمنتديات الدولية والقطرية؛ والتدريب والتوجيه بشأن مجموعة الأمن الغذائي.

2- **الدعوة وتعبئة الموارد**، بما في ذلك: (أ) استحداث استراتيجيات وأدوات للدعوة واستخدامها فعلاً؛ (ب) تنفيذوتنفيذ استراتيجية الاتصالات في حالات الطوارئ؛ (ج) وضعووضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل المقر الرئيسي ومكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية؛ (د) وإنشاء آليات مرنة وسريعة للتمويل.

3- **توحيد بروتوكولات وإجراءات الاستجابة والتقييمات المنظمة والتخطيط الاستراتيجي المنظم**، بما في ذلك (أ) دليل الطوارئ المتسق الذي أُعد من أجل المنظمة؛ (ب) الاستخداموالاستخدام النشط للشراكات الداخلية والخارجية في تقييمات تتسم بحسُن التصميم ووثاقة الصلة وحُسن التوقيت وتعدد التخصصات؛ (ج) إعدادوإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للشركاء؛ (د) إنفاذ أطر استراتيجيةوإنفاذ إطار استراتيجي للطوارئ خاصةخاص بكل إقليم على حدة؛ (هـ) اتباعواتباع نهج مركز إدارة الأزمات في ما يتعلق بطوارئ السلسلة الغذائية؛ (و) تطويروتطوير نظام الاستجابة في حالات الطوارئ من أجل استجابة المنظمة بسرعة للطوارئ الكبيرة والتي تبدأ فجأة؛ (ز) إعدادوإعداد سجل الاستجابة في حالات الطوارئ والقدرة الزائدة (ح)؛ والخطوط التوجيهية المنقحة لخطة العمل؛ (ط) مجموعةومجموعة أدوات تقييم سبل المعيشة؛ (ي) مجموعةومجموعة أدوات الصمود؛ (ك) لجنةولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية، وإطار تحليل الاستجابة، والمعيار الجنساني.

4- **معايير، ومبدأ "عدم إلحاق ضرر" ومبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل" والممارسات الجيدة للاستجابة**، بما في ذلك: *تنفيذ مختلف مجموعات الأدوات والخطوط التوجيهية التي تُستحدث من أجل الطوارئ تبعاً لنوع حالات الطوارئ (مثلاًالأزمة، مثل مواصفات البذور والأسمدة واستخدام مبيدات الآفات وتكنولوجيات التجهيز والتخزين لتيسير حفظ الأغذية المؤقت، والخطوط التوجيهية للطوارئ الحيوانية، والخطوط التوجيهية لطوارئ مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية لطوارئ سلامة الأغذية، والخطوط التوجيهية لتقدير الاحتياجات، ونُهُج إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وتقنيات تثبيت المنحدرات، ومبادئ إعادة تأهيل سُبل المعيشة، وغيرها).

5- **تدخلات ملائمة وحسنة التوقيت للإنعاش**، بما في ذلك (أ) خطة للاستجابة توضع استناداً إلى الشراكات الملائمة وتشجع المعايير عاليةالعالية الجودة؛ (ب) التنفيذوالتنفيذ: تحسُّن أوضاع الأسر المعيشية المستهدفة مقارنةً بما قبل الطوارئ؛ (ج) مواءمةومواءمة رصد المشروعات/البرامج مع رصد الهدف الاستراتيجي طاء على أساس الإدارة القائمة على النتائج؛ (د) تعزُّزوتعزز قدرة المؤسسات والمنظمات الشريكة والأسر المعيشية على الاستجابة المباشرة لحالات الطوارئ؛ (هـ) دعمودعم وضع سياسات قطرية بشأن حالات الطوارئ.

النتيجة التنظيمية طاء 3 – تحسُّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء

الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	~~الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)~~
~~طاء 3 1 عدد البلدان التي شهدت زيادة قدرها 10 في المائة على الأقل في مستوى التمويل المقدم~~	سيحدد فيما بعد29 في المائة	575 في المائة	~~240 في المائة~~

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013)	*الغاية (سنتان) نهاية عام 2011)*
لغرض التحول الزراعيطاء 3 – 1 النسبة المئوية للبلدان المدعومة من المنظمة والتي وضعت ونفذت خططا لإعادة التأهيل أو استراتيجيات لتعبئة الموارد من أجل الإنعاش الزراعي والانتقال			
طاء 3 – 2 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات و/أو برامج الإنعاش الزراعي التي تدمج الاحتياجات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلةطاء 3 – 2 النسبة المئوية للبلدان التي قامت المنظمة بدعم تنمية قدراتها بعد الأزمة ونفذت تدابير لتعزيز مرونة نظم الأغذية والزراعة	سيحدد فيما بعد43 في المائة	1580 في المائة	*1060 في المائة*
طاء 3 – 3 النسبة المئوية لتدخلات الطوارئ التي دعمتها المنظمة والتي شملت استراتيجيات للخروج وارتبطت بأهداف الإنعاش والأهداف الإنمائية على الأجلين المتوسط والبعيد	15 في المائة	35 في المائة	*20 في المائة*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- **تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب الشأن** على تلبيةربط الاحتياجات الفورية والطويلةالمطلوبة للإغاثة بأهداف الإنعاش والتنمية على الأجل الأطول، بما في ذلك: (أ) زيادة القدرة المؤسسية القطرية من خلال بناءتنمية القدرات الملائمة؛ (ب) أداةوأداة الصمود؛ (ج) التحليلوالتحليل القطاعي الداعم للنظم الزراعية؛ (د) إدماجلدعم نظم الأغذية والزراعة؛ وإدماج خطط الطوارئ القصيرة الأجل في التخطيط الأطول أجلاً.

2- **صياغة خطط لاستراتيجية الاستجابة وإعادة التأهيل والتحول تكون متوائمة ومتسقة مع السياسات والبرامج الحكومية**، بما في ذلك: (أ) مشاركة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/جماعات المجتمعات المحلية/الجماعات النسائية في جميع مراحل تصميم البرامج؛ (ب) زيادةوزيادة الملكية القطرية ووضع استراتيجية لإنعاش سُبل المعيشة؛ (ج) وضعووضع خطط قطرية متوائمة للتنمية من خلال نُهُج على غرار "توحيد أداء الأمم المتحدة" مع البدء ببرنامجبإطار برنامج قطري واحد للمنظمة؛ (د) إنشاء فريقوإنشاء أفرقة متعددة التخصصات (المنظمة، والجهات المانحة، والمؤسسات المحلية) واستخدامهواستخدامها لتقييم "الاحتياجات الانتقالية" الذي ينبغي تعديلبعد تحديد برنامج الاستجابة القطرية على أساسه؛ (هـ) صياغةالذي ينبغي تعديله؛ وصياغة وتنفيذ أطر الأولوياتالبرامج القطرية المتوسطة الأجل، مع كفالة الصلة بين تصميم الاستجابة لحالات إدماج خطط عمل الطوارئ وإطارفي إطار البرنامج القطري للمنظمة وربطها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحدوالنهج القطاعية الشاملة، والتقييمات القطرية الموحدة، وغير ذلك من الفقر، وغيرها؛ (و) التدريبأطر التخطيط على

المستوى القطري؛ والتدريب المشترك مع التخطيط لعقد حلقات عمل؛ ~~(ز) إشراك~~و إشراك المؤسسات المحلية؛ ~~(ح)~~ والإدارة المشتركة، لا سيما لمصايد الأسماك، مع ~~الحكومة~~الحكومات والمجتمعات المحليـــــة؛ ~~(ط) برامج حرجية قطرية~~ وبرامج الغابات الوطنية.

3- **إدارة المعرفة من أجل صنع القرار من جانب الشركاء**، بما في ذلك: ~~(أ)~~ توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتعميمها على الجماهير الملائمة؛ ~~(ب) تيسير~~وتيسير التدخلات المتعلقة ~~بانفلوانزا~~بأنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض والسياسات والبرامج المتعلقة بأمراض أخرى؛ ~~(ج) إدراج~~وإدراج الدروس المستفادة في السياسات وفي التدريب؛ ~~(د)~~ وإمكانية حصول الشركاء على المعلومات والمراجع والخطوط التوجيهية ذات الصلة.

4- **تعميم ممارسات التنمية الجيدة في برامج التحوّل الخاصة بحالات الطوارئ**، بما في ذلك: ~~(أ)~~ اشتمال التخطيط للاستجابة على خطط تحوّل تبدأ من المراحل الأولى لحالات الطوارئ؛ ~~(ب) اشتمال~~واشتمال الوثائق الاستراتيجية لحالات الطوارئ والتحول على "استراتيجيات خروج" وتواؤمها واتساقها مع الخطط القطرية؛ ~~(ج) وضع~~ووضع إجراءات لاعتماد نهج البرامج – وينبغي أن يشمل: عناصر الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل؛ وتوافر الخبرة الفنية الملائمة؛ والاختصاصات؛ والقيادة؛ وتفويض السلطة؛ والموارد البشرية؛ ~~(د) استراتيجيات~~واستراتيجيات زيادة الصمود وتحسين الإنتاجية وإدامة سبل المعيشة؛ ~~(هـ) نوع~~وأنواع البرامج، من قبيل وضع السياسة المتعلقة بالبذور، وإعادة تأهيل غابات المنغروف، وبرامج إعادة تأهيل مصايد الأسماك، والمدارس الحقلية للمزارعين، والبرامج المتكاملة لسلامة الأغذية، والتخطيط والتنسيق الإنتاجيين للصلات بين المزارعين والأسواق، وإدارة المشروعات، وبرامج إدارة مستجمعات مياه الأمطار.

5- **الدعوة الفعالة والتنسيق بين الجهات المانحة لصالح التحوّل**؛ بما في ذلك: ~~(أ)~~ إقامة آليات لتخصيص الموارد والتحول؛ ~~(ب) استحداث~~واستحداث أدوات للدعوة من أجل الجهات المانحة لتدبير تمويل أطول أجلاً؛ ~~(ج) توعية~~وتوعية الجهات المانحة بأهمية تمويل التحول؛ ~~(د) تحديد~~وتحديد الموارد المخصصة للتحوّل أثناء مرحلة الطوارئ (بما في ذلك التمويل على غرار الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل والتنسيق الطويل الأجل بين المجموعات)؛ ~~(هـ) تعبئة~~وتعبئة موارد كافية لأنشطة ما بعد الطوارئ؛ ~~(و) ممارسة~~وممارسة الدعوة والاتصال مـــن أجل تمويل التحوّل (وبناء دعم وملكية داخل البلدان؛ ~~(ز))~~؛ واستخدام تحليل لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية؛ ~~(ح) جماعة~~ في الانتقال؛ وجماعة العمل المعنية بالإنذار المبكر والتابعة لمجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: ~~حوارات سياسات لإفساح~~حوار السياسات من أجل إفساح المجال لتمويل التحوّل.

الهدف الاستراتيجي كاف ـ
المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

القضايا والتحديات

تشكل أوجه انعدام المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال الفوارق الاجتماعية تحدياً كبيراً في السعي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم ظواهر انعدامي الأمن الغذائي، والتغذوي، والدخل. وبدون معالجة الفوارق الاجتماعية والجنسانية، فإن المجتمع العالمي لن يتمكن من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. ويضطلع الرجال والنساء بأدوار مختلفة وتكاملية في الزراعة، غير أن التحيز ضد المرأة في طائفة من المؤسسات، من بينها الحكومة، والأعراف الاجتماعية والأسر والأسواق، هي أمور تحد من قدرة المرأة على الحصول على الموارد والسلع والخدمات وعلى اتخاذ قرارات واعية بشأن استخدامها المنتج. وتشير الأدلة إلى أن التطورات الأخيرة، مثل تغير المناخ، وتقلب أسعار الأغذية والطاقة، والاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي ستتسبب في مفاقمة عدم المساواة بين الجنسين وغير ذلك من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى موارد الإنتاج. ولوحظ في كثير من الأحيان أن الاستراتيجيات الاقتصادية التي يقصد بها النهوض بالزراعة والتنمية الريفية لا تكون دائماً مفيدة لسكان الريف، ولا سيما النساء، وتؤدي في بعض الأحيان إلى تضخيم التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية القائمة والتهميش القائم. وعلى الأرجح فإن هذا الاتجاه سيزداد سوءاً بالنظر إلى القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المنبثقة، بما في ذلك التغير المناخي، والهجرة، والأمراض المعدية الناشئة، والانحدار الاقتصادي العالمي والوطني.

ومع أن عدداً من البلدان أظهر قدراً من التقدم في إتباع نهج أشمل للمساواة بين الجنسين وللمساواة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية، ما زالت هناك ثغرات بالغة الأهمية. فأولاً، أسفر التحيز الثقافي وانعدام العزيمة السياسية السائد وعدم تحقيق نتائج سياسية عن تفاوت في اعتماد وتنفيذ سياسات متفق عليها دولياً واتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين و المساواة الاجتماعية وتمكين المرأة. ثانياً، توجد شحة في البيانات اللازمة لفهم التمايز بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج وآثار ذلك على الحد من الفقر الريفي وعلى النمو الاقتصادي. ثالثاً، انخفض مستوى عدم مراعاة المرأة في السياسات والبرامج انخفاضاً طفيفاً، ولكن قدرة واضعي السياسات والموظفين الفنيين في بلدان نامية كثيرة ما زالت ضعيفة، مما يبطئ التقدم ويحول دون إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في برامج التنمية. رابعاً، وحتى عندما يتحقق التقدم فإن القدرة على دعم تنفيذ السياسات، ورصد وتقييم النتائج والأثر، تكون ضعيفة في الغالب. وبالمستطاع معالجة هذه الثغرات المهمة والوصول إلى مستوى أفضل من المساواة بين الجنسين في القدرة على الوصول إلى الموارد، والسلع، والخدمات، ووضع القرارات في المناطق الريفية، وهو ما يمثل الغاية الشاملة لهذا الهدف الاستراتيجي.

ومع أن لدى المنظمة ميزة نسبية واضحة في العناية بأمر المساواة الجنسانية والاجتماعية في الزراعة، فإن ذلك يتطلب تركيزاً شديداً ومستمراً على المجالات التالية: بناء القدرات، ضمن المنظمة وفي البلدان (المستوى القطري) على حد سواء لضمان النظر إلى مسألة المساواة بين الجنسين ومعالجتها كقضية رئيسية من قضايا السياسات والبرامج؛ وإدراج القضايا الجنسانية الريفية في السياسات والبرامج المشتركة للأمم المتحدة لدعم الموارد ولتوسيع نطاق العناية بالمسائل الجنسانية الريفية بصورة كفوءة؛ والجهود المتواصلة لتوليد وتحليل ونشر المعلومات والإحصاءات وتحليلها بشأن مختلف المتعلقة بمختلف الجوانب والاتجاهات ذات التأثيرات المهمة على مسألة انعدام المساواة بين الجنسين لدعم صياغة السياسات المناسبة وتنفيذها في الوقت

المناسب؛ وتكوين شراكة قوية لتيسير دمج القضايا الجنسانية الريفية في سياسات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبرامج الأمم المتحدة المشتركة، والبرنامج الميداني للمنظمة من أجل تعبئة الموارد والعمل بفعالية لتوسيع الاهتمام بالقضايا الجنسانية الريفية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن المنظمة ستظل مركزاً للمعرفة ونقطة مرجعية في القضايا الجنسانية.
- افتراض قيام المنظمة بتوسيع مظروف الموارد لتعميم الاعتبارات الجنسانية الريفية في برنامج العمل والميزانية.
- افتراض أن البلدان والمؤسسات الأخرى ستواصل طلب المساعدة الفنية في القضايا الجنسانية الريفية.
- افتراض نجاح البرنامج الرائد "توحيد أداء الأمم المتحدة" ومن ثم صيرورة البرمجة المشتركة في الأمم المتحدة أسلوب العمل العادي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى القطري.
- خطر عدم قيام الأولويات القطرية بدراسة وتخطيط الأنشطة الإنمائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الجنسانية المتمايزة، وأولويات وتطلعات النساء والرجال.
- خطر انتقاص التحيزات السياسية والاقتصادية والثقافية من تقدير أصحاب الشأن وفهمهم وتنفيذهم للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتصدي لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين.
- خطر عدم إبداء البلدان ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين والأجهزة الرئاسية للمنظمة وإدارتها العليا الالتزام بتحقيق المساواة الجنسانية والاجتماعية.
- خطر أن يؤدي عدم كفاية البيانات إلى عرقلة تحليل الاتجاهات في القضايا الاجتماعية والجنسانية، وتحديد الاحتياجات والأولويات، ودعم وضع خطط وسياسات ملائمة بشأن المساواة بين الجنسين.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي كاف								
النتيجه التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء- الشراكات والتحالفات	
كاف-1		x	x	x	x	x		x	
كاف-2		x	x	x	x	x	x		
كاف-3	x	x	x	x	x	x	x		x
كاف-4				x	x	x	x		

النتيجة التنظيمية كاف 1 – إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
كاف 1–1 عدد البلدان التي نفذتتلقى مساعدة من المنظمة ووضعت برامج مشتركة للأمم المتحدة تتضمن عنصراً خاصاً بالمساواةتراعي الفوارق بين الجنسين في الريف ويستوفي معايير المساواة بين الجنسين في المنظمة	0	~~7~~5	*3*

كاف 1–2 عدد ~~أدوات السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككلّ البلدان~~ المشتركة في ~~إطار~~ مبادرة "توحيد الأداء" التي ~~تشمل قضايا المساواة بين الجنسين نتيجة لمدخلات~~ تحصل على مساعدة من المنظمة. ~~وأدرجت القضايا الجنسانية~~ الريفية في برامجها.	0	44	~~441~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تقييم الآليات والأدوات والنُهج الموجودة حالياً لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في إطار "توحيد أداء الأمم المتحدة" بهدف تحديد الاحتياجات والثغرات والمنطلقات للدعم الفني الذي تقدمه المنظمة في هذا الميدان.

2 - استحداث أدوات ومنهجيات لكي تهتدي بها النُهُج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الثغرات والمنطلقات.

3 - إقامة شراكات أكثر فعالية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الأخرى المعنية ذات الصلة، والاستفادة من أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، ومشاريع "توحيد أداء الأمم المتحدة" الرائدة، والبرامج المشتركة للأمم المتحدة، والنُهُج والأطر الأخرى الموجودة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

4 - تقديم مساعدة فنية لدعم تناول قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في البرامج والسياسات المشتركة للأمم المتحدة.

النتيجة التنظيمية كاف 2 – زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حده، وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
كاف 2–1 عدد المؤسسات أو المبادرات القطرية التي تتلقى دعماً فنياً من المنظمة والتي اعتمدت أداة التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني أو المنهجيات المماثلة الأخرى لاستخدامها في رسم السياسات والتخطيط أو البرامج أو المشروعات.	10	~~22~~16	~~15~~12
كاف 2–2 عدد البلدان التي تقوم بجمع وتحليل واستخدام بيانات مفصّلة عن الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الريفية على ~~مستوى البلد ككل وبحسب~~ حسب كل جنس على حده، ~~وتحليل تلك البيانات واستخدامها~~ ونشرها.	15	~~30~~25	*20*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تقييم الاحتياجات الحالية والمستجدة من حيث بناءتنمية القدرات في البلدان المستهدفة من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تدخلا من المنظمة في تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية.

2 - دعم الجهود التي تبذلها الحكومات وغيرها من الجهات المعنية لتصميم وتوفير التدريب الذي ينمي المهارات المتعلقة بتحليل قضايا المساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية – الاقتصادية، ووضع سياسات وإعداد برامج بطريقة تشاركية.

3 - تقديم الدعم الفني لجمع بيانات وإحصاءات مفصّلة بحسب كل جنس على حده، وتحليلها ونشرها ~~من أجل استخدامها~~ واستخدامها في وضع السياسات.

4 - إعداد ومراجعة و/أو تكييف مواد وموارد من بينها نماذج تدريبية مصممة خصيصاً، لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في مجالات فنية محددة (منها مثلاً ~~التغذية~~، والحراجةحالات الطوارئ، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ، وتبادل المعرفة، والاتصال، وغيرها).

5 - تقديم تدريب يركز على "كيفية" تعميم قضايا المساواة بين الجنسين ~~داخل المنظمة وأيضاً في ما~~ بين مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء استناداً إلى نُهُج وأدواتنهج تحليل القضايا الاجتماعية – الاقتصادية وقضايا المساواة بين الجنسينوغيره من الأدوات.

النتيجة التنظيمية كاف 3 – صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	~~الغاية (سنتان) نهاية عام 2011~~
كاف 3–1 عدد البلدان ~~المستهدفة~~ التي ~~قامت بمراجعة سياساتها وقوانينها~~	6	~~12~~6	~~8~~0

وانظمتها الزراعية والخاصة بالأمن الغذائي، باستخدام ما هو متاح لديتستفيد من مشورة المنظمة من معلومات وتحليل ومشورة على مستوىفي عمليات حوار وصياغة السياسات وبناء للقدرات من أجل معالجة القضايا الجنسانية التي تؤثر في الحصول على موارد الإنتاج.			

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - إعداد ونشر أدوات لدعم السياسات من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات القطرية وتعزيز القدرات لاستخدام معلومات مراعية للفوارق بين الجنسين ولصياغة سياسات وبرامج مراعية لاحتياجات المرأة وجامعة اجتماعياً وتمكّن فقراء الريف من الناحية القانونية، وتنفيذ تلك البرامج والسياسات ومراجعتها.

2 - مساعدة الحكومات القطرية، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث على تحسينتكوين شراكات أكثر فعالية لتحسين التحليل الجنساني والاجتماعي – الاقتصادي للقضايا المستجدة التي تنطوي على إمكانية تقويض العدل بين الجنسين والعدل الاجتماعييمكن أن تؤدي إلى مفاقمة التفاوتات الجنسانية والاجتماعية في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

3 - جمع وتحليل ونشر معلومات وإحصاءات عن الأبعاد المتعلقة بالمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من أبعاد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستجدة (ومنها مثلاً تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، والطاقة الحيوية، والديناميات السكانية، والأمراض المستجدة (ومنها مثلاً الإيدز)، ونقص التغذية، ونظم حقوق الملكية، وفرص العمالة) لدعم عمليات وضع السياسات وتنفيذهاأجل دعم عمليات وضع السياسات وتنفيذ البرامج.

4 - نشر الأدوات والنُهُج التشاركية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية على البلدان الأعضاء وعلى الشركاء من خلال الموقع الشبكي "مشاركة منظمة الأغذية والزراعة" وغيره من قنوات المعلومات.

النتيجة التنظيمية كاف 4 – إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام (2013	*الغاية (سنتان)نهاية عام (2011)*
كاف 4–1 النسبة المئوية من المنتجات/الخدمات المدرجة في خطط عمل المنظمة والمراعية للقضايا الجنسانية	تحدد النسبة فيما بعد	20تحسن بنسبة 4 في المائة مقارنة بخط الأساس	*10تحسن بنسبة 2 في المائة مقارنة بخط الأساس*
كاف 4–2 عدد وحدات المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تقوم برصد تنفيذ البرامج على ضوء الأهداف والمؤشرات المراعية للقضايا الجنسانية	204	308 في المائة	*252 في المائة*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تحديد خط الأساس السليم لقياس التقدم المحرز في أنشطة تعميم الاعتبارات الجنسانية في المنظمة.

2- تحديد نقاط الدخول وتفعيل آليات مساءلة موظفي المنظمة والإدارة عن التعميم المنهجي للاعتبارات الجنسانية.

~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~

~~1 - رفع مستوى مهارات التحليل الجنساني لدى موظفي المنظمة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية باستخدام نماذج تعميم قضايا المساواة بين الجنسين أو من خلال الدعم الفني التحفيزي.~~

~~2 - إقامة آلية رصد وإبلاغ جديدة تتيح للشُعب ومسؤولي الاتصال المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين الإبلاغ دورياً عن أنشطة تعميم قضايا المساواة بين الجنسين.~~

3 - تيسير تعيين مسؤولين كبار موظفي المنظمة كمسؤولي اتصال معنيين بقضايا المساواة بين ~~الجنسين في الوحدات الفنية للمنظمة~~بالمسائل الجنسانية وتحدد اختصاصاتهم بوضوح كآلية أساسية في ~~الجهد الذي تبذلهجهود~~ المنظمة لتعميم ~~قضايا المساواة بين الجنسين~~الاعتبارات الجنسانية في ~~برامجها الفنية~~برنامجها الفني.

4 - الدعوة إلى تخصيص موارد من البرنامج العادي وموارد خارجة عن الميزانية لكفالة الالتزام بالأهداف الجنسانية المتفق عليها وإنجازها.

5 - تحديد احتياجات تنمية القدرات ووضع برامج لتلبية الاحتياجات المحددة.

6 - توثيق أنشطة المنظمة المتصلة بالمسائل الجنسانية في اثنتين على الأقل من الوحدات المختارة.

الهدف الاستراتيجي لام -
زيادة حجم وفعّالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

القضايا والتحديات

تدخلتشكل التقلبات السريعة في أسعار الأغذية والطاقة، والأزمة المالية العالمية الجارية، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في عداد التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذوي العالمي، وتطرح طائفة واسعة من التحديات الإنسانية للمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان وفي المجالات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والإنمائية والسياسية والأمنية، وتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأخطار جسيمة. وقد شهد العقدان الماضيان هبوطا حادا في التمويل العام المقدم للزراعة بالقيمة النسبية والمطلقة وعلى المستوى الدولي والوطني على السواء. وانخفض نصيب الزراعة والتنمية الريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية من 18 في المائة في 1979 إلى 4 3.5 في المائة في 2004، ثم ارتفع إلى 4.6 5.5 في المائة في 2007. وعاود انخفاضه بعد ذلك حيث وصل إلى 4.3 في المائة في عام 2008. وسوف يتطلب تحسين الإنتاجية الزراعية عكس هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية للزراعة بصورة حاسمةوالغابات ومصايد الأسماك بقوة وبصورة متسقة، جنبا إلى جنب مع الالتزام بزيادة المبالغ من الموارد المحلية لهذا القطاع. وفي سنة 2008، قدر فريق المهام رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي التابع للأمم المتحدة أنه يتعين أن تزداد الحصة المخصصة للتنمية الزراعية والريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عشرة في المائة في غضون خمس سنوات لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 450 مليونا في العالم.

ويتعين لتحقيق أكبر تأثير للاستثمارات العامة والخاصة في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية، الوفاء بعدد من الشروط، من بينها: السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الملائمة مما يؤدي إلى تهيئة بيئة داعمة للاستثمار الخاص؛ والالتزام الصارم بتدابير الحماية الاجتماعية والبيئية؛ واستخدام أحدث الأساليب في صياغة برامج ومشروعات الاستثمار للقطاعين العام والخاص؛ ورصد وتقييم النتائج والآثار بصورة شاملة وفي التوقيت المناسب. ويتعين إجراء التحليلات لزيادة سلامة الاستثمارات وتحديد المعوقات أمام خيارات الاستثمار.

ومع ازدياد مبالغ المساعدة غير المشروطة من الجهات المانحة، يتعيَّن تعزيز الإدارة المالية العامة في سياق أطر الإنفاق المتوسطة الأجل واستعراضات النفقات العامة وغيرها. وفي ظل ازدياد المبالغ المستثمرة في النهج القطاعية الشاملة، والدعم المباشر للميزانية، كما يلزم تحسين فعالية المعونة وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005) وجدول أعمال أكرا (2008) وبرنامج عمل أكرا (2008). ويجب تطبيق مبادئ روما، بما فيها (1) الاستثمار في الخطط التي تمسك البلدان بزمام ملكيتها؛ (2) التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ (3) نهج شامل من مسارين في الأمن الغذائي؛ (4) مشاركة نظم قوية وكفوءة ومتعددة الأطراف؛ (5) التزام مستمر وقوي من جانب كل الأطراف. ويجب تحسين تصميم العمليات الاستثمارية الملموسة والتحول عن الخبرة الدولية نحو الخبرة القطرية في عملية التصميم. ويتعين توجيه التمويل العام المحدود إلى المجالات الأساسية من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي واجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وأخيراً، يجب تحسين رصد الأثر في كثير من البلدان، وكذلك قدرة الموظفين في الوزارات والوكالات.

الافتراضات والمخاطر

ضمن البيئة الخارجية الأوسع:

- إنافتراض أن التقلبات في مستويات أسعار المنتجين للأغذية الأساسية في البلدان النامية لن تثبط من عزم صغار المنتجين والمستثمرين في الأعمال الزراعية على زيادة القدرات المحلية على إنتاج الأغذية وتصنيعها.
- خطر الكوارث الطبيعية، والمضاربات المالية، وتقلب أسعار الطاقة، وتغير المناخ.
- افتراض الحد بمرور الوقت من التشوهات في الأسواق الناجمة عن الإعانات الزراعية والحواجز التجارية غير الجمركية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- افتراض وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا (2008) موضع التنفيذ الفعلي مما يسفر عن تحسين الاتساق بين مختلف مصادر التمويل/ الدعم لفائدة البلدان المتلقية.
- خطرخطر رفع الحواجز غير الجمركية المفروضة على سلامة الأغذية.
- افتراض عدم الحفاظ على الزخم القوي الأخير في الاستثمارات على المستويين الوطني والدولي بمرور الوقت بحيث لا تتحول التعهدات (من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية) إلى استثمارات فعلية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر.
- خطرخطر تقييد الأزمة المالية لقدرة المانحين على الوفاء بالالتزامات القائمة.
- افتراض عدم اعتماد البلدان النامية سياسات ومؤسسات أكثر فعالية لمساعدة المزارعين والمشروعات التجارية الزراعية على الاستفادة من فرص التصدير.

على المستوى الوطني:

- خطر عدم توافر الكفاءة لدى الحكومات لكي تضع جدول أعمال يمكن التنبؤ به للإصلاح الاقتصادي يطبق التمويل العام لزيادة الاستثمارات الخاصة مع الحد من مخاطر الاستثمار الخاص وتكاليف المعاملات.
- خطر عدم توافر القدرة والحوافز الكافية لدى الحكومات للقيام بالإدارة الفعالة للمشروعات الاستثمارية.
- الخطر الرئيسي المتمثل في أن يؤدي تقليص الميزانيات في البلدان النامية والبلدان المانحة إلى تقويض قدرة المؤسسات العامة على إعداد وتطبيق سياسات فعالة.

على المستوى المؤسسي:

- خطرافتراض عدم توافر المرونة الكافية في استخدام الموارد البشرية والمالية لتلبية الاحتياجات من الاستثمارات المتخصصة، وطلبات البلدان الحصول على دعم للتحليلالتحليل القطاعي والسياساتي، وضع إستراتيجيةوتحليل السياسات، ووضع استراتيجية للاستثمار وجهود بناء القدرات.
- خطر عدم توافر المهارات لدى المنظمة أو عدم إمكانية جلبها لها لدعم أولويات البلدان فيما يتعلق بالاستثمار.
- خطر تحويل الموارد عن الأنشطة المقررة نتيجة لقرارات مخصوصة.
- خطر حدوث زيادة مفاجئة في الطلب.

تطبيق الوظائف الاساسيه على الهدف الاستراتيجي لام								
النتيجه التنظيمية	الف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء- الشراكات والتحالفات
لام-1	x	x	x	x	x	x		x
لام -2	x	x		x	x		X	
لام -3	x	x		x	x		X	x

النتيجة التنظيمية لام-1: زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية
الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار/شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	*الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)*
~~**لام-1-1** نسبة الزيادة المئوية في الإنفاق العام على الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في عشرة بلدان مستهدفة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض~~**لام 1-1** عدد البلدان التي تفضي فيها الأعمال التمهيدية التي تجريها المنظمة لتحديد فرص استثمارات محددة إلى تمويل من المؤسسات المالية الدولية أو الجهات المانحة أو الحكومات الوطنية في غضون 3 سنوات من التنفيذ[18]	~~متوسط الإنفاق الزراعي على خمس سنوات (2005 - 2009) في برنامج إستراتيجية الحد من الفقر 16~~	~~2520~~ في المائة	~~*1018* في المائة~~
لام 1-2 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	5.5 في المائة	7.5 في المائة	*6.5 في المائة*

[18] ينبغي النظر في التمويل بالنسبة للقطاع الذي أجرت فيه المنظمة أعمالا تمهيدية.

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- توفير خبرات المنظمة الموجهة والمواد المعرفية (تحليل الاتجاهات، الإحصاءات، المعلومات والصكوك الدولية) لإعداد إطار الاستثمار الحكومي.
2- عمليات تقدير الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والمشورة السياساتية والدعم الفني المشترك بين الاختصاصات ضمن شراكة مع الحكومات والمانحين ومؤسسات التمويل الدولية للسير قدما في تنفيذ الأهداف ~~الإستراتيجية~~الاستراتيجية للمنظمة وتحقيق نتائجها التنظيمية وللدعوة إليها.
3- إعداد أدوات لتتبع اتجاهات الاستثمارات الخاصة في بيئة الزراعة والأعمال لاجتذاب الاستثمارات الخاصة الإضافية.
4- الدعوة والاتصال لحشد الإرادة السياسية وتشجيع الاعتراف العالمي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة.

النتيجة التنظيمية لام-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة
الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار

المؤشر	خط الاساس	الغايه (~~4 سنوات~~)نهايه عام 2013)	الغايـــــــــه (*~~سنتان~~)نهاية عام 2011)*
لام 2-1 النسبة المئوية من اسابيع العمل التي يخصصها كل شخصاستشاري في شعبة مركز الاستثمار على تنمية الاستثمارات من قِبل الخبراء الوطنيين	~~12 في المائة~~لا يوجد	~~26~~25 في المائة	*~~18~~20 في المائة*
لام 2-2 النسبة المئوية من البلدان التي شملها المسح والتي أظهرت مستوى رضا لا يقلّ عن 70 في المائة على الدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرات في مجال الاستثمار	لا يوجد	75 في المائة	*60 في المائة*
~~**لام 2-3** عدد البلدان التي تتلقى الدعم من المنظمة والتي شهدت فيها القدرات المؤسسية للصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية تحسناً في 5 على الأقل من أصل المؤشرات المرجعية البالغ عددها 20 مؤشراً~~	~~0~~	~~15~~	~~5~~

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- توفير خدمات ~~بناء~~تنمية القدرات المشتركة بين الاختصاصات بقيادة المنظمة من خلال التدريب في أثناء العمل والتدريب الرسمي، وإرشاد النظراء الوطنيين في إدارة دورة الاستثمار.

~~2- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الشريكة لزيادة الموارد المخصصة لبناء القدرات على سبيل التجربة في مجال إدارة دورة الاستثمار.~~

2- تعزيز التعلم من الأقران في إعداد وتنفيذ وتقييم الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

3- وضع وتطبيق مواد المعلومات والمعرفة ذات الصلة بما في ذلك الدروس المستفادة من دراسات التقييم الإقليمية/ المواضيعية والتي أجرتها المؤسسات المالية الدولية لدعم الاستثمار

النتيجة التنظيمية لام-3: وضع وتمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والاحتياجات الوطنية

الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار

المؤشر	خط الأساس	الغاية (~~4~~ سنوات) نهاية عام 2013)	***الغاية (~~سنتان~~ نهاية عام 2011)***
لام 3-1 تمويل عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة بدعم من المنظمة (المتوسط المتجدد لفترة 4 سنوات)	~~2.8~~3.3 مليار دولار أمريكي	3.~~2~~7 مليار دولار أمريكي	*~~3.0 مليارات~~ 5 مليار دولار أمريكي*
لام 3-2 عدد البلدان التي أقيم فيها ما لا يقلّ عن ثلاث شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الصناعات الزراعية، بدعم فني من المنظمة	0	12	*4*
لام 3-3 تقييم جودة الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة من قِبل مؤسسات التمويل الدولية الشريكة	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ ~~رضا بنسبة 85 في المائة عند النهاية~~	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ ~~رضا بنسبة 90 في المائة عند النهاية~~	*رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ ~~رضا بنسبة 88 في المائة عند النهاية~~*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تزويد البلدان بخبرات المنظمة في الإدارة المتعددة التخصصات للدورة الفنية والخاصة بالسياسات والاستثمارات بصورة متكاملة.

2- تطبيق نُهُج مبتكرة في أعمال المنظمة الفنية وخدمات الدعم.
3- إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة للمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء.
4- قيام المنظمة بوضع الخطوط التوجيهية وتقديم الدعم الفني لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الأغذية والزراعة.

الهدف الوظيفي خاء -
التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

القضايا والتحديات

تعتمد المنظمة على مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدم داخل المقر وكذلك بالتعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين، من أجل تحقيق النتائج. وكثير من هذه الخدمات يتجاوز نطاق الإدارة البحتة، ويتناول عناصر تتعلق مباشرة بالتوجيه الاستراتيجي الداخلي، وزيادة الفعالية، والتركيز على الميزة المقارنة، وتنظيم مجموع عمليات المنظمة والإشراف عليها بالشكل الصحيح. وفي التسلسل الجديد لنتائج المنظمة، توفر هذه الخدمات بيئة تمكينية لا يمكن بدونها تحقيق النتائج التنظيمية في إطار الأهداف الاستراتيجية بطريقة فعالة.

وقد تم تحديد أربع مجموعات من الخدمات، تشمل التعاون فيما بين طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية وتطبق على جميع مستويات عمل المنظمة، لضمان:

- وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري
- تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات التمكينية على نطاق النتائج التنظيمية
- شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء
- توجيه فعال للمنظمة من خلال ~~ـ~~تحسين ~~الحوكمة~~ الحكومة والإشراف.

وتعرّف هذه المجموعات الأربع من الخدمات على أنها نتائج تنظيمية في إطار هذا الهدف الوظيفي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار التزام كل أصحاب الشأن والشركاء بمهمة المنظمة في ظل مناخ من الشفافية والثقة بين الدول الأعضاء والأمانة.
- افتراض تعاون طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية بصورة فعالة وكفؤة.
- خطر المساس بمستوى الخدمات المقدمة في إطار النتيجة التنظيمية نتيجة لعدم توفر الموارد المطلوبة.

النتيجة التنظيمية خاء 1 – وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري
الوحدة المسؤولة: إدارة التعاون التقني

التحدي، ويتمثل في ضمان قدرة المنظمة على المساندة الفعالة للموارد المتاحة – المقررة والطوعية على حد سواء – لمعالجة القضايا التي تواجه الأعضاء في مجالات ولايتها. ويتطلب القيام بذلك وضع برامج المنظمة على أساس تحديد منهجي لأولويات الأعضاء على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، إلى جانب التحليل المتأني للمزايا المقارنة للمنظمة وقدرتها بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية. ويوفر النهج الجديد المستند إلى النتائج الإطار والوسائل لزيادة تركيز تدخلات المنظمة وتحسين التعلم التنظيمي من أجل المساهمة في تحسين المصداقية لدى الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين.

المؤشر	خط الاساس	الغاية (~~4 سنوات~~)نهاية عام 2013)	***الغاية (~~سنتان~~)نهاية عام 2011)***
خاء 1–1 عدد طلبات المساعدة على صعيد السياسات الموجّهة إلى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية والتي جرت تلبيتها	يحدد فيما بعد	~~20+~~خط الاساس +2 في المائة	***~~10+~~خط الأساس+1 في المائة***
خاء 1–2 عدد البلدان التي توجد لديها أطر معتمدة للأولويات المتوسطة الأجل بما يتناسب والسياسات القطاعية	0	30	*10*
خاء 1–3 عدد الأقاليم التي تجري فيها صياغة خطط عمل ذات أولوية على النحو المطلوب، يتمّ جزء منها في ضوء أطر ~~الأولوياتالبرمجة~~ القطرية ~~المتوسطة الأجل~~ وخطط العمل الإقليمية الفرعية ذات الأولوية	0	5	*5*
~~**خاء 1 – 4** نسبة الأموال من خارج الميزانية المخصصة من خلال مجالات التركيز ذات الأولوية~~**خاء 1 – 4** مستوى المساهمات الطوعية التي جرى حشدها في فترة السنتين 2013-2012	~~02~~ مليار دولار أمريكي (مستوى المساهمات الطوعية التي جرى حشدها في فترة السنتين 2008-2009)	~~20~~ في المائةاتجاه مستقر	~~5~~ في المائةاتجاه مستقر
خاء 1–5 نسبة الانحرافالنسبة المئوية للانحراف بين الزيادة في متحصلات الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين في المنظمة والمسجلة في الحسابات المراجعة والمعدل في الوكالات المتخصصة الأربعةالخمس (منظمة العمل الدولية، منظمةومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمةومنظمة الصحة العالمية)، والوكالة الدولية	يحدد فيما بعد1.3 (فترة السنتين 2010-2011 مقابل فترة السنتين 2008-2009)	انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى0 أو أكثر	***انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى0 أو أكثر***

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهايه عام 2013)	الغايه (سنتان)نهاية عام 2011)
للطاقة الذرية)			
خاء 1–6 نسبة الوحدات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تستوفي المعايير المؤسسية المعتمدة لرصد الأداء والتخطيط العملي	لا توجد (سيجري تطوير نظام جديد)	100 في المائة	*60 في المائة*
خاء 1–7 نسبة المشروعات/البرامج الممولة من الجهات المانحة (وبرنامجبدون برنامج التعاون التقني) وتستوفي معايير الجودة الخاصة بالمنظمة أثناء التنفيذ وفي نهاية كل سنة من سنوات التنفيذ	يحدد فيما بعد30 في المائة	9550 في المائة	8040 في *المائة*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية
~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~

1- ~~تقديم~~ المساعدة على صعيد السياسات على ~~كل من المستوى (القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي) بناء على احتياجاتكافة المستويات~~ (القطرية، والإقليمية الفرعية، والإقليمية، والعالمية) تبعاً لاحتياجات الأعضاء ذات الأولوية.
2- وجود أطر ~~للأولويات القطرية المتوسطة الأجل المستندة إلى النتائج وتركيزبرمجة قطرية~~ لتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية، واهتداء نتائج المنظمة وأهدافها الاستراتيجية بها وتواؤمها معها.
3- التحديد المنظَّم والاستشاري، بما في ذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية، لمجالات العمل ذات الأولوية على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي.
4- استراتيجية ~~في~~ المنظمة لتعبئة الموارد ~~توضع من خلال اتباع نهج ذي مساريتصاغ وتنفذ~~ على ~~المستوى العالمي وعلى المستوى الميداني دعماً لأطر الأولوياتنطاق~~ المنظمة لدعم الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية.
5- تخصيص موارد من جميع المصادر وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الجامعة.
6- وضع ترتيبات عمل ذات كفاءة وفعالية لشبكة المنظمة من المكاتب الميدانية ووحدات المقر الرئيسي.
7- تنفيذ التخطيط التشغيلي المستند إلى النتائج، والرصد، ورفع التقارير، وبناء قدرة من الموظفين الضروريين لتطبيق مثل هذه الممارسات.
8- إطار جامع لضمان الجودة بما يشمل تعزيز الرصد والتقييم واستخلاص الدروس المستفادة.
9- تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

النتيجة التنظيمية خاء 2 – تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات المواتية على نطاق النتائج التنظيمية

الوحدات المسؤولة: مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج، مكتبوإدارة التعاون التقني، وشعبة رئيس موظفي الإعلام، وشعبة رئيس موظفي الإعلام ومكتب تبادل المعرفةتبادل المعرفة والبحوث والإرشادوالبحوث والإرشاد، شعبةوشعبة الإحصاءالإحصاء، مكتبومكتب الشؤون الشؤون القانونية والإخلاقية.

الغرض من النتيجة التنظيمية خاء 2 هو إعطاء وسائل العمل اللازمة لتعزيز قدرة الإدارات الفنية والمكاتب الميدانية على تأدية نتائجها التنظيمية ضمن الأهداف الاستراتيجية من

ألف إلى لام. ويستلزم هذا تأدية الوظائف الأساسية بصورة فعالة ومتسقة ووجود خدمات مواتية وتعلّم متبادل والسعي إلى التميّز. وستوفر منظمة الأغذية والزراعة مجموعتين من الأدوات الأساسية التي يمكن تصنيفها من الناحية المفهومية ضمن واحدة من الفئتين أدناه:

- الأدوات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة للمعرفة
- الأدوات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة في دعم دولها وأصحاب الشأن

يكمن التحدي، ~~ويتمثل~~ في ضمان إتاحة *المعارف العالمية عن الأغذية والزراعة* لأولئك الذين يحتاجونها، وعندما يحتاجونها، وبالشكل الذي يمكنهم الوصول إليه واستخدامه. ومن خلال المجموعة الأولى من الأدوات الأساسية، يتركز دور المنظمة المزدوج كجهة مقدمة للمعارف وميسرة لتدفق المعارف داخل المجتمع العالمي. وسيجري تعزيز هذه الأدوار من خلال التدريب على أحدث أساليب وأدوات تبادل المعلومات والمعرفة، والنشر التقليدي والإلكتروني والرقمي، واستخدام تلك الأساليب والأدوات، وإتاحة خدمات ومنتجات المقر الرئيسي لتيسير نقل المعرفة من جميع الإدارات الفنية والمكاتب الميدانية التابعة للمنظمة إلى المجتمع العالمي. وسوف تنفذ استراتيجية للمنظمة بشأن إدارة المعرفة لكفالة كفاءة استعمال الموارد والتوحيد المعياري للسماح بتبادل المعلومات والمعرفة، وضمان الجودة.

~~وتحتاج المنظمة إلى نهج متسق *للإحصاءات*، على النحو الذي طالب به التقييم الأخير، وستحتاج إلى تنفيذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق ذلك. ويحتل *الاتصال والدعوة* محور وظائف المنظمة بوصفها منظمة للمعارف. ويجب على المنظمة إقامة اتصالات على المستويين الداخلي والخارجي بطريقة سريعة ومتسقة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري — لتؤكد دورها القيادي ودعمها الحاشد للسعي العالمي نحو القضاء على الجوع. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسين الفهم لدى مقرري السياسات عن الحاجة إلى *سياسات إنمائية* تشجع الزراعة والقطاع الريفي وتحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر، بما في ذلك الحاجة إلى تعبئة موارد متزايدة. وهناك حاجة أيضاً لضمان الاعتراف بدور ومساهمة المنظمة من جانب مقرري السياسات وأولئك الذين يمكنهم التأثير عليها، بمن فيهم عامة الجمهور.~~

وتحتاج المنظمة إلى نهج متسق لتحسين الإحصاءات، على النحو الذي طالب به التقييم الأخير. وتعمل المنظمة منذ عام 2008 مع الوكالات الإحصائية الدولية والإقليمية والوطنية الرئيسية وأصحاب الشأن الآخرين لوضع استراتيجية عالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية صدقت عليها بالإجماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وتعمل المنظمة مع الشركاء لوضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية التي ستوفر برنامجاً شاملاً لبناء القدرات من أجل تحسين نظم الإحصاءات الزراعية إلى حد كبير في البلدان النامية.
وسوف يساعد توفير نظم المعلومات والأدوات والبنية الأساسية العالمية وتكنولوجيات الاتصال واستخدامها وحشدها على تهيئة البيئة اللازمة لتمكين الشعب الفنية والمكاتب الميدانية من جمع المعلومات والمعارف وتحليلها وتخزينها ونشرها وكذلك توصيل المعلومات والمعارف وتبادلها، ودعم الاحتياجات الإدارية والتشغيلية بكفاءة. وسيلزم وضع استراتيجية ونهج متسقين للمنظمة من أجل تحقيق ذلك بالاستعانة بشبكة شاملة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة.

وسوف تساهم المجموعة الثانية من الأدوات الأساسية في تحسين تأدية الخدمات للبلدان: يُعتبر. ويُعتبر تعزيز دور المنظمة كميسّر لبناءلتنمية القدرات/تنميتها جزءا هاما من ~~هذه العمليةهذا~~ النهج تماشيا مع إعلاني أكرا وباريس لتعزيزمن أجل تعزيز الملكية. ~~ويجب أن تقوم~~ والمساءلة الوطنية. وسوف تتحول المنظمة نحو القيام بدور حافزتحفيزي أكبر في شراكة مع العناصر الفاعلة الوطنية والدولية عن طريق تقديم دعم متكامل وعالي– الجودة *لبناء/تنمية القدرات*، وينعكس في الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، ويربط بين الأنشطة المعيارية والتشغيلية والدعائية. وعن طريق الاسترشاد باستراتيجية عامة لبناء/~~تنمية~~ لتنمية القدرات،

ستساعدستعدل المنظمة سياساتها وإجراءاتها التشغيلية وستعمل على إقامة قاعدة مستدامة للقدرةتنمية كفاءات الموظفين من أجل زيادة فعالية أنشطتها في البلدان والأقاليم فيما يتعلق بالأمندعماً للأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية.

ويجب على المنظمة أن تستخدم بفعالية المعارف المتاحة داخل المنظمة وكذلك شركاءها لدعم الدول الأعضاء ومنظماتها الخاصة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في مجالات تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وبناءوتنمية القدرات على صياغة السياسات وتنفيذها، والتعزيز المؤسسي، وإعادة الهيكلة، والمعلومات الخاصة بالسياسات القطرية، ورصد السياسات، ووضع البرامج الميدانية. ولضمان مساعدة متسقة ومنسقة وعالية الجودة في *مجال السياسات*، فإن ذلك يتطلب نهجا جامعاً تدعمه آليات ملائمة لتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الإدارات.

ويعد *التشريع* أحد الأدوات الهامة لتنفيذ السياسات – وقد اعترفت المنظمة بالحاجة إلى تحسين ترابط واتساق وسرعة المشورة القانونية والخدمات القانونية المقدمة للأجهزة الرئاسية والصكوك الدولية. ويجري القيام *بعمل مشترك بين التخصصات* على نطاق شبكة من المواقع الجغرافية (المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليميةالإقليمية والمكاتب الإقليميةالإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية ومكاتب الاتصال)، وهذا يتطلب توجيه الاهتمام اللائق إلى العمل المترابط مع السماح بقدر كافٍ من الاستقلال الذاتي والتجاوب على جميع المستويات. وبالشكل نفسه، يجري تأمين *الدعم الفني* من أكثر المصادر فعالية، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية بما يتماشى والميزات المقارنة.

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهايه عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)
خاء 2–1 النسبة المئوية للموارد من الموظفين ومن غير الموظفين في الإدارات المستخدمة لأغراض الأهداف الاستراتيجية التي تشرف عليها إدارات أخرى	13 في المائة	20 في المائة	*16 في المائة*
~~**خاء 2–2** نسبة المشروعات/البرامج الميدانية التي أسندت مهمة الرقابة الفنية عليها إلى المكاتب الميدانية~~	~~0~~	~~30 في المائة~~	~~*20 في المائة*~~
~~**خاء 2–3** حصة الدعم والإشراف الفنيين المعهود بهما إلى شركاء معتمدين في الخارج~~	~~0~~	~~20 في المائة~~	~~*10 في المائة*~~
خاء 2–42 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بإدارة المعلومات والمعرفة والإحصاءات، ونظم المعلومات ذات الصلة، والمنفذةالمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة	يحدد فيما بعدلا يوجد	يحدد فيما بعد40 في المائة	يحدد فيما بعد20 في المائة
خاء 2–53 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بنظم وتكنولوجيا المعلومات والمنفذةوالبنية الأساسية العالمية، وتكنولوجيات الاتصال المنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة	60 في المائة (على أن يجري تأكيدها عبر إجراء مسح)	100 في المائة	*80 في المائة*
~~**خاء 2–6** معدل الزيارات الشهرية إلى الموقع الإلكتروني www.fao.org~~	~~3-614 مليون زيارة في الشهر~~	~~3.965 مليونا~~	~~*3.890 مليونا*~~
~~**خاء 2–7** معدل الاقتباسات الشهرية للمنظمة في المطبوعات/الوسائط الإلكترونية التي يقوم نظام Meltwarer برصدها~~	~~4-056 اقتباس في الشهر~~	~~4-220~~	~~*4-137*~~
خاء 2–84 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة ببناءبتنمية القدرات المنفَّذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	*يحدد فيما بعد*

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)
خاء 2-95 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بالمساعدة في مجال السياسات والمنفذة طبقاً لنظام المساعدة في مجال السياسات	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

~~الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية~~
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- أدوات لكفالةلضمان اتباع نُهج متعددة التخصصات وتبادل المعرفة.
2- ~~ضمان الجودة الفنية عبر الاستخدام الأمثل للموارد الداخلية والخارجية لأغراض الإشراف والدعم على الصعيد الفني.~~
3- ~~وضع~~إعداد وتشجيع نُهج جامعة~~و~~أدوات ومنهجيات مؤسسية وتدريب للموظفين في مجالات إدارة المعلومات والتكنولوجيا ونظم الإحصاءات ~~والمعلومات والتكنولوجيا~~.
4- ~~استراتيجيات وأدوات لكفالة اتباع نُهج متسقة في مجالي الاتصال والدعوة.~~
5- ~~برامج متسقة وفعالة للاتصال والدعوة تنفذ على جميع المستويات.~~
6-3- وضع وتشجيع نهج تمكينية للمنظمة في مجالات نظم المعلومات والبنية الأساسية العالمية وتكنولوجيات الاتصال.
4- استراتيجية جامعة، وأدوات ومنهجيات وتدريب الموظفين لتحسين دعم المنظمة لبناءلتنمية القدرات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.
7-5- مساعدة متسقة وجيدة التنسيق في مجال السياسات للبلدان والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي.
8-6- برامج لتعزيز التنسيق والاتساق في تقديم المشورة القانونية والتشريعية.
9-7- أدوات لجمع وحفظ ونشر المعلومات عن وضع الصكوك الدولية وإدارتها واستخدامها.

النتيجة التنظيمية خاء 3- شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عملتعزيز أنشطة المنظمة والشركاءمن خلال الاتصالات والدعوة الفعالة والشراكات والتحالفات الرئيسية
الوحدة المسؤولة: مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية

التحدي، ويتمثل فيمكن تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها عن طريق الاتصالات وجهود الدعوة الفعالة، ومن خلال الشراكات والتحالفات الرئيسية التي تزيد من موثوقيتها بوصفها منظمة معنية بالمعرفة، وتبرز صورتها في المحافل العالمية لتضيف بذلك قيمة من خلال مضافرة الجهود.

واجتمعت جملة عوامل شملت، من بين عوامل حاسمة أخرى، الارتفاع المطرد لأسعار الأغذية منذ عام 2007 مع نمو أنواع الطاقة الحيوية، وتغير المناخ، والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية، لتغير التصورات بشأن أهمية الاستثمار في الزراعة. وساعد ذلك بدوره على دفع الزراعة لتحتل صدارة جدول الأعمال الدولي. وحفاظاً على هذا الزخم، ينبغي أن تكون المنظمة قادرة على مواصلة توفير المزيد من المعلومات التي تتسم بحسن التوقيت والدقة والوضوح لصناع القرار والمزارعين والمنتجين الآخرين والمستهلكين (مثل المعلومات المتعلقة بالتغذية وسلامة ومواصفات الأغذية) وعامة الجمهور الذي قد يكون من بين الأوصياء على السلع والخدمات العالمية. وتهدف اتصالات المنظمة من خلال ذلك إلى بلوغ شريحة عريضة من عامة الجمهور فضلا عن الجماهير المستهدفة من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل التقليدية والجديدة، والعمل مع شركاء المنظمة وأصحاب الشأن الآخرين. ويركز النهج الذي يتسم بمرونته المتزايدة على الوصول إلى وسائط الإعلام وجهات الاتصال الأخرى التي تركز على تشجيع لجوء هذه العناصر الفاعلة الرئيسية إلى المنظمة باعتبارها مركزا للتميز ومنارة ونقطة مرجعية.

وساهمت حملة الدعوة العالمية التي أطلقتها المنظمة مؤخرا، وهي مشروع المليار جائع، بدور رئيسي في توعية شريحة عريضة من الجمهور بالجوع وارتباطه بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. واستفادت الحملة من مساهمات شركاء المنظمة في الميدان. وتتكامل في هذا الصدد أهداف اتصالات المنظمة وأعمال الشراكات، وتركز على المضي بالمنظمة قدما في هذين المجالين، وتحسين الاتصالات وتوطيد وبناء الشراكات لتعزيز تحقيق ولاية المنظمة ومساعدة أعضائها على تحقيق أمور من بينها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والمساعدة على إطعام العالم الآن وحتى عام 2050، والمساعدة على صون الموارد الطبيعية. ويسير بالتوازي مع ذلك تحدي حشد أفضل المعارف والقدرات في العالم لمساندة الدور القيادي للمنظمة في الحوكمة الدولية للزراعة والتنمية الزراعية. ولا توجد هذه المعارف والقدرات في المنظمة فقط وتحتاج إلى الربط التعاوني الفعال لمختلف المؤسسات ذات الصلة دعما للأهداف المشتركة. ويمكن دعم قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها عن طريق شراكات تعزز مصداقيتها كمنظمة للمعارف وتحسن من صورتها في المنتديات العالمية، وتضيف قيمة عن طريق تضافر الجهود. ولتلبية احتياجات الأعضاء، تحتاج المنظمة إلى معرفة أين يمكن العثور على المعارف اللازمة للتوجيه السليم في مجالات الأغذية والزراعة والتغذية، وأين يمكن الوصول إليها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق شراكات استراتيجية جيدة التنظيم وراسخة ومستدامة. وتتيح الشراكات أيضاً القدرة على تحقيق وفورات في التكلفة ووفورات الحجم، خاصة في أوضاع المعونة الحالية المتغيرة.

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
خاء 3-1 متوسط عدد مرات الدخول شهريا إلى موقع المنظمة على شبكة الويب	3.614 مليون زيارة شهريا	3.956 مليون زيارة شهريا	*3.890* مليون

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013	الغاية (سنتان) نهاية عام 2011
www.fao.org			
خاء 3–2 نسبة التقارير الإخبارية التي تغطيها شهريا محطات التلفزة أو الإذاعة أو وسائط الإعلام المطبوعة أو الاجتماعية بثلاث أو أكثر من اللغات الرسمية	5 في المائة شهريا	15 في المائة شهريا	*10 في المائة شهريا*
خاء 3–3 عدد البلدان الأعضاء في المنظمة التي تقوم بتنظيم وترويج حملات للتوعية بقضايا الجوع، بما في ذلك يوم الأغذية العالمي والمبادرات الخاصة	100 بلد يحتفل بيوم الأغذية العالمي	140 بلدا مشاركا في مبادرات الدعوة، من قبيل يوم الأغذية العالمي	*120 بلدا مشاركا في مبادرات الدعوة من قبيل يوم الأغذية العالمي*
خاء 3–1 نسبة 4 عدد الشراكات المنفذة والتي تعكس الخطوط التوجيهية لاستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات على المستوى المؤسسي	0	100 في المائة 110	50 في المائة *36*
خاء 3-25 عدد البلدان التي تشارك فيها المنظمة في شراكات الأمم المتحدة بما يتماشى واستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع منظومة الأمم المتحدة	8	90	22
خاء 3–3 نسبة 6 عدد ترتيبات التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنفذة طبقاً لخطط العمل المتفق عليها	يحدد فيما بعد 3	يحدد فيما بعد 5	يحدد فيما بعد 4
خاء 3-47 عدد مجموعات المجتمع المدني المشاركة في منتديات حول السياسات و/أو المتعاونة في برامج فنية وأنشطة للمنظمة	يجري مؤتمران إقليميان للمنظمة مشاورات مع المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الأهلية	تجري جميع المؤتمرات الإقليمية للمنظمة مشاورات مع المنظمات غير الحكومية / المنظمات الأهلية	*تجري 3 مؤتمرات إقليمية للمنظمة مشاورات مع المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الأهلية*
خاء 3–58 عدد الشراكات والمشاورات مع القطاع الخاص المتماشية مع الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمنظمة على	شراكة استراتيجية واحدة مع القطاع الخاص	5 شراكات استراتيجية جديدة مع القطاع الخاص	*3 شراكات استراتيجية جديدة مع القطاع الخاص*

المؤشر	خط الاساس	الغايـــــــــــــــه (4 سـنوات)نهايـة عـام 2013)	الغايـــه (سـنتان)نهايـه عام 2011)
المســـــتويات العالميـــــة والإقليمية والوطنية			

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- برامج متسقة وفعالة للاتصال والدعوة على كل المستويات.
2- استراتيجيات وأدوات لكفالة اتباع نهج متسقة في مجالي الاتصالات والدعوة.
3- استراتيجية للشراكة على نطاق المنظمة، واستراتيجيات محددة بشأن الشراكات، توضع وتنفذ على مستوى المنظمة وعلى كل من المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري.
4- خطوط توجيهية للشراكات الرسمية وغير الرسمية، تتضمن الدروس المستفادة.
5- المشاركة في زيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، بما في ذلك المنتديات العالمية الرفيعة المستوى لصنع القرار، ومساهمة المنظمة في أدوات البرمجة القطرية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (داخل نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة).
6- وثيقة مشتركة بعنوان "توجيهات للتعاون فيما بين الوكالات الكائنة في روما" وخطة التنفيذ ذات الصلة.
7- الشركاء الذين يعملون من خلال آليات تشاورية جديدة.
8- خطوط توجيهية وأدوات لإدارة الشراكات مع القطاع الخاص.
9- تمثيل المنظمة في الاجتماعات الخارجية.

النتيجة التنظيمية خاء 4- توجيه فعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف
الوحدات المسؤولة: مكتب المفتش العام، مكتب التقييم، مركز الخدمات المشتركة، ولجنة الأخلاقيات

يكمن التحدي، ويتمثل في الخدمة الفعالة للأجهزة الرئاسية والدستورية للمنظمة وتنفيذ قراراتها بطريقة إيجابية وشفافة. وتتطلب برامج المنظمة وعملياتها إشرافا لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق وضع نهج مدروس ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة الداخلية. ويجري الترويج لبيئة مترابطةتسودها الأخلاقيات والنزاهة على نطاق عمليات المنظمة عنمن خلال القيم الأخلاقية وعن طريق للكشف والتحقيق ومنعمنع الغش والسلوك غير المرضي والتحقيق فيه واكتشافه، وتطوير الدروس المستفادة وإجراء التغييرات الإجرائية والتغييرات في مجال السياسات المطلوبة لتعزيز الترابط في داخل المنظمة.

المؤشر	خط الاساس	الغايه (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغايه (سنتان)نهاية عام 2011)
خـــاء 4-1 النســبة المئويــة لميزانيــة المنظمــة (البرنــامج العـــادي ومـــن خـــارج الميزانيــة) التــي تــؤول إلــى وظيفة التقييم	5 في المائة	1 في المائة	8 في المائة
خـــاء 4-2 النســبة المئويــة لتوصــيات التقيــيم المقبولــة والمنفذة في المواعيد المتفق عليها	50 في المائة	95 في المائة	90 في المائة

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	~~الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)~~
~~خاء~~ 4–3 النسبة المئوية لتوصيات مكتب المفتش العام التي تقبلها الإدارة وتنفذها	70 في المائة	90 في المائة	~~80~~75 في المائة
~~خاء~~ 4–4 النسبة المئوية لجميع الشكاوى/الادعاءات المتعلقة بالغش وسوء السلوك التي يجري تجهيزها و/أو يجري إعداد تقارير التحقيق وإجراءات الإحالة التي ينظر فيها في غضون أطر زمنية محددة والقرارات المتخذة بشأنها من الوحدات المعنية	~~80~~75 في المائة تم استعراضها وإيجاد حل لها خلال ستة أشهر من تلقيها	~~80~~90 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة	~~80~~75 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة
خاء 4–5 النسبة المئوية لقرارات المؤتمر والمجلس التي أنجزتهانفذتها المنظمة في غضون المهل الزمنية المقررة	75 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
~~خاء~~ 4–6 النسبة المئوية لوثائق الأجهزة الرئاسية التي تصدر وفقاً للمتطلبات الدستورية للأطر الزمنية المتفق عليها	70 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
~~خاء~~ 4–7 معدل استجابة الموظفين للتدريب على مسائل الأخلاقيات	0 في المائة	80 في المائة	50 في المائة
~~خاء~~ 4–8 معدل الاستجابة لطلبات المشورة والموافقات القانونية	80 في المائة	90 في المائة	80 في المائة

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~ميثاق لوظيفة~~خطة العمل الإشارية المتجددة لعمليات التقييم ~~في المنظمة~~الاستراتيجية والبرامجية للفترة 2012-2013.
2 - ميثاق لمكتب المفتش العام وضع وتنفيذ خطة شاملة للمراجعة تكون مستندة إلى المخاطر.
3 - نظام لإدارة الحالات من أجل تحديد جميع الشكاوى بخصوص الغش وسوء السلوك في برامج المنظمة وعملياتها، وتجهيزها و/أو التحقيق فيها في الوقت المناسب.
4 - ~~خطة شاملة~~نهج شامل لخدمة الأجهزة الرئاسية والدستورية بطريقة مُرضية ولعقد اجتماعاتها بطريقة شفافة.
5 - تنفيذتحضير وتنفيذ تعديلات النصوص الأساسية المتعلقة ~~بدور~~الأجهزةبالأجهزة الرئاسية في الوقت المناسب.
6- إسداء المشورة القانونية لضمان العمل في المنظمة وفقاً لأنظمتها القانونية ولوائحها المنطبقة وضمن الحدود المقبولة للمسؤولية القانونية.

الهدف الوظيفي ذال -
الإدارة الكفوءة والفعالة

القضايا والتحديات

لقد وصف التقييم الخارجي المستقل المنظمة بأنها منظمة بيروقراطية شديدة وباهظة التكلفة تتسم بعمليات مفرطة للسيطرة على المعاملات، وبارتفاع مستويات التداخل والازدواجية، وبانخفاض مستويات السلطة المفوّضة. وأشار إلى أن الهيكل الإداري للمنظمة يركّز بإفراط على الضوابط السابقة لاتخاذ إجراء ولا يشدد على تفويض السلطة، مما يترك أثراً سلبياً على الكفاءة وتحفيز الموظفين. وستتصدى المنظمة لتحدياتها عن طريق إجراء تقدير أوضح للمخاطر الناشئة عن أنشطتها وعملياتها الإدارية. ويمكن أن يفضي هذا العمل إلى إحداث تغييرات في طرق العمل ومنها مثلاً طرق مرنة للاضطلاع بالإدارة والخدمات الإدارية بمستويات عالية من الكفاءة والجودة، مع أداء المسؤوليات الخاصة بالصناديق الاستئمانية. ويلزم وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية والمساءلة، مع وجود الدعم اللازم من نظم المعلومات والتدريب، في ظلّ تزايد نقل الموارد - والقرارات المتعلقة باستخدامها - إلى المواقع التي يجري فيها تنفيذ المشروعات والبرامج. ويجب على المنظمة، بحكم طبيعتها كمنظمة معرفة، أن يكون بمقدورها أيضاً اجتذاب موظفين من ذوي الكفاءات العالية والهمة الكبيرة والإبقاء عليهم، وتهيئة بيئة للتعلّم يمكن فيها للموظفين أن ينموّا ويحسّنوا مهاراتهم المهنية والإدارية.

الافتراضات والمخاطر

- الافتراض بأنّ المشروعات ذات الصلة بإصلاح نُظم الشؤون الإدارية ونظم الإدارة في خطة العمل الفورية، وتنفيذ تلك المشروعات.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد اللازمة إلى إعاقة التنفيذ.
- تحتاج مسبقاً قدرة المنظمة على تنفيذ التغيرات اللازمة للاستجابة للتقييم الخارجي المستقل وتحقيق الهدف الوظيفي ذال إلى تغيير ثقافة المنظمة وفي الطريقة التي تعمل بها المنظمة. وخطر أن تكون توقعات حدوث التغيّر فوراً أكبر من قدرة المنظمة على التكيف.
- في بيئة محدودة الموارد، تتطلب عمليات الإصلاح المختلفة تحديداً للأولويات وستلزم إدارة أوجه الاعتماد المتبادل والتضاربات المحتملة بعناية.
- خطر أن تعيق عقلية "التقوقع" والمواقف المترسخة، والقصور الذاتي، وتجزؤ العمليات، القدرة على التغيُّر.
- ستنطوي إعادة التشكيل على نطاق المنظمة على إدماج خدمات كانت منفصلة سابقاً. وهذا سينطوي على تكاليف انتقالية يلزم الإقلال منها إلى أدنى حد.
- خطر الافتقار إلى تمويل خاص بالتحوّل من أجل تلبية تكاليف تحسين الخدمات الإدارية.
- افتراض قياس مستويات رضاء العملاء على النحو المقرر.
- افتراض إمكانية مقارنة الخدمات على النحو الملائم مع المنظمات المماثلة ذات الصلة.

النتيجة التنظيمية ذال 1 – الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجّهة نحو العملاء وفعالة وكفوءة وتُدار جيداً

الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الخدمات الإدارية المشتركة

المؤشر	**خط** الاساس	الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013)	***الغاية (سنتان) نهاية عام 2011)***
ذال 1 – 1 النسبة المئوية لخدمات المنظمة التي يغطيها يمكن أن تستفيد من	0 في المائة	40 في المائة	*20 في المائة*

المؤشر	**خط** الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	***الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)***
اتفاق مستوى الخدمات ويغطيها اتفاق بشأن مستوى الخدمات.			
دال 1 – 2 حصة الخدمات التي تطبّقتغطيها اتفاقات مستوى الخدمات وتطبّق عليها مقاييس مرجعية.	يحدد فيما بعد استنادا إلى حصر الخدمات	40 في المائة	*20 في المائة*
~~دال 1 – 3 النسبة المئوية للعمليات والإجراءات التي يجري ترشيدها.~~	~~يحدد فيما بعد استنادا إلى حصر الخدمات~~	~~40 في المائة~~	~~*20 في المائة*~~
دال 1 – 4 الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	لا يوجد	الأخذالشروع في عملية لوضع إطار الرقابة الداخلية في شكل رسمي والأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	*قيد الإعداد جار*
دال 1 – 5 تحسّن رضا العملاء	يحدد فيما بعدلا يوجد: من المقرر البدء في هذه العملية في عام 2011	*رضا بنسبة قدرهاإذا كانت نتائج السنتين أقل من 50 في المائة:* تحسن نسبي قدره 50 في المائة *إذا كانت نتائج السنتين 50 في المائة أو أكثر:* يبلغ الحد الأدنى للتحسن 75 في المائة	*50 في المائة راضية*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - الرصد الكفؤ والفعال لجميع العقود ذات الصلة بالخدمات مع الموردين الخارجيين.
2 - الرصد الكفؤ والفعال لجميع الخدمات الداخلية.
3 - تدريب الموظفين على تنفيذ اتفاقات مستوى الخدمات، واستقصاءات الزبائن، وعلى جمع بيانات من أجل القياس المرجعي.
4 - الاتصال الفعال مع الزبائن.
5 - توافر خبرة فنية للمساعدة في جمع البيانات من أجل قاعدة بيانات القياس المرجعي.
6 - وجود آليات لإدارة تعليقات المستعملين وتطبيق الدروس المستفادة.
7 - الأخذ بأفضل الممارسات والمعايير المعترف بها لتحسين العمليات باستمرار.
8 - استقصاءات سنوية للعملاء.

النتيجة التنظيمية ذال 2 – الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارةبشمول ودقة وأهمية معلومات إدارة المنظمة
الوحدة المسؤولة: شعبة الشؤون المالية

المؤشر	**خط الأساس**	**الغاية** (4 سنوات)نهاية عام 2013)	***الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)***
دال 2 – 1 حصول المنظمة على رأي سنوي لا تحفّظ	تتلقى المنظمة حالا على رأي لا تحفظ فيه	رأي سنوي لا تحفظ فيه من المراجعة	*رأي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجيةكل*

المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)
فيه من المراجعة الخارجية	من المراجعة الخارجية كل سنتينأصدر المراجع الخارجي رأيه بدون تحفظات بشأن فترة السنتين	الخارجية.	سنتين
دال 2 – 2 تزايد النسبة المئوية للوحدات التنظيمية صاحبة الشأن التي تستخدمللعملاء الذين يشيرون إلى رضائهم عن المعلومات المستخرجة من نظام معلومات إدارة المنظمة بصفة منتظمة.	يحدد فيما بعد (توزع حاليا معلومات إدارة الشؤون الإدارية من خلال وسائل متفرقة ومخصصة)لا يوجد: من المقرر البدء في هذه العملية في عام 2011	80 في المائةإذا كانت نتائج السنتين أقل من 50 في المائة: تحسن نسبي قدره 50 في المائة. إذا كانت نتائج السنتين 50 في المائة أو أكثر: يبلغ الحد الأدنى للتحسن 75 في المائة	إنشاء آلية للتنسيق والإبلاغ عن إحصاءات المستخدمين لمعلومات إدارة الشؤون الإدارية في المنظمةرضاء بنسبة 50 في المائة
دال 2 – 3 نسبة العملاء الذي يشيرون إلى تحسُّن القدرة على إصدار تقارير نهائية عن معلومات المنظمة من خلال استخدام أدوات إبلاغ معيارية.	يحدد فيما بعد (عدد التقارير النهائية عن المعلومات المؤسسية التي تستلزم تعديلا مخصصا) لا يوجد: من المقرر البدء في هذه العملية في عام 2011	خفض عدد التقارير التي تتطلب تعديلاً مخصصاً يتوقف على تحديد خط الأساس.إذا كانت نتائج السنتين أقل من 50 في المائة: تحسن نسبي قدره 50 في المائة. إذا كانت نتائج السنتين 50 في المائة أو أكثر: يبلغ الحد الأدنى للتحسن 75 في المائة	تخفيض في عدد التقارير التي تستلزم تعديلا مخصصا (تبعا لإرساء خط الأساس)رضاء بنسبة 50 في المائة

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - الإعداد المتواصل لمعلومات عن الأداء المالي تكون هامة وحسنة التوقيت وإبلاغها إلى المديرين والأعضاء والجهات المانحة.
2 - نظام معلومات إدارة المنظمة.
3 - إجراءات إدارة المعلومات الإدارية التي تعبِّر عن تعليقات المستعملين.
4 - وضع السياسات والإجراءات المالية المؤسسية ذات الصلة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
5 - تسجيل المعلومات المحاسبية والمالية بشكل دقيق وكامل وفي الوقت المناسب في حسابات المنظمة.

النتيجة التنظيمية ذال 3 – الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفِّذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها

الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الموارد البشرية المؤشر	خط الاساس	الغاية (4 سنوات)نهاية عام 2013)	الغاية (سنتان)نهاية عام 2011)
دال 3 – 1 النسبة المئوية	0 في المائة	50 في المائة	*19* في المائة

الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الموارد البشرية المؤشر	**خط الاساس**	**الغاية (4 سنوات) نهاية عام 2013**	***الغاية (سنتان) نهاية عام 2011***
للمديرين الذين يكملون برنامج التدريب الإداري الأساسي الخاص بالمنظمة (النسبة المئوية لجميع الموظفين من الرتبة ف – 5 وما فوقها)			
دال 3 – 2 نسب تحسّن الكفاءة (استناداً إلى النسبة المئوية للموظفين الذين يشاركون في نظام تقييم أداء الموظفين وزيادتهم في إطار تصنيف الكفاءة).	0 في المائة؛ يحدد فيما بعد (لم تُعتمد بعد معدلات الكفاءة)	مشاركة 90 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء؛ وزيادة بنسبة قدرها 50 في المائة في تصنيفات الكفاءة	*يشارك 85 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء، و20 في المائة مضمنين في نسب الكفاءة*
دال 3 – 3 زيادة النسبة المئوية لتنقل قوة العمل بقياسها تبعا لتخفيض عدد الموظفين في نفس الرتبة أو الوظيفة في الثماني سنوات الأخيرة	18 في المائة	11 في المائة	*16 في المائة*
دال 3–4 تحسن تمثيل المرأة على جميع المستويات قياسا على نسبة الإناث من الموظفين حسب الفئة	فئة الخدمات العامة: 64 في المائة؛ الفئة الفنية: 33 في المائة؛ المديرون: 15 في المائة	فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفئة الفنية: 38 في المائة؛ المديرون: 20 في المائة	*فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفنيون: 36 في المائة؛ المديرون: 18 في المائة*
دال 3–5 زيادة النسبة المئوية لعدد البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلا عادلا	61 في المائة	70 في المائة	*64 في المائة*
دال 3-6 ازدياد رضا الزبائن عن سياسات الموارد **البشرية**	يحدد فيما بعد لا يوجد: من المقرر البدء في هذه العملية في عام 2011	إذا كانت نتائج السنتين أقل من 50 في المائة: تحسن نسبي قدره 50 في المائة. إذا كانت نتائج السنتين 50 في المائة أو أكثر: يبلغ الحد الأدنى للتحسن 75 في المائة	*رضاء بنسبة 50 في المائة*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - ~~التحاق جميع مديري المنظمة ببرنامج~~ إجراء تدريب أساسي للتدريب على الإدارة لجميع مديري المنظمة في غضون 24 شهراً من تعيينهم، ~~و~~يتضمن ~~قد~~ يشمل ذلك برامج لتنمية القدرات، والإدارة، والقيادة، والتوجيه.

2 - ارتباط نظام تقييم أداء الموظفين بخطط العمل، والكفاءات، ونظام للمكافأة والتقدير.

3 - استراتيجية اتصال من أجل الموظفين والمديرين.

4 - ~~مهمة ونظام لرصد~~ برنامج ~~و~~إدارته ~~و~~إبلاغ جميع الإدارات/~~المكاتب~~ بهو إجراءات لدعم إدارته ورصده والإبلاغ عن التنقلات.

5 - سياسات بشأن الموارد البشرية تساهم في تنفيذ أفضل الممارسات في ما يتعلق بإدارة البشر.

6- مسوحات عملاءاستقصاءات سنوية للعملاء.

7- استراتيجيات وسياسات موجهة لتحسين التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين، مع الاستعانة بنظم فعالة للتتبع والرصد.